



برنامج تدعيم المشاركة فى بحوث التنمية
Partnership in Development Research



الطبقة الوسطى فى مصر

دراسة توثيقية تحليلية

د. هويدا عدلى رومان

القاهرة

أكتوبر ٢٠٠١

محتويات الدراسة

مقدمة

الإطار المنهجي للدراسة

القسم الأول

سمات الاهتمام البحثي بموضوع الطبقة الوسطى فى مصر

القسم الثانى

أبعاد التصنيف الموضوعى للدراسات المعنية بالطبقة الوسطى المصرية

القسم الثالث

الخاتمة

القسم الرابع

القائمة الببليوجرافية

القسم الخامس

الطبقة الوسطى فى مصر

دراسة توثيقية تحليلية

مقدمة :

شهد المجتمع المصرى وما زال يشهد تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية كانت لها تأثيراتها البالغة على البناء الطبقي لهذا المجتمع. وقد تباينت هذه التأثيرات فى مضمونها فيما بين الفترتين من ١٩٧٤-٥٢ ومن ٧٤- حتى الآن.

وقد دفعت هذه التحولات الجماعة البحثية فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة وبالأخص فى علمى الاجتماع والاقتصاد، وفى مرتبة تالية علمى التاريخ والسياسة للاهتمام بموضوعات البناء الطبقي والتكوينات الاجتماعية والطبقات المختلفة. وكان موضوع الطبقة الوسطى من الموضوعات التى حظيت بمكانة فى الجهد البحثى لهؤلاء المهتمين وذلك على اعتبار إنها من اكثر الطبقات التى استفادت من تحولات ما بعد ١٩٥٢ ، وأيضا من ضمن الطبقات التى تعانى الآن مما حادث من تحولات وتغيرات .. ولذلك أنصب جزء من الجهد البحثى على أثر سياسات الدولة على الطبقة الوسطى.

يعد هذا الجهد البحثى محاولة لتقديم ببيوجرافيا شارحة للدراسات التى تناولت الطبقة الوسطى فى مصر كموضوع رئيسى أو كأحد موضوعات الدراسة، وذلك انطلاقا من افتراض مؤداها أن أى جهد بحثى مستقبلى لابد أن ينطلق مما هو قائم إما ليطوره أو ليكمل ما ينقصه.

القسم الأول

الإطار المنهجي للدراسة

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية مسح الدراسات السابقة المعنية بظاهرة ما وتوثيقها وتحليلها من إنها القاعدة الأساسية التى تنطلق منها أى جهود بحثية أخرى فى مجال دراسة نفس الظاهرة. إن مراجعة التراث النظرى والدراسات المعنية بظاهرة ما هى الخطوة الأولى الواجب إجراؤها قبل الشروع فى أى جهد بحثى جديد وهنا تبرز أهمية التوثيق الشارح، إذ يقدم خريطة معرفية شاملة تضم كافة الجهود البحثية السابقة مما يحيط الباحثين علما بماهية القضايا التى تم تناولها وكيفية تناولها وأى الموضوعات التى حظيت باهتمام مكثف وأى الموضوعات التى ما زالت تحتاج لمزيد من البحث والدراسة.

الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للتعرف على ملامح الجهد البحثى الذى قامت به الجماعة البحثية المعنية بدراسة الطبقة الوسطى فى مصر خلال الربع قرن الأخير أى بدءاً من ١٩٧٥ حتى الآن، وذلك بتصنيف وتحليل نتائج هذا الجهد من بحوث ودراسات ومقالات وغيرها من مصادر بما يوفر قاعدة بيانات علمية يسهل الرجوع إليها كلما اقتضت الحاجة. وبلا شك أن إنجاز هذا الهدف سيوفر ثلاثة أمور:

- ١- إمكانية الانطلاق مما أنتهى إليه الآخرون.
 - ٢- تجنب تكرار الجهود البحثية.
 - ٣- إعادة اختبار الفروض والمقولات المتوفرة فى ضوء تغير الأوضاع والظروف المجتمعية بكافة أبعادها.
- وكل هذا بالطبع يصب فى النهاية فى وضع أجندة بحثية جديدة.

إن إنجاز الهدف العام للدراسة سيتم من خلال أداء ثلاث مهام:

- ١- تحديد حجم الاهتمام بالموضوع من حيث حجم الدراسات التى تناولته وكيف تناولته وهل تم تناولها كموضوع رئيسى أم ضمن موضوعات أخرى. وهل هذا الاهتمام ارتبط بفترات زمنية دون أخرى.

- ٢- التعريف بالإنتاج العلمى السابق حول الطبقة الوسطى وتحديد أى الموضوعات التى حظيت باهتمام مكثف، وأى الموضوعات التى ما زالت تحتاج لمزيد من الجهد البحثى وذلك فى إطار نظرة نقدية لما هو متوافر من دراسات وبحوث.
- ٣- توفير ببليوجرافيا موثقة توثيقا علميا بما يوفر قاعدة للبيانات.

مجالات الدراسة:

المجال الزمنى للدراسة:

يمتد المجال الزمنى للدراسة منذ ١٩٧٥ وحتى الآن ، أى الربع قرن الأخير. وقد تم اختيار هذه الفترة لاعتبارين ؛ أولهما أن هذه الفترة شهدت تحولات جذرية فى أوضاع البنية الطبقيّة فى المجتمع المصرى ، وما زالت هذه التحولات قائمة بل وتتعمق مما يستدعى التركيز على هذه الفترة بصورة أكبر خاصة وأن وضع أجنده بحثية جديدة هدفه الأساسى التطلع للمستقبل، ولذا من الأوقع أن ينصب الاهتمام على الماضى القريب والحاضر اللذان يشكلان صورة المستقبل. ثانيهما توافر جهود بحثية توثيقية سابقة سعت إلى تقديم توثيق وتحليل لدراسات البنية الطبقيّة فى مصر وإن لم تركز على الطبقة الوسطى كموضوع رئيسى مما يستدعى الاهتمام بهذا الموضوع بصفة خاصة. ومن أبرز هذه الدراسات دراسة عبد الباسط عبد المعطى المعنونة بدراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقيّة لمصر ، الدراسات المحلية ، التى صدرت عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٨٨. وقد عنيت بمسح الدراسات السابقة عن التكوينات الطبقيّة منذ الخمسينات وحتى عام ١٩٨٦ وذلك فى إطار بحث الخريطة الاجتماعية لمصر الذى كان يجريه المركز فى ذلك الوقت.

المجال الموضوعى للدراسة:

يتحدد المجال الموضوعى لهذه الدراسة فى البحوث والدراسات التى تناولت الطبقة الوسطى كموضوع رئيسى وذلك فى إطار فروع العلوم الاجتماعية المختلفة ؛ اجتماع - اقتصاد - سياسة - تاريخ. وأيضا مسح الدراسات التى تناولت الطبقة الوسطى كأحد موضوعات اهتمامها وذلك ضمن موضوعات أخرى مثل البنية الطبقيّة أو التغيير الاجتماعى أو غيره من الموضوعات ذات الصلة. ولإنجاز هذه المهمة لم يتم الاقتصار فى تحديد الكلمات الدالة أو المفتاحية التى يتم البحث عنها على الطبقة الوسطى بل امتد ليشمل موضوعات عديدة أخرى مثل البناء الطبقي - البنية الطبقيّة - التغيير الاجتماعى - التحولات الاجتماعية والاقتصادية - الصراع الطبقي - التكوينات الاجتماعية - الطبقات - التشكيلات الاجتماعية - الاصلاح الاقتصادى - التكيف الهيكلى - الفقر

- التدرج الاجتماعى - الدولة والمجتمع - التفاوت الاجتماعى..... وأخيرا فقد تم استبعاد عديد من الدراسات التى لم تفرد جزءاً خاصاً للطبقة الوسطى وكل ما جاء فيها مجرد إشارات ضئيلة متفرقة ضمن ثنايا العمل ككل مما لا يعد إسهاما ذى شأن فى الموضوع.

مصادر الدراسة:

- ١- الكتب.
- ٢- الرسائل الجامعية سواء كانت رسائل ماجستير أو دكتوراه فى الكليات والأقسام التى يتصل تخصصها بموضوع الطبقة الوسطى.
- ٣- البحوث والأوراق العلمية المنشورة فى دوريات ومجلات سواء عربية أو أجنبية.
- ٤- البحوث والدراسات التى نشرت ضمن أعمال ندوات أو مؤتمرات.

وقد تم الوصول لهذه المادة عبر مسح عدة مكتبات وهى :

- ١- المكتبة المركزية بجامعة القاهرة والتى تضم كافة الرسائل العلمية المجازة من كليات الجامعة.
- ٢- المكتبة المركزية بجامعة عين شمس وهى المكتبة التى تتوافر فيها الرسائل الجامعية المجازة من كافة جامعات مصر.
- ٣- مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
- ٤- مكتبة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- ٥- مكتبة مركز البحوث العربية.

وقد تم تصنيف هذه المادة على عدد من الأسس الشكلية والموضوعية. فعلى مستوى الأسس الشكلية تم تصنيف هذه المادة على أساس :

- ١- نوعية المادة ؛ كتاب - مقال - رسالة علمية.
- ٢- توزيعها على السنوات محل الدراسة.
- ٣- حجم الاهتمام ؛ بمعنى هل المادة كلها كانت معنية بالطبقة الوسطى أم شغلت الطبقة الوسطى جزء منها.
- ٤- عدد الدراسات النظرية والإمبريقية.
- ٥- مدى اهتمام فروع العلوم الاجتماعية المختلفة بالموضوع.

أما على مستوى الأسس الموضوعية ، فنظرا لأن هذه الدراسة ليس هدفها مجرد التوثيق فحسب ولكن أيضا تحليل أهم الاتجاهات التي تدور حولها الدراسات وكذلك أبرز النتائج ، فقد تم وضع بعض المعايير الموضوعية للتصنيف وذلك من واقع مضمون الجهد البحثي الذي تم توثيقه. وقد دارت هذه المحاور حول :

١- تعريف الطبقة الوسطى.

٢- علاقة الطبقة الوسطى بالدولة.

٣- تحولات الطبقة الوسطى.

٤- سمات الطبقة الوسطى الاجتماعية والنفسية والثقافية.

٥- دور الطبقة الوسطى.

٦- الطبقة الوسطى والحراك الاجتماعي.

وكي يحقق التصنيف الموضوعي هدفه من حيث تقديم رؤية واضحة لأهم معالم الجهد البحثي موضع الدراسة فقد تم تسكين أي دراسة تهتم بأكثر من محور من المحاور الموضوعية اهتماما يكاد يكون متوازنا في المحاور المعنية بذلك ، بمعنى أنه قد تتكرر الدراسة في أكثر من محور. كما أننا راعينا في أثناء تقديم الشروح التوثيقية أن يشمل الشرح الهدف من الدراسة وأهم محاورها وأيضا أبرز نتائجها. كما لم نلتزم في ترتيب الشروح بالترتيب الزمني، ولكن بالترتيب الذي يوفر التسلسل الفكري للموضوع بما يبسر للقارئ الإحاطة بالمحور عبر أفكار متسلسلة ومنتظمة، فضلا عن مراعاة الانتقال من العام إلى الخاص. فعلى سبيل المثال في إشكالية التعريف بدأنا بصعوبة تعريف الطبقة الوسطى بصفة عامة ثم انتقلنا لجوانب هذه الصعوبة المختلفة، وبعد ذلك عرضنا لمشكلة أخرى مرتبطة بنفس الموضوع وهي معايير ترسيم أو تحديد الطبقة الوسطى.

وفي ختام الدراسة سنتوفر قائمة ببليوجرافية مرتبة ترتيبا أبجديا لكل الدراسات التي تم حصرها ومصنفة وفقا لنوعية المصدر سواء كان كتابا أو مقالات أو غيره.

وفي نهاية القول لا نستطيع أن نزعم أن عملية التوثيق قد مثلت حصرا جامعا مانعا لجميع البحوث والدراسات الاجتماعية المعنية بالطبقة الوسطى ، ولكنها سعت بكل ما توفر من جهد وإمكانات بشرية ومادية إلى إنجاز أقصى ما يمكن.

القسم الثانى

سمات الاهتمام البحثى بموضوع الطبقة الوسطى فى مصر

يرصد هذا القسم سمات الاهتمام البحثى بموضوع الطبقة الوسطى فى مصر وذلك من خلال التعرف على حجم الاهتمام الكلى بالموضوع ونوعية المصادر التى تناولته وطبيعة تناول هل كان مجرد اهتمام نظرى أم نظرى وإمبيريقي معا. وأيضا العلاقة بين كثافة الاهتمام وفترات زمنية معينة ذات ظروف سياسية واقتصادية خاصة. وأخيرا مدى اهتمام فروع العلوم الاجتماعية المختلفة بالموضوع محل البحث.

أولا: حجم اهتمام البحوث والدراسات بالطبقة الوسطى فى مصر.

بلغ إجمالى الدراسات التى تناولت موضوع الطبقة الوسطى فى الربع قرن الأخير (٥٦) دراسة وذلك إما كموضوع رئيسى أو كأحد موضوعات الدراسة التى أفرد لها فصلا أو جزءا خاصا بها وذلك ضمن الحديث عن موضوعات أخرى مثل البنية الطبقية أو الطبقات الاجتماعية... وكانت هذه المادة موزعة على فروع العلوم الاجتماعية المختلفة؛ علم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم السياسة وأيضا علم التاريخ.

يوضح الجدول التالى توزيع هذه الدراسات على أنواع المصادر المختلفة.

نوع المصدر	عدد الدراسات	النسبة
كتاب	٢٢	٣٩,٣%
رسالة جامعية	٧	١٢,٥%
مقال فى مجلة أو دورية	١٧	٣٠,٣%
دراسة منشورة ضمن أعمال ندوة	١٠	١٧,٩%
الإجمالى	٥٦	١٠٠,٠%

يتضح من الجدول السابق أن النسبة الأكبر من الدراسات التى اهتمت بموضوع الطبقة الوسطى جاءت فى شكل كتب ومقالات ٣٩,٣% و ٣٠,٣% على التوالى، وفى المرتبة التالية دراسات ضمن أعمال ندوات ومؤتمرات بنسبة ١٧,٩% وأخيرا رسائل جامعية بنسبة ١٢,٥%

ثانيا : حجم الاهتمام النظرى بالموضوع مقابل الاهتمام الإمبريقي.

نقصد بالدراسات الميدانية الإمبريكية الدراسات التى عنيت بالأساس بالنزول إلى الجمهور لاختبار فروضها، وذلك من خلال تطبيق أدوات علمية مستقر عليها لجمع المادة سواء كان الاستبيان أو الاستخبار أو المقابلات بكافة أشكالها، وبغض النظر عن مدى الانضباط المنهجى المتوفر فى استخدام هذه الأدوات. أما الدراسات النظرية فهى الدراسات التى اهتمت بدراسة إشكاليات نظرية أو وضعت مؤشرات كمية لتحديد حجم الطبقة الوسطى.

يقارن الجدول التالى بين عدد الدراسات النظرية والميدانية التى تناولت الطبقة الوسطى.

المصدر	دراسة نظرية	دراسة ميدانية	الإجمالى
الكتب	٢٢	---	٢٢
المقالات	١٤	٣	١٧
الرسائل الجامعية	٣	٤	٧
أوراق منشورة فى مؤتمرات	١٠	---	١٠
الإجمالى	٤٩	٧	٥٦

يكشف الجدول السابق عن ضعف الاهتمام الإمبريقي بدراسة الطبقة الوسطى ، إذ لم تتجاوز نسبة الدراسات الميدانية ١٢,٥% من إجمالى الدراسات، وهذه نسبة ضئيلة للغاية . كما يوضح الجدول أن المصدرين الوحيدين الذين اهتموا بتقديم بعض الدراسات الإمبريكية كانوا الرسائل الجامعية وفى مرتبة لاحقة المقالات. ولا يخفى على القارئ من أن الجهد الميدانى فى هذه الحالات جهد فردى محدود. ومن ناحية أخرى فإنه فى بعض نواحيه يفتقر للدقة المنهجية فى تحديد العينات محل الدراسة وأيضا تطبيق أدوات جمع المادة (راجع الدراسات الميدانية فى ملف أحوال مصرية). وربما يفسر هذا الوضع لماذا يسود كم هائل من التعميمات والانطباعات الشخصية عند الحديث عن ثقافة الطبقة الوسطى وقيمها ومشاركتها السياسية ووعيها وغيرها من القضايا التى تحتاج بالفعل لدراسات إمبريكية عديدة.

ثالثاً: مدى اهتمام الدراسات التي تم مسحها بموضوع الطبقة الوسطى كموضوع رئيسي أو كأحد موضوعات الدراسة.

يوضح الجدول التالي حجم الدراسات والمصادر التي اهتمت بالطبقة الوسطى كموضوع رئيسي والدراسات والمصادر التي تناولتها في إطار موضوعات أخرى

أنواع المصادر	دراسات اهتمت بالطبقة الوسطى كموضوع رئيسي	دراسات تناولتها في إطار موضوعات أخرى	الإجمالي
الكتب	١	٢١	٢٢
المقالات	١٧	---	١٧
أوراق في مؤتمرات	٢	٨	١٠
رسائل علمية	٣	٤	٧
الإجمالي	٢٣	٣٣	٥٦

يتضح من الجدول السابق أن الاهتمام بالطبقة الوسطى كموضوع رئيسي كان اقل من تناولها ضمن موضوعات أخرى متنوعة. إذ بلغت نسبة الدراسات المعنية كليا بالطبقة الوسطى ٤١% في حين وصلت نسبة الدراسات التي تناولتها ضمن دراسات أخرى ٥٩% ، وقد برز ذلك بجلاء في حالة الكتب والأوراق المقدمة في مؤتمرات علمية. أما في المقالات فقد كانت الغلبة للدراسات التي ركزت على الطبقة الوسطى فقط ، ومرد ذلك أنه في مجلة أحوال مصرية كان الملف مخصصا بالكامل للطبقة الوسطى ، وفي مجلة الهلال كان هناك حوار مفتوح حول الطبقة الوسطى في مصر. وهذا يشير إلى أن الإنتاج العلمي الذي يعتمد على اختيارات الباحث الفرد ولا يتم تأطيره في صورة ملف أو حوار مفتوح لا يهتم اهتماما كبيرا بموضوع الطبقة الوسطى.

رابعاً : علاقة كثافة الاهتمام بفترات زمنية معينة.

وفيما يتعلق بعلاقة كثافة الاهتمام بفترات زمنية معينة يوضح الجدول التالي توزيع الدراسات على الفئات السنوية للدراسة:

النسبة %	كثافة الاهتمام فى هذه الفترة	السنة
٣,٦%	٢	- ٧٥
١٤,٣%	٨	- ٨٥
١٧,٨%	١٥	- ٨٥
٣٥,٧%	٢٥	- ٩٥
٢٨,٦%	١٦	+٩٥
١٥٥,٥%	٥٦	الإجمالى

يكشف الجدول السابق عن أن عقد التسعينات شهد كما كبيرا من الدراسات مقارنة بعقد الثمانينات، ففي حين لم يتجاوز عدد الدراسات فى عقد الثمانينات ١٨ دراسة أى بنسبة ٣٥,٧ % ، فإنه وصل إلى ٣٦ دراسة فى عقد التسعينات أى بنسبة ٦٤,٣ % .

ويرتبط هذا بالطبع بالتطورات التى طرأت على أوضاع الطبقة الوسطى بصورة جذرية منذ بداية عقد التسعينات خاصة مع بدء التطبيق الفعلى لسياسات التحرير الاقتصادى أو حزمة سياسات صندوق النقد الدولى ، ولذلك ركزت معظم هذه الدراسات على آثار هذه السياسات على الطبقة الوسطى.

خامسا : مدى اهتمام فروع العلوم الاجتماعية المختلفة بموضوع الطبقة الوسطى فى

مصر:

يوضح الجدول التالى مدى اهتمام فروع العلوم الاجتماعية المختلفة بموضوع الطبقة الوسطى فى مصر وبالتحديد علوم الاجتماع والاقتصاد والسياسة والتاريخ. وجدير بالذكر أن التصنيف اقتصر على ثلاثة وأربعين عملا من إجمالي الدراسات نظرا لتعذر التعرف على التخصصات العلمية لأصحاب الثلاثة عشر دراسة المتبقية.

النسبة	عدد الدراسات	العلم
٥٣,٥%	٢٣	علم الاجتماع
٢٥,٦%	١١	علم الاقتصاد
١٣,٩%	٦	علم السياسة
٧%	٣	علم التاريخ
١٠٠%	٤٣	الإجمالى

يتضح من الجدول السابق أن علم الاجتماع كان من أكثر العلوم اهتماما بالموضوع إذ بلغت النسبة ٥٣,٥%

يليه علم الاقتصاد ٢٥,٦% ثم علمى السياسة والتاريخ ١٣,٩% ، ٧% على التوالى.

والأمر المثير للدهشة أن رغم كثافة اهتمام علم الاجتماع بهذا الموضوع ، فإن هذا لم ينعكس فى مزيد من الاهتمام بالبحث الإمبريقي ، ومن المعلوم أن علم الاجتماع من أكثر فروع العلوم الاجتماعية اهتماما بالدراسات الإمبريقية.

القسم الثالث

أبعاد التصنيف الموضوعي للدراسات المعنية بالطبقة الوسطى المصرية

مقدمة:

يهدف هذا القسم إلى عرض الدراسات التي تم مسحها وتصنيفها على أساس المحاور الموضوعية السابق الإشارة إليها وتقديم رؤية نقدية لهذه الدراسات بهدف تحديد أى الموضوعات التي حظيت باهتمام مكثف وكيفية تناولها وأى الموضوعات يحتاج لمزيد من الدراسات. وقد دارت هذه المحاور حول:

- ١- إشكالية تعريف الطبقة الوسطى وترسيم حدودها.
- ٢- علاقة الدولة المصرية بالطبقة الوسطى.
- ٣- تحولات الطبقة الوسطى المصرية.
- ٤- السمات الاجتماعية والنفسية والثقافية للطبقة الوسطى المصرية.
- ٥- دور الطبقة الوسطى.
- ٦- الطبقة الوسطى والحراك الاجتماعى.

يوضح الجدول التالى عدد الدراسات التى اهتمت بكل محور من هذه المحاور*

النسبة	العدد	المحور
١٦,٠٧%	٩	١- إشكالية تعريف الطبقة الوسطى وترسيم حدودها.
١٦,٠٧%	٩	٢- علاقة الدولة المصرية بالطبقة الوسطى.
٣٢,١%	١٨	٣- تحولات الطبقة الوسطى.
١٢,٥%	٧	٤- السمات الاجتماعية والنفسية والثقافية للطبقة الوسطى المصرية
١٩,٦%	١١	٥- دور الطبقة الوسطى.
٢٣,٢%	١٣	٦- الطبقة الوسطى والحراك الاجتماعى.

يكشف الجدول السابق عن غلبة الاهتمام بموضوع تحولات الطبقة الوسطى، وغنى عن البيان أن سبب ذلك اتساع الموضوع وتماسه مع باقى الموضوعات الأخرى. وعلى الطرف الآخر يتضح الضعف الشديد فى الاهتمام بالسمات الاجتماعية والنفسية والثقافية للطبقة الوسطى المصرية. بالطبع فإن هذا يرتبط بقله الدراسات الإمبريقية فى هذا الموضوع، فهذه الجوانب لا يمكن دراستها دراسة علمية منضبطة إلا من خلال الدراسات الميدانية.

* الإجمالى فى عمود العدد أكثر من ٥٦ دراسة لأنه تم تسكين بعض الدراسات فى أكثر من محور. تم استخراج النسب على أساس العدد الأسمى للدراسات وهو ٥٦ دراسة وبالتالي فإجمالى النسبة يتجاوز الـ ١٠٠% ولذلك لا تتم كتابتها.

أولاً : إشكالية تعريف الطبقة الوسطى وترسيم حدودها.

تعد مشكلة تعريف المصطلحات من أهم مشكلات البحث العلمى الاجتماعى، فحسم هذه المشكلة بالاستقرار على مفهوم واضح ومحدد يمكن تحويله إلى تعريف اجرائى ذى مؤشرات يمكن قياسها يعتبر أحد المهام البحثية الأساسية والتي لا يمكن الهروب منها أو الالتفاف حولها، حيث أن مسار عملية البحث ككل يتوقف على ما تم التوصل إليه من نتائج فى هذا الشأن. وبالنسبة للطبقة الوسطى تكمن أهمية هذه المسألة فى أن التعريف هو الذى سيحدد أى الفئات الاجتماعية تدخل فى مصاف الطبقة الوسطى وماهية حدود هذه الطبقة وأيضا ماهية معايير التصنيف وغيرها من الموضوعات.

وقد كان هذا الموضوع من ضمن الموضوعات التى حظيت بالاهتمام من قبل عديد من الباحثين، والأمر الواجب الذكر أن جميعهم اتفقوا على أن هناك مشكلة كبيرة فى تعريف الطبقة الوسطى. فمن ناحية أولى عدم انطباق المفهوم الصارم للطبقة ، من حيث توفر موقف موحد من ملكية وسائل الإنتاج ، ووعى طبقى متبلور، وأيضا قدرة على التنظيم السياسى ، على الطبقة الوسطى المصرية.

ومن ناحية ثانية مرونة ومطاطية وهلامية مصطلح الطبقة الوسطى ، فهى طبقة تجسد صفات تخص الطبقة العاملة مثل عدم ملكية وسائل الإنتاج وبيع قوة العمل ، وفى نفس الوقت تجسد صفات تخص البرجوازية من حيث الاشتراك بدرجات متفاوتة فى ادارة رأس المال والسيطرة. كما أنها تتسم بعدم التجانس والتباين الشديد فهى تضم فئات متنوعة جدا ذات مستويات اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة ، وأيضا ارتباطات سياسية ومصالحية متنوعة. فالتفاوت سمة أساسية داخل هذه الطبقة على كل المستويات ؛ التعليم – الدخل – المكانة – الهيبة – فرص الحياة.

ومن ناحية ثالثة فقد اختلف الباحثون فى معايير تحديد الطبقة الوسطى ، فهناك من استند لمعيار الدخل فقط ، وهناك من استند لمعايير أخرى مثل التعليم والمهنة وسعى لتصميم معيار مركب يضم متغيرات عديدة.

وبلا شك فإن كل هذا يعوق الدراسة الإمبريقية للطبقة الوسطى المصرية ويفسر كما عرضنا سلفا لماذا الدراسات الإمبريقية المعنية بالطبقة الوسطى المصرية قليلة.

ومع ذلك فإن بعض المهتمين بالموضوع وجدوا أنه لا سبيل للخروج من هذه المشكلة الا بتقسيم الطبقة الوسطى لشرائح ثلاثة دنيا ووسطى وعليا ، ودراسة كل شريحة على حدة.

وفيما يلي عرض للدراسات التي اهتمت بإشكالية تعريف الطبقة الوسطى :

رمزى زكى

وداعا للطبقة الوسطى ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٩٧ .

رمزى زكى

الليبرالية المستبدة ، القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩٣ .

يرى زكى أن مصطلح الطبقة الوسطى مصطلح هلامى وفضفاض ويفتقر للدقة العلمية وذلك إذا ما تم الاستناد على صرامة المفهوم العلمى لمصطلح الطبقة ، فالطبقة هى مجموعة كبيرة من الناس التى تتجانس فيما بينها وفى ظل تكوين اجتماعى محدد من حيث موقعها من عملية الإنتاج وموقفها من وسائل الإنتاج ، وبالتالي من حيث اسلوب تحصيلها للدخل وبكمية هذا الدخل.

أما مصطلح الطبقة الوسطى فهو يضم فى الواقع كتلة واسعة من الفئات الاجتماعية التى تتباين فيما بينها تباينا شديدا من حيث موقعها من عملية الإنتاج ومن ملكية وسائل الإنتاج ، وبالتالي فى حجم ما تحصل عليه من دخل. كما أنه من المفترض أن تتمتع الطبقة بدرجة من الوعى الطبقي فيما بين أفرادها ، وبالتالي التجانس فى المواقف الاجتماعية والسياسية. بيد أن هذا الانسجام مفقود فى حالة الطبقة الوسطى إذ يوجد داخلها شتى ألوان الفكر السياسى والاجتماعى.

وقد عرفها زكى بأنها الطبقة التى تضم مختلف الشرائح الاجتماعية التى تعيش على المرتبات المكتسبة فى الحكومة والقطاع العام ومن يعملون فى المهن الحرة الخاصة. وللتغلب على إشكالية التعريف سعى رمزى زكى إلى تقسيم الطبقة الوسطى إلى ثلاث شرائح ، دنيا ووسطى وعليا . وأشار إلى أن هناك فوارق حادة بين الشريحتين الدنيا والعليا فى مستوى الدخل وأنماط الاستهلاك والادخار والتأهيل المهنى والتعليمى وكذلك الوعى الطبقي.

محمود عودة

الطبقة الوسطى المصرية فى السلم الاجتماعى ، الهلال ، سبتمبر ١٩٩١ .

يرى الكاتب أنه من الصعب وضع حدود للطبقة الوسطى لأن هذه الطبقة هى القطاع الواقع بين أعلى السلم الاجتماعى وأدناه ، وهو قطاع يتسم بدرجة هائلة من التميع وعدم الوضوح. وذلك لأنه بفعل تشوه التطور الاجتماعى والاقتصادى يضم فئات متنوعة فى أصولها الاجتماعية وغير محددة المعالم. وهذا كله يجعل دراسة الطبقة الوسطى عملية بالغة الصعوبة ، فمن الصعب معرفة الطبقة الوسطى فى ذاتها من البداية، وذلك

بحكم موقعها بين طرفى السلم الاجتماعى ، وحينئذ يصبح من الطبيعى أن يتم تعريفها من خلال رسم خريطة أولية لطرفى السلم الاجتماعى ، الطبقة العليا والطبقة الدنيا ، وبعد تحديد هاتين الطبقتين يمكن اعتبار ما هو غير ذلك الطبقة الوسطى.

تضم الطبقة الوسطى وفقا لعودة فئات متنوعة فى ارتباطاتها الاقتصادية وانتماءاتها الاجتماعية وأصولها التاريخية ، كما أنها تضم تشكيلة متنوعة من متوسطى الفلاحين والحرفيين من أصحاب الورش ومتوسطى التجار والجانب الاعظم من موظفى الدولة ، إضافة إلى أصحاب المهن الفنية الوسطى والعليا وكذلك المثقفين. ويشير الكاتب إلى أن هذا التنوع فى تكوين الطبقة الوسطى المصرية لا يطبعها بعدم التجانس فقط ، وإنما يرتب تباينات داخلية من حيث المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ودرجات الهيبة والمكانة الاجتماعية. لذلك يرى الكاتب أنه من الأوفق للتحليل تقسيم الطبقة إلى ثلاث شرائح وذلك استنادا لوجود تباين داخلى كبير داخل هذه الطبقة نتيجة التفاوت فى مستوى الدخل والملكية والتعليم والمكانة والهيبة وفرص الحياة . ومن ثم فالشرائح العليا من الطبقة الوسطى هى قاب قوسين أو أدنى من الطبقة العليا ، والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى هى قاب قوسين أو أدنى من الطبقة الدنيا ، وتظل الشرائح الوسطى أكثر استقرارا فى أوضاعها.

محمد عبد الحميد إبراهيم

**الطبقة الوسطى فى مصر ، فى أحمد عبد الله (محرر) ، هموم مصر وأزمة العقول الشبابية ،
القاهرة: مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية ، ١٩٩٤ .**

يرى الكاتب أن دراسة الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى تستدعى كثيرا من القضايا والإشكاليات الخلافية التى تنعكس بالضرورة على فهم هذه الطبقة ودراستها ، كما تنعكس بنفس القدر على فهم خصائصها ودورها الفعلى والمحتمل داخل المجتمع. تتمثل أولى هذه الإشكاليات فى فهم طبيعة التكوين الاجتماعى والتكوين الطبقي للمجتمع ، أما الإشكالية الثانية فتترتب على الإشكالية الأولى لأن فهم طبيعة التركيب الاجتماعى والتكوين الطبقي سيؤدى إلى فهم طبيعة الطبقة الوسطى من حيث البنية والتركيب ومن حيث الخصائص والأدوار.

ثم يستقيض الكاتب فى الإشكالية الأولى بتأكيده أن هناك صعوبة فى تحديد أو ترسيم الطبقات فى المجتمع المصرى بسبب عدم سيادة نمط إنتاجى واحد فى صورة نقيه ، وتداخل وتجاور أنماط إنتاج مختلفة ، وبالتالي مسألة تحديد المواقع الطبقيه تكتنفها بعض الصعوبات ، وأيضا تعيين الحدود الفاصلة بين طبقة وأخرى داخل التكوين الاجتماعى للمجتمع . وتصبح هذه المشكلات أكثر حضورا فى حالة دراسة الطبقة الوسطى وعند تحديد موقع هذه الطبقة بين الجماعات الطبقيه الأخرى الموجودة فى المجتمع. وهكذا ينتقل الكاتب لشرح

الإشكالية الثانية فيرى أنه من الصعوبة البالغة دراسة هذه الطبقة ، فمسألة الوصول لتعريف جامع مانع للطبقة الوسطى مسألة غير يسيرة ، كما أن مصطلح الطبقة الوسطى مصطلح يتسم بالمرونة والمطاطية وعدم الوضوح، ويكفى الإشارة إلى أن النظر إلى هذه الطبقة يختلف باختلاف المنطلقات النظرية الخاصة بفهم البنية الطبقيّة للمجتمع ككل ، فالقائلون بسيطرة نمط إنتاجي واحد سواء كان نمطا اقطاعيا أو رأسماليا داخل المجتمع سينظرون إلى الطبقة الوسطى على أنها غير موجودة أو بالأحرى طبقة قيد التحول إلى أعلى لتنضم لمصاف الطبقة العليا أو إلى أسفل لتلتحق بالطبقة الدنيا. ولا تختلف الصورة كثيرا لدى القائلين بمفهوم نمط الإنتاج الأسيوي أو الاستبداد الشرقي حيث تحل الدولة لدى هذا الفريق محل نمط الإنتاج المسيطر الذي يقول به الفريق الأول. وطبقا لهذه النظرية يمكن أن تشكل البيروقراطية طبقة حاكمة ، وطالما أن الدولة هي مالك كل شئ والبيروقراطية هي أدواتها الرئيسية، فإن التصنيف الطبقي للجماعات الاجتماعية يتم بناء على قرب أو بعد هذه الجماعات من الدولة ومؤسساتها البيروقراطية، وهنا يصح الحديث عن برجوازية الدولة أو البرجوازية البيروقراطية وغيره من المسميات. والملاحظ أن كلا الفريقين يعبر عن رؤية إستقطابية بسيطة تتمثل في رسم الخريطة الطبقيّة وكأنها طرفى نقيض ، الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة أو الدولة والفئات الاجتماعية. وواضح الطابع الاختزالي الذي يسم كل منهما حيث لم تؤد التطورات إلى سيادة نمط إنتاج واحد، وبالتالي لم تتكون طبقة أو طبقات طرازية ولم تختف الطبقات المتبقية أو الفئات البينية.

وفيما يتعلق بتحديد الوضع الطبقي للفئات الوسيطة أو كما يطلق عليها الطبقة الوسطى ، فإن المشكلات عديدة وكذلك الاجتهادات. فبالفعل حدث نمو مذهل واتساع مطرد للفئات البينية التي استطاعت أن تحتل موقعا وسطا بين البرجوازية والبروليتاريا . والأهم من ذلك هو أن هذه الفئات البينية تجسد عبر هذا الموقف الوسط - صفات تخص الطبقة العاملة (مثل عدم ملكية وسائل الإنتاج وبيع قوة العمل) . كما أنها تجسد فى نفس الوقت صفات تخص البرجوازية مثل الاشتراك بدرجات متفاوتة فى ادارة رأس المال والسيطرة. والحاصل أن هذه الفئات اصبحت تشكل تحديا مباشرا أمام تطبيق النموذج الطبقي الثنائى. ولذلك تعددت الاجتهادات التي قدمت لتحديد الوضع الطبقي لهذه الفئات، ومن أبرز هذه الاجتهادات ما يلي :

١- وضع كل هذه الفئة داخل الطبقة العاملة باستثناء نسبة ضئيلة من كبار المديرين والاداريين الذين يرتبطون مباشرة بالبرجوازية من خلال امتلاكهم لرأس المال، حيث يرى أنصار هذه الاجتهاد أن كل العاملين بأجر ينتمون إلى الطبقة العاملة.

٢- اجتهاد آخر يضع العديد من فئات العاملين بأجر داخل قطاع البرجوازية الصغيرة، وغالبا ما تعرف بالبرجوازية الصغيرة الجديدة للتمييز بينها وبين البرجوازية الصغيرة التقليدية التي تضم أصحاب الصنائع والحوانيت والعاملين لحسابهم.

٣- الاجتهاد الثالث يعتبر أن العاملين بأجر الذين يقعون خارج نطاق الطبقة العاملة ليسوا قطاعا من قطاعات البرجوازية الصغيرة بل يمثلون طبقة جديدة مستقلة بذاتها تسمى الطبقة الإدارية المتخصصة.

٤- الاجتهاد الرابع لا ينظر إلى هذه الفئة على أنها تشكل طبقة بقدر ما تشكل أوضاعا تنتمي لأكثر من موقع طبقي فى وقت واحد ، لذا فإن الفئة التى نطلق عليها الطبقة الوسطى تحتل ما يمكن أن نسميه بالأوضاع الطبقيّة المتناقضة.

أما فيما يتعلق بتحديد معايير الانتماء، فقد اختلفت الآراء وبالتالي اختلفت التعريفات ، وتدل كل المحاولات التى قدمت لتعريف الطبقة الوسطى على التنوع واللاتجانس الذى تتسم به الجماعات التى تدخل فى عداد الطبقة الوسطى ، فهى تضم كل الجماعات المهنية بلا استثناء تقريبا بدءاً من المستويات والوظائف الإدارية العليا حتى أدنى الوظائف الإدارية والإشرافية دون مراعاة للتباين الموجود بين هذه الجماعات وتأثير هذا التباين على الوزن الطبقي لكل جماعة . وواضح أن هذه التعريفات تعتمد إلى حد كبير على المهنة أو الوظيفة كمعيار للانتماء للطبقة الوسطى . ولا شك أن هذا المعيار عليه الكثير من التحفظات . وهذا ينسحب أيضا على معيار الدخل والمستوى التعليمى كمعايير للانتماء للطبقة الوسطى. وهكذا تتعدد المشكلات التعريفية والمفهومية التى تثير الكثير من الصعوبات عند القيام بالدراسة الإمبريقية للطبقة الوسطى فى مصر والتى يتعين حسمها قبل الخوض فى أى دراسة إمبريقية.

جلال معوض

السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية
جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ .

يفرد الكاتب فصلا خاصا للتفاوت الاجتماعى فى الوطن العربى يتحدث ضمن ما يتحدث فيه عن البنية الطبقيّة. فى تعريفه للطبقة الوسطى يرى أنها الشرائح الاجتماعية التى تقع بين قمة الهرم الطبقي وقاعدته، وهى تضم البيروقراطيين والمهنيين والتكنوقراطيين والعسكريين وغيرهم ، كما يرى أن هناك تفاوت بين عناصر هذه الشرائح من حيث الدخل والتعليم والمكانة والنفوذ. ويعرب الكاتب عن وجهة نظره فى وصف هذه الشرائح بالطبقات الوسطى ، إذ يرى أن هذا الوصف يعد مبالغا فيه، وذلك بالنظر إلى التباين الشديد فى الأصول الاجتماعية – الطبقيّة لأعضاء هذه الشرائح ومدى الامتيازات الاجتماعية الاقتصادية التى يتمتعون بها وطبيعة ارتباطاتهم الاجتماعية والمصلحية بالطبقات العليا والدنيا ، فضلا عن التفاوت بينهم فى مستويات التعليم والثقافة وغيرها. ويترتب على ذلك فى معظم الأحيان عدم امتلاك اعضاء هذه الشرائح لإدراك أو وعى اجتماعى طبقي متبلور بشأن وجود مصالح متميزة لهم يتعين عليهم حمايتها فى مواجهة الطبقات الأخرى. وكذلك وجود درجة كبيرة من الاختلاف بين هؤلاء بصدد توجهاتهم وارتباطاتهم السياسية والايديولوجية.

محمود عبد الفضيل

التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقيّة في الوطن العربي ، دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ٤٥-١٩٨٥ ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ .

أشار عبد الفضيل إلى بعد آخر في إشكالية التعريف وهو التداخل الواضح بين مواقع الفئات الوسطى وعناصر البرجوازية الصغيرة الحديثة نتيجة لقرب المسافات الاجتماعية بينهم في إطار الخريطة الطبقيّة الراهنة.

ويرى أن الخلط المنهجي الأساسي الذي يقع فيه معظم الباحثين عند تحديد المواقع والأوزان المختلفة على الخريطة الطبقيّة في الحضر هو الخلط المستمر بين عناصر البرجوازية الصغيرة بالمعنى الدقيق للكلمة وبين الفئات المتوسطة بمراتبها المختلفة. فالبرجوازية الصغيرة وفقا للتعريف الماركسي الدقيق تضم من يعملون بأيديهم ويملكون في نفس الوقت أهم وسائل الإنتاج اللازمة لهم.

احمد ثابت

الدولة والنظام العالمي، مؤثرات التبعية في مصر، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٢ .

يفرد الكاتب جزءاً من مؤلفه عن "الدولة والنظام العالمي" للفئات الجديدة وتطور البنية الطبقيّة منذ بداية الستينيات. وقد بدأ المؤلف طرحه بعرض بعض الكتابات التي تناولت الطبقة الوسطى في مصر ، ثم أورد بعض الملاحظات حول تناول الدراسات السابقة للطبقة الوسطى ، أولها أنها خلطت خطأ شديداً بين المفاهيم التي أوردتها مثل طبقة - فئة - شريحة ..، ثانيها عدم الاهتمام بالمعايير الملائمة للتصنيف هل هي معايير اجتماعية طبقية أو وظيفية أو سياسية.

ومن الجدير بالذكر أن الكاتب كان يعنى بالطبقة الوسطى في تحليله البرجوازية البيروقراطية. وقد أشار إلى أنها لا تعبر عن طبقة محددة ولم تستحوذ على المقومات المعروفة التي تؤهلها لتصبح طبقة اجتماعية متميزة وهي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتوافر الوعي الطبقي ووجود تنظيم سياسي يجسد مصالحها. وإذا كانت قمة البرجوازية البيروقراطية من رؤساء ومديري المؤسسات العامة ووحدات القطاع العام قد سيطرت بالفعل على هذه المؤسسات والوحدات اعتمادا على قيادتها لخطط التنمية ، إلا أن علاقتها بها لم تكن علاقة ملكية خاصة وإنما علاقة إدارة وتوجيه ، فضلا عن أنها اكتسبت نفوذها السياسي والاقتصادي ومكانتها الاجتماعية النافذة من خلال الرواتب والبدلات والحوافز التي تصرف لها بصفة منتظمة.

الطبقة الوسطى وهموم المجتمع المصرى ، الهلال ، أغسطس ، ١٩٩١ .

يتبنى جلال أمين معيار الدخل كمعيار رئيسى فى تحديده للطبقة الوسطى ، وذلك استنادا إلى أن ملكية الأراضى الزراعية لم تعد العامل الحاسم فى التحديد الطبقي كما كان منذ أربعين عاما ، كما أن الشهادة الجامعية أيضا لم تعد من المعايير الرئيسية. فقد تعددت مصادر الدخل المرتفع والتي لا تتطلب قدرا عاليا من التعليم. وأخير لم يعد الانتساب لعائلات معينة معيار ذى شأن فى التحديد الطبقي. وعلى هذا فقد أصبح حجم الثروة والدخل أيا كان المصدر الذى يأتون منه هو المعيار الأساسى والأهم.

وبعد معالجته لبعض الإحصاءات يصل الباحث لتقدير نسبي لحجم الطبقة الوسطى المصرية وهو حوالى ٤٥% من السكان. كما يشير إلى أن الزيادة الكبيرة فى حجم الطبقة الوسطى والذى زاد أكثر من ست مرات خلال الأربعين عاما الماضية لا يمكن تفسيره بسقوط أعداد كبيرة من الطبقة العليا بعد الثورة ، بل بسبب صعود أعداد غفيرة من أبناء الطبقات الدنيا.

محمود عبد الفضيل

الطبقة الوسطى وأزمة المجتمع المصرى ، الهلال ، يناير ، ١٩٩٢

يرد محمود عبد الفضيل فى مقاله على طرح جلال أمين لمعيار الدخل كمعيار وحيد فى تحديد الطبقة الوسطى حيث يرى أنه من الصعب الاستناد إلى معيار واحد مثل الدخل والثروة أو مستوى التعليم فى تحديد حدود الطبقة الوسطى ، بل لابد من تبنى معيار مركب . يستند عبد الفضيل فى نقده لأمين إلى أن هناك نوعين من الدخل دخل دورى وآخر طارئ . ومن ناحية أخرى إن تحديد معالم الخريطة الطبقيّة وفقا لمعيار الدخل دون السؤال عن المصدر لا يمكن إلا من أخذ صورة فوتوغرافية للمجتمع عند لحظة زمنية معينة ، ولا يمكن من التعرف على عناصر الخريطة الطبقيّة من منظور مستقبلى وديناميكى.

وبعد انتقاده لطرح جلال أمين ، يرى عبد الفضيل أنه من الضرورى بداية التمييز بين ثلاث شرائح فى الطبقة الوسطى ، الشرائح العليا والوسطى والدنيا. فالشرائح العليا من الطبقة الوسطى هى الأقرب ما تكون فى طموحاتها ونظام قيمها وأنماط معيشتها من الطبقة العليا. أما الشرائح الوسطى فهى الوعاء الحقيقى للطبقة الوسطى ، وأخيرا الشرائح الدنيا وهى أقرب فى نظام قيمها وأنماط معيشتها من الفئات الدنيا. ويقترح الكاتب مؤشر مركب لتحديد الطبقة الوسطى وأيضا شرائحها المختلفة حيث يستند إلى ملكية شقة - ملكية أجهزة كهربائية متنوعة - ملكية سيارة وبناء على هذا المؤشر واستنادا لتحليل بعض البيانات الاحصائية يخلص الكاتب إلى أن ٣٥% من جملة الأسر فى مصر يمكن اعتبارها طبقة وسطى.

ثانيا : علاقة الدولة المصرية بالطبقة الوسطى.

اهتمت عديد من الدراسات ببحث العلاقة بين الدولة المصرية والطبقة الوسطى عبر فترات تاريخية مختلفة سواء فى عهد محمد على الذى وضع لبنات هذه الطبقة عندما بدأ تجربته التحديثية والذى أقام لأجلها نظاما تعليميا مدنيا حديثا أو فى عهد جمال عبد الناصر ، حيث يعود الفضل الأكبر لسياسات هذه المرحلة- والتى تمثلت فى مجانية التعليم وسياسة التوظيف الحكومى والاصلاح الزراعى والتأميمات وغيرها- فى توسيع حدود الطبقة الوسطى ، وأيضا فى تغيير هيكلها تغييرا أساسيا ، وذلك لصالح الشرائح والفئات الجديدة من البيروقراط والتكنوقراط مقابل تراجع وزن وتمثيل التجار والحرفيين.

أما فى حقبة السادات وما تلاها ، فإن الوضع اختلف تماما ، خاصة بعد تراجع الهجرة لبلدان النفط منذ منتصف الثمانينات ، فقد تآكلت وتدهورت أوضاع فئات عديدة من الطبقة الوسطى. وأبرز المؤشرات على ذلك ازدياد معدلات البطالة بين خريجي الجامعات وانخفاض الأجور الحقيقية وأزمة الإسكان.

ويتضح مما سبق أن جل الاهتمام منصب بالأساس على أثر سياسات الدولة على الطبقة الوسطى، ولم تهتم أى دراسات أخرى بأثر الطبقة الوسطى على سياسات الدولة وذلك باستثناء دراسة واحدة ربما لا تكون مرتبطة بالموضوع تماما ، ولكنها تمسه من أحد جوانبه وهى الدراسة المعنية بتقييم الطبقة الوسطى لأداء الدولة. ورغم التحفظات المنهجية العديدة على هذه الدراسة ، إلا أنه يمكن القول أنها توصلت لنتيجة هامة مفادها أن تقييم الطبقة الوسطى لأداء الدولة الاقتصادى والاجتماعى والسياسى تقييم سلبى.

وربما تكون نقطة الضعف الأساسية فى الدراسات المعنية ببحث علاقة الدولة بالطبقة الوسطى أنها عندما درست هذا الموضوع درستته من منطلق وحيد وهو أن الدولة هى المتغير المستقل وأن الطبقة الوسطى هى المتغير التابع ، أى اهتمت بالأساس بأثار سياسات الدولة على الطبقة الوسطى سلبا أو ايجابا دون أن تهتم بتأثير الطبقة الوسطى على سياسات الدولة. وهذا التوجه مختلف تماما عن التوجهات التى سادت الدراسات المعنية بالعلاقة بين البرجوازية العليا والدولة وأيضا بين الطبقة العاملة والدولة ، إذ كان هناك ميل لدراسة علاقة التأثير والتأثر بين الطرفين ، وربما يكون مبرر ذلك أن هاتين الطبقتين عبرتا عن مواقفهم بصورة أوضح مما مكن من دراستها ، فمثلا التعبير الأوضح للبرجوازية العليا تمثل فى الضغط على الدولة والنفاذ لمواقع صنع القرار واستخدام المال ، فى حين أن تعبيرات الطبقة العاملة شملت الاضرابات – التظاهرات وغيرها من آليات الاحتجاج الجماعى. وهذا يحوى فى طياته مضمونا آخر وهو أن الطبقة الوسطى هى أقل الطبقات تعبيريا عما يدور بخلدها إما خوفا من عقاب أو أملا فى تحقيق مكسب أو نتيجة القدرة العالية على التكيف.

وفى ختام القول اتفقت معظم الدراسات على أن الدولة المصرية هي التي أنشئت الطبقة الوسطى وهي التي دعمتها وأيضا هي التي اضعفتها. وأن مآزق الطبقة الوسطى المصرية الحقيقي يكمن فى أنها صنيعا الدولة مما جعلها تابعة لها دوما ، فهي لم تكن فى يوم من الأيام وليدة الصراع مع الدولة أو مع الطبقة العليا.

وفيما يلى عرض للدراسات التي اهتمت بهذا المحور :

جمال مجدى حسنين

ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٨ .

يسعى الكاتب إلى معرفة التغيرات التي طرأت على الطبقات المختلفة فى الريف والحضر فى مصر بعد ثورة يوليو. وفى سبيل ذلك سعى للمقارنة بين أوضاع هذه الطبقات قبل الثورة وأوضاعها بعد الثورة.

بيد أنه فى عملية التصنيف الطبقي لم يتبن التصنيف الشائع الذى يقوم على أساس ثلاث طبقات ، طبقة عاملة ومتوسطة ورأسمالية ، ولكن قام بتقسيم التركيب الطبقي فى الريف إلى خمس فئات اجتماعية اعتبر احداها تنتمى للطبقة الوسطى. وقد حدد هذه الفئات الخمسة فى

- كبار ملاك الأراضى الاقطاعيون.

- أغنياء الفلاحين.

- الفلاحون المتوسطون.

- الفلاحون الفقراء.

- العمال الزراعيون.

وتقع فئة الفلاحين المتوسطين وفقا لتعريفه تحت مظلة الطبقة الوسطى ، فهم فئة الفلاحين الذين يمتلكون من ٥ إلى ١٠ أفدنة. ومفهوم الفلاح المتوسط وفقا له بالمعنى الاقتصادى هو المالك الصغير الذى يملك أو يستأجر قطع من الأرض ويتميز بأنه يتاح له فى ظروف النظام الرأسمالى أن يوفر قدر من رأس المال وثانيا أن يلجأ فى الغالب إلى القوة العاملة المأجورة. وقد خلص أن هذه الفئة هي من أكثر الفئات التي استفادت من سياسات يوليو.

وعندما تناول التركيب الطبقي فى المدينة قسم التركيب لطبقة عاملة وطبقة برجوازية. وقسم البرجوازية إلى ثلاثة أقسام رئيسية : البرجوازية الكبيرة والبرجوازية المتوسطة والبرجوازية الصغيرة. وعلى عكس البرجوازية الكبيرة التي اتفقت مصالحها مع الاستعمار والاحتكارات

الاجنبية، جاءت البرجوازية المتوسطة والتي كانت تسمى بالبرجوازية الوطنية وتعارضت مصالحها مع الاحتكار الاجنبى. أما البرجوازية الصغيرة بالنسبة له فهى أقرب للطبقة العاملة خاصة فيما يتعلق بأوضاعها المعيشية.

وقد حدد البرجوازية المتوسطة بملاك الشركات المتوسطة والصغيرة والورش الحرفية والمحلات التجارية وأيضا المهنيين مثل المدرسين وكذلك ضباط الجيش والبوليس وطلبة الجامعة والمعاهد العليا. وقد خلص إلى أن هذه الفئة أو الطبقة سواء فى الريف أو المدينة هى من أكثر الفئات المستفيدة من التغيير الذى احدثته ثورة يوليو.

جمال مجدى حسنين

البناء الطبقي فى مصر ٥٢-١٩٧٠ ، القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ .

يتناول الكاتب البناء الطبقي للمجتمع المصرى خلال الفترة ٥٢-١٩٧٠ من منظورين، الأول تكوين هذا البناء وأقسامه وخصائصه الداخلية والثانى حركته ومدى التغييرات التى طرأت عليه. ويرى الكاتب أن البناء الطبقي فى مصر لا ينتمى كما هو الحال فى المجتمعات النامية إلى نموذج اجتماعى محدد من النماذج التاريخية المعروفة مثل الاقطاع أو الرأسمالية أو الاشتراكية. فهو يضم فى إطاره طبقات اجتماعية متباينة تنتمى إلى أكثر من نظام اجتماعى واحد ، فتختلط داخل الطبقات المسيطرة عناصر الاقطاع مع الرأسمالية. كما تتداخل فى الطبقات المضطهدة سمات الفلاح والعامل.

وتلعب مقولة النخبة دورا محوريا فى تحليل المؤلف للطبقات والصراع الطبقي وللطابع الطبقي لثورة ٢٣ يوليو التى يعتبرها ثورة نخبة من البرجوازية الصغيرة ضد النخبة الاقطاعية البرجوازية الكبيرة المسيطرة.

ويشير المؤلف إلى أن البرجوازية البيروقراطية فى المدينة وأغنياء الفلاحين فى الريف هما الطبقتين اللتين تزايد وزنهما الاقتصادى والسياسى خلال مرحلة التحرر الوطنى ٥٢-١٩٦١ نتيجة السياسات الاقتصادية والتشريعية التى انتهجتها الدولة.

ويقسم الكاتب البناء الطبقي داخل المجتمع المصرى فى تلك الفترة إلى خمس طبقات

- ١- البرجوازية الاقطاعية.
- ٢- البرجوازية المتوسطة.
- ٣- البرجوازية البيروقراطية.
- ٤- البرجوازية الصغيرة وفقراء الفلاحين.
- ٥- العمال وأشباه العمال.

كما تعرض الكاتب لملامح التغييرات الطبقيّة خلال الفترة من ١٩٧٠-٦١ خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين البرجوازية الاقطاعية والبرجوازية البيروقراطية من ناحية ، وعلاقة هذه الأخيرة بطبقات العمال وصغار الفلاحين وفقراء المدن من ناحية أخرى.

فقد أدت سلسلة التشريعات التي صدرت في يوليو ١٩٦١ إلى تقلص حاد في وضع البرجوازية الاقطاعية بجناحيها الزراعي والصناعي والمالي. وأصبح دورها ثانويا في حياة البلاد الاقتصادية، بينما سيطرت البرجوازية البيروقراطية على مصادر الثروة الأساسية في المجتمع إلى جانب سيطرتها على السلطة السياسية.

أما عن علاقة البرجوازية البيروقراطية بالعمال والفلاحين وفقراء المدن ، فيلاحظ المؤلف أنها كانت حتى منتصف الستينات تتسم بدعم الطبقات الشعبية لمواجهة البرجوازية الاقطاعية ، في حين شهد النصف الثاني من الستينات نمو التناقض بينها وبين الجماهير الشعبية، وأصبح هذا التناقض أكثر حدة من تناقضها مع البرجوازية الاقطاعية.

نزیه نصیف الأیوبی

الدولة المركزية في مصر ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ .

يهتم الكاتب بموضوع تكوين الدولة المصرية من جوانب شتى محاولا فحص العلاقة بين أنماط الإنتاج المختلفة وطبيعة الدولة ، وأيضا متتبعا لتاريخ الدولة المركزية في مصر منذ العهد الفرعوني حتى الثمانينات من القرن العشرين . كما يفرد فصلا خاصا للعلاقة بين الطبقة والدولة يلخص فيه أطروحاته حول هذه العلاقة التي تناولها متناثرة عبر صفحات كتابه.

يرى الكاتب أن موضوع العلاقة بين الطبقة والدولة هو من أهم المؤشرات التي توضح وتشرح طبيعة العلاقة بين الدولة والقوى الاجتماعية فيها ، وقد أشار إلى الظروف التي تقوم فيها الدولة بتوليد طبقتها والظروف التي تستقل فيها هذه الطبقة عن الدولة، ولكن تسعى من جديد إلى التأثير عليها بصورة مختلفة ، ويلاحظ الكاتب أن تاريخ مصر تسوده من أن لآخر حركة شبيهة بحركة البندول حيث يتبدل الطابع السائد للدولة والنظام السياسي من طابع مركزي بيروقراطي ذي توجه داخلي إلى طابع لا مركزي أوليجاركي ذي توجه خارجي. ولعل أهم حركات البندول في التاريخ المصري الحديث هي تلك التي تلت انهيار النظام السياسي البيروقراطي لمحمد علي حيث تحولت الطبقة الرسمية التي كانت في عصره إلى طبقة أوليجاركية في ظل الحكم البريطاني ، كما أن هذه الطبقة الأخيرة هي التي أنتجت الصفوة البيروقراطية الحديثة.

وفى ظل الاحتلال البريطانى واستتباب نموذج النمو القائم على تصدير القطن برزت ارسنقراطية زراعية ، كما ظهرت نتيجة رعاية التعليم الحديث بيروقراطية متماسكة نسبيا تقوم على التخصص والتكامل الوظيفى. وقد شكلت هذه البيروقراطية الوعاء الأساسى للطبقة الوسطى الحديثة من مهنيين وتكنوقراطيين وعسكريين وموظفين. وأيضاً أنتلجنسيا محدودة العدد ولكنها نشطة وحيوية على المستوى الفكرى والسياسى.

وقد بدأت أولى الأزمات الكبرى لهذا النموذج التصديرى الأول فى اعقاب الأزمة الانكماشية والمالية الهائلة التى شهدتها أوروبا فى عامى ١٩٠٦ - ١٩٠٧ وانعكست على الاقتصاد المصرى واقترن ذلك بتحريض وطنى ضد الوجود البريطانى شنه قادة الطبقة الوسطى الوليدة ، وقد ادت جميع هذه التطورات إلى تبلور حركة وطنية علمانية وصلت إلى قمته ١٩١٩ ، وهى حركة قادتها البرجوازية المتوسطة وحظيت بتأييد شعبى واسع. كما أنحدر معظم الضباط الأحرار من الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة . وأدت سياسات يوليو فى مجال الإصلاح الاجتماعى إلى تضائل شأن الطبقات التجارية والمالكة للعقارات وارتفاع شأن النخب العسكرية والتكنوقراطية والبيروقراطية التى عولت الثورة عليها كثيراً فى تحقيق برامجها التنموية ، وقد سيطرت النخب التكنوقراطية على الصف الثانى للسلطة فى الدولة والمتمثل فى الجهاز الإدارى والقطاع العام.

ويتساءل الكاتب هل الصفوة البيروقراطية والتكنوقراطية هذه كانت تمثل طبقة أو شريحة اجتماعية متجانسة قادرة على الدفاع عن مصالحها والتأثير فى السياسات والقرارات الاقتصادية والسياسية . ويجيب أنه منذ الخمسينات لاحظ المراقبون خضوع واستكانة فئة كبار الموظفين فى مصر اللهم إلا فيما يتعلق بحماية مصالحهم الخاصة الوظيفية والمالية المباشرة.

ولعل أحد أسباب محدودية دور النخبة البيروقراطية نسبياً هو عدم تجانسها ووجود تنافس بين قطاعاتها خاصة بين العسكريين من ناحية والفنيين أو التكنوقراط من ناحية أخرى. وقد مثلت فيما بعد هذه النخبة أحد روافد الرأسمالية الانفتاحية فى عهد السادات. وهكذا تتضح العلاقة بين الطبقة والدولة فى مصر ، فالدولة فى فترات ما تسعى لخلق طبقتها الخاصة ثم تتحول هذه الطبقة إلى أشكال طبقية أخرى بعد إنهيار النظام الذى أقامها مما يؤكد فكرة حركة البندول المشار إليها سلفاً.

الدولة والطبقة الوسطى في مصر ، تحليل بنائي تاريخي لدور الدولة في دعم الطبقة الوسطى وتمييزها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب _ جامعة عين شمس ، ١٩٩٦ .

تسعى الدراسة إلى التعرف على دور الدولة في تأسيس إحدى الطبقات الاجتماعية ، وهي الطبقة الوسطى وكيف يمكن أن تؤدي سياسات الدولة إلى بلورة بعض القوى الطبقيّة دون أخرى . ويتتبع الباحث علاقة الدولة بالطبقة الوسطى في مصر في مراحل تاريخية متعاقبة بدء من عصر محمد علي ، ثم مرحلة الاحتلال البريطاني ، وفي الفترة من العشرينات حتى الأربعينات ، وهي الفترة التي أطردها فيها نمو الطبقة الوسطى واكتمل بناؤها ، ثم من عام ١٩٥٢ - ١٩٦٧ ، وهي الفترة الذهبية للطبقة الوسطى في التاريخ المصري على حد تعبيره ، ثم بعد ١٩٦٧ وبدايات إنهيار طموحات الطبقة الوسطى و الإضرار بمصالحها ومكاسبها بسبب تغير توجهات الدولة السياسية والأيدولوجية واتجاهها لدعم طبقة أخرى وهي الطبقة الرأسمالية .

ولقد أشار الباحث إلى أن دورة نمو الطبقة الوسطى أخذت قرابة ١٢٢ عاما (من ١٨٣٠ حتى ١٩٥٢) ، وأنه في حين كان الفضل لمحمد علي في وضع لبنات هذه الطبقة بصورة تلقائية عندما احتاج عند تأسيس تجربته التحديثية إلى موظفين ومدرسين وضباط ، ولذلك وفر لهم فرصة تلقى تعليما مدنيا وعلمانيا حديثا سواء داخل مصر أو خارجها من خلال البعثات . فإن الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ هي فترة النضج للطبقة الوسطى .

فقد استخدمت النخبة الحاكمة في هذه الفترة عددا من الآليات التي دعمت الطبقة الوسطى مثل سياسات الإصلاح الزراعي والتأمينات وإقامة القطاع العام ومجانبة التعليم والتوظيف الحكومي ... ، وقد أسهمت كل هذه السياسات في دعم النهضة الاقتصادية والسياسية والثقافية للطبقة الوسطى .

ولقد انقسمت الرسالة إلى ثمانية فصول ، تناول الأول الدولة والطبقة الوسطى في المجتمع المصري ، وحاول الباحث فيه تحديد مشكلته البحثية ومتغيرات بحثه الأساسية ، وهما الدولة والطبقة الوسطى .

أما الفصل الثاني : فشمّل عرض لمفهوم الدولة في التراث السوسيولوجي بمدارسه المختلفة . وفي الفصول الثالث والرابع تعرض للدولة والقوى الطبقيّة في المجتمع المصري وخصوصية العلاقة بينهما . أما باقي الفصول فقد تناولت مكانة الطبقة الوسطى في البناء الطبقي للمجتمع المصري وظروف تشكل الطبقة الوسطى وآليات النخبة الحاكمة في دعم الطبقة الوسطى .

محمد عبد الحميد ابراهيم

الطبقة الوسطى فى مصر ، فى أحمد عبد الله (محرر) ، هموم مصر وأزمة العقول
الشابة، القاهرة: مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية ، ١٩٩٤ .

يتناول الكاتب أثر سياسات الدولة الناصرية على الطبقة الوسطى. فقد لعبت هذه السياسات وتلك
الاجراءات دورا أساسيا في تثبيت أقدام الطبقة الوسطى من ناحية وتدعيم مراكزها وتوسيع
قاعدتها سواء في الريف أو الحضر من ناحية أخرى ، ومن أهم السياسات التي أدت إلى ذلك :-

- ١ . قوانين الإصلاح الزراعي والتي لم تكن في مجال حل مشكلة الفلاحين المعدمين بقدر ما
كانت في صالح الفلاحين المتوسطين مما قوى من مركزهم في البناء الطبقي للريف .
- ٢ . أدت عمليات التأميم وتمركز رأس المال ورأسمالية الدولة إلى التوسع الكبير في الهياكل
الفنية والإدارية في الأجهزة الحكومية ، وبالتالي اتساع الشرائح المتوسطة التي تشغل
الوظائف الفنية والمهنية ، وكذلك المراتب الدنيا والمتوسطة من الوظائف الإشرافية
والإدارية.
- ٣ . مجانية التعليم والتوسع فيه أعطى دفعة كبيرة لنمو حجم الطبقة الوسطى .

محمد عبد الحميد ابراهيم

التكوين الاجتماعى المصرى منذ منتصف السبعينات ، التحولات الأساسية فى مصطفى
كامل السيد (محرر) ، حقيقة التعددية السياسية فى مصر ، دراسات فى التحول
الرأسمالى والمشاركة السياسية ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦ .

يتناول الباحث طبيعة التكوين الطبقي قبل ١٩٥٢ وبعد ١٩٥٢ وحتى بدء سياسة الانفتاح
الاقتصادى بصفة عامة متناولا الطبقة الوسطى كأحد جزئيات بحثه ، ويرى الباحث أن إجراءات
وسياسات يوليو أدت لتشكيل طبقة وسطى جديدة تولت الوظائف القيادية والمتوسطة داخل
المؤسسات التي أنيطت بإحداث التحول . وعلى الرغم من أن هذه الفئات لا تشكل طبقة متجانسة
من حيث التركيب الاجتماعى والتكوين المهني والانتماء الأيديولوجى ، فإن القاسم المشترك الذي
يجمع بينها يتمثل في علاقاتها المتشابهة بوسائل الإنتاج ، فهي التي كانت تحدد طريقة توزيع
الفائض الاقتصادى المتولد فى قطاع الدولة ، وتلعب دورا خطيرا في إعادة توزيع الدخل القومي ،
وقد أدى ذلك إلى تزايد أنشطتها الاستغلالية والطفيلية ، وقد شكلت بعض شرائحها التي حققت
ثروات أحد روافد الرأسمالية الجديدة التي ظهرت بعد بدء سياسة الانفتاح الاقتصادى . خلاصة

القول أن الفئات الطبقيّة الوسطى الجديدة لم تعتمد في وضعها الطبقي على الملكية ، بل اعتمدت على الوظيفة والموقع داخل مؤسسات الدولة .
وعلى سعيد الريف، فإن السياسات التي انتهجتها الدولة في تعاملها مع المسألة الزراعية قد أدت إلى نشأة طبقة برجوازية في الريف ، فالحاصل النهائي لقوانين الإصلاح الزراعي لم يكن في اتجاه حل مشكلة الفلاحين المعدمين ، بل كان في اتجاه تركيز الثروة الاقتصادية في يد طبقة كبار متوسطي الملاك الزراعيين ، وقد كان القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٩٢ الذي عدل العلاقة بين المالك والمستأجر ، هو القانون المنوط به التصفية الكاملة للمكاسب التي حصل عليها صغار ومتوسطي الفلاحين من جراء قوانين الإصلاح الزراعي .

باهر شوقي وسامر سليمان

تشريح اقتصادي اجتماعي للطبقة الوسطى ، أحوال مصرية ، العدد الأول - صيف ١٩٩٨ .

ينتبع الباحثان علاقة الدولة المصرية بالطبقة الوسطى منذ الخمسينات حتى التسعينات ، وذلك انطلاقاً من أن الدولة المصرية هي خالقة الطبقة الوسطى ، وإنها هي التي أدت بسياساتها الاقتصادية الجديدة إلى تدهور أوضاعها. فلم يقتصر إسهام الدولة المصرية الناصرية على خلق الطبقة الوسطى فحسب، بل ساهمت بشكل أساسي في تغيير هيكلها تغييراً أساسياً ، وذلك لصالح الشرائح والفئات الجديدة من البيروقراط والتكنوقراط من خلال مجانية التعليم وسياسة التوظيف الحكومي وفي مقابل ذلك تراجع وزن أو تمثيل التجار والحرفيين وأعضاء المؤسسات الدينية .

ومع انقضاء عقد الستينات بدأت السياسات الخالقة للطبقة الوسطى تتراجع ويتم العدول عنها (التعليم المجاني - التوظيف الحكومي ...) خاصة بعد التبنى الرسمي لسياسة الانفتاح الاقتصادي، وعلى الرغم من أن انسحاب الدولة بدأ منذ عقد السبعينات إلا أنه لم يكن دفعة واحدة ، ولكنه اتسم بالتدرجية ، وذلك لحرص الدولة على عدم إثارة الفئات الوسطى وأيضا بسبب القدرة النسبية للدولة على المناورة نتيجة تدفق القروض والمنح خلال تلك الفترة، والأهم من ذلك الطلب الخليجي على العمالة المصرية ، ولكن مع حلول عقد التسعينات تقلص التأثير الملطف للهجرة. كما أدى التزام الدولة فعلا ببرامج الإصلاح الاقتصادي إلى تآكل الوضع الاجتماعي والاقتصادي لعديد من فئات الطبقة الوسطى ، ويدلل الباحث على ذلك بثلاثة مؤشرات ، وهي معدلات التوظيف والبطالة

خاصة بين خريجي الجامعات وانخفاض الأجور الحقيقية نتيجة التضخم وأخيرا أزمة الإسكان والذي لم يحلها قانون الايجارات الجديدة للمساكن .

عاصم الدسوقي

مأزق الطبقة الوسطى ، الهلال ، ديسمبر ، ١٩٩١ .

ينطلق عاصم الدسوقي في مقاله من أن مأزق الطبقة الوسطى في مصر سببه الرئيسى أن الدولة هي التي صنعتها وهي التي شكلتها ، فالطبقة الوسطى في مصر ولدت نتيجة سياسات الدولة سواء من خلال التوسع في التعليم و غيرهه خلال عهد محمد على ، أو فيما بعده وأخيرا بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . فالطبقة الوسطى في مصر تكونت بفعل قرارات الدولة التي نظمت ملكية الأراضي الزراعية وأنشأت التعليم المدني وأرسلت البعثات للخارج وفتحت باب التوظيف للخارجين ، وهذا هو سبب مأزق الطبقة الوسطى، فهي لم تكن يوما من الأيام وليدة الصراع مع الدولة أو مع الطبقة العليا ، لذلك نشأت وهي تحمل روح الولاء للحكومة والخضوع للدولة وليس مجابتهها. ومن هنا اتخذت غالبية عناصرها مواقف انتهازية عمليا وفكريا يغلب عليها مظهر النفاق ، وباختصار هي طبقة مسالمة وغير ثورية ، وهذا هو الفرق بينها وبين الطبقة الوسطى الأوربية التي صنعت نفسها بنفسها.

ومن ناحية أخرى، فإن الطبقة الوسطى في مصر لم تغير موقفها رغم اتساعها وتضخمها ، بل أن العناصر التي اتاحت لها فرص الثراء كونت شريحة عليا وتحولت للطبقة العليا مغلقة الباب وراءها مكنته لنفسها من ثراء ومكانة اجتماعية متميزة متكررة للطبقة الوسطى التي جاءت منها ، بل حريصة على بقاء القوانين والتشريعات التي تكفل لها هذا التميز ، وتبذل كل جهدها لتنمية علاقاتها بالسلطة الحاكمة، وعلى هذا فإن الطبقة الوسطى لم تلعب دورا في مصر لأنها وخاصة متقفيها أداة الدولة في إشاعة مفاهيمها وتحقيق مشروعاتها ، ويخلص الكاتب إلى أن مستقبل هذه الطبقة تحدد سلفا بظروف نشأتها وتكوينها .

تهدف الدراسة إلى التعرف على رؤية عينات عشوائية تنتمي للطبقة الوسطى لأداء الدولة الاقتصادية والاجتماعى والسياسي والثقافي . ورغم التحفظات المنهجية العديدة على اختيار هذه العينات من حيث الضوابط العلمية ، فإن نتائج الدراسة طرحت عديدا من القضايا الهامة التي تستحق الدراسة .

شملت العينة أربع فئات ينتمون للطبقة الوسطى ، تجار وموظفين وصيادلة وصحفيين ، وقد توصلت الدراسة إلى أن التركيز الأساسي لدى التجار والصيادلة والموظفين أنصب على القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، وفي مرتبة تالية القضايا السياسية ، ثم الثقافية ، أما بالنسبة لشريحة الصحفيين ، فقد حظيت القضايا السياسية بالاهتمام الأساسي .

وفي تحليل الباحثين للنتائج خلصنا إلى أن الفئات محل الدراسة ترى أن الدولة عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية بكفاءة وأنها تقوم بإساءة استخدام السلطة وممارسة العنف . ومع ذلك فإن هذه الفئات لا تعبر عن سخطها وتذمرها بشكل صريح ومباشر ، وقد كان التفسير المطروح من الباحثين أن هذا مرده طبيعة وكيفية نشأة الطبقة الوسطى ، وتأثير ذلك على قيمها ، فالطبقة الوسطى هي صنيع الدولة ، وأيضا كانت ولا زالت تابعة لها .

ومن ناحية ثانية فإن آليات خلق الطبقة الوسطى في مصر مثل التعليم والتوظيف الحكومي لم تؤد إلا لحراك أو صعود بالمعنى الاقتصادي فقط ، وليس القيمي والسياسي . فالتعليم كآلية للحراك الاجتماعي لم يحدث تغييرا في قيم الطبقة الوسطى ، وذلك لأنه تقليدي ولا يقوم على الحوار والتعدد ، كما أن معايير العمل في الجهاز الحكومي معايير غير رشيدة ، فهناك افتقاد لقيم مثل المساءلة و النزاهة ، فى حين تسود قيم المحسوبية والفساد والرشوة . والنتيجة أن آليات الحراك الاجتماعي لم تؤد إلى تغيير القيم التقليدية السائدة .

ولقد أضافت الباحثتان بعض الانطباعات الأولية المستخلصة من التعامل مع عينة البحث ، فقد اتسمت العينة بالخوف الشديد من التعبير عن رأيها الحقيقي في أداء الدولة المصرية . كما برزت العلاقة الضعيفة بين المستوى التعليمي والوعي ومتابعة الأحداث ، فالتجار متوسطي التعليم كانوا أكثر وعيا من أغلبية الصيادلة والموظفين من أصحاب المهن العليا .

وأخيرا التناقض وعدم الاتساق في الاستجابات والميل للإدلاء بآراء مجردة لا ترتبط بالتجربة المباشرة للمواطن مثل اعتبار مشروع توشكي من أهم إنجازات الدولة المصرية الاجتماعية والاقتصادية .

ثالثا : تحولات الطبقة الوسطى.

حظى موضوع التحولات والتغيرات التي طرأت على الطبقة الوسطى باهتمام كبير من قبل المهتمين. وقد اختلفوا في الفترات الزمنية التي اهتموا فيها بدراسة تحولات الطبقة الوسطى، فهناك من ركز على فترة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وهناك من اهتم بالحقبة الناصرية وما بعدها من فترات تاريخية حتى الآن. ومع ذلك يمكن القول أن التركيز أنصب بالأساس في الدراسات التي تم مسحها عبر الربع قرن الأخير على أثر سياسات الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي التي تبنتها الدولة المصرية منذ منتصف السبعينات على الطبقة الوسطى المصرية.

اتفق الجميع على أن الطبقة الوسطى المصرية قد تأثرت بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحادثة بصورة كبيرة سواء كان هذا التحول ذى مضمون سلبي أو ايجابى. ففي حين أدت سياسة التوسع فى التعليم والسعى لبناء الدولة الحديثة فى عهد محمد على إلى غرس بذور الطبقة الوسطى ، فإن سياسات الحقبة الناصرية هى التى اعطت الدفعة الكبرى لنمو هذه الطبقة وتحسين أوضاعها بصورة لم يسبق أن شهدتها من قبل. ولم يقتصر التطور على مجرد اتساع الطبقة الوسطى ، بل أيضا تغير تركيبها، حيث زاد وزن موظفى الدولة والقطاع العام بدرجة ملحوظة. أما فى العقود التالية ومع بدء السعى الدؤوب للاندماج فى السوق الرأسمالي العالمي منذ منتصف السبعينات حتى الآن وما تبع ذلك من التراجع عن كثير من السياسات التى كان لها الفضل فى نمو الطبقة الوسطى بدأ التردى يلحق بعدد من شرائح الطبقة الوسطى.

فقد انعكست هذه التحولات على هيكل وتركيب الطبقة الوسطى كما أثرت أيضا على خصائصها. فعلى مستوى التركيب أو الهيكل أصبحت الطبقة الوسطى الجديدة فى العقود الأخيرة تشمل بجانب الفئات الكلاسيكية مثل المهنيين وموظفى الحكومة وأصحاب الحيازات المتوسطة وغيرهم فئات أخرى مثل الحرفيين والشرائح الأعلى دخلا من موظفى وعمال القطاع الخاص. كما زاد وزن المهنيين زيادة كبيرة ، وفى نفس الوقت انخفض وزن من يعملون لدى أنفسهم. فضلا عن ظهور فئات جديدة صاعدة تنتمى للطبقة الوسطى ارتبط وجودها وبدايات تشكلها بعملية العولمة، ولذا اطلق عليها البعض الفئات المتعولمة ، ومن أبرز هذه الفئات العاملين فى مجال المعلوماتية والعاملين فى المنظمات غير الحكومية خاصة الدفاعية وأيضا العاملين غير المنتظمين فى المجال الثقافى.

وعلى صعيد الأوضاع فقد اتفق معظم المهتمين على أن سياسات السوق أثرت بشكل متفاوت على شرائح الطبقة الوسطى الثلاث، فكانت الشريحة العليا هي الأكثر استفادة وربما مكنتها الظروف الجديدة من اللحاق بالطبقات العليا ، بينما كانت الشريحة الدنيا هي أكثر الشرائح تضررا وانحدرت أوضاعها حتى لحقت بالطبقة الدنيا ، أما الشريحة الوسطى فقد عاشت وما زالت تعيش أزمة التحول بكافة أبعادها وتسعى للتغلب عليها بكافة الطرق المشروعة وغير المشروعة.

وحتى بالنظر لأوضاع فئات اجتماعية بعينها داخل الطبقة الوسطى يمكن رصد بعض الظواهر مثل التدهور الشديد فى أوضاع موظفى الحكومة خاصة الصغار نتيجة ارتفاع الاسعار وانخفاض الأجر الحقيقية ، وأيضا ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين من أبناء الطبقة الوسطى نتيجة التراجع عن سياسة التوظيف الحكومى. وبالطبع فإن الحديث عن التحولات التى طرأت على الطبقة الوسطى المصرية لا يقتصر على التحولات التى كان للدولة فيها دور أساسى، بل يمتد ليشمل التحولات المرتبطة بتغييرات إقليمية مثل فورة النفط فى بلدان الخليج منذ منتصف السبعينات ، وأيضا التغييرات العالمية التى ارتبطت بما أطلق عليه العولمة. ناهيك عن الاهتمام بأشكال التحول واتجاهات التحول.

يمكن استخلاص نتيجتين أساسيتين مما سبق، أولهما أن أزمة الطبقة الوسطى الرئيسية تكمن فى أنه فى حين تعاني شرائحها الوسطى والدنيا من مزيد من التدهور الاقتصادى والاجتماعى ، فإن هناك عديد من العوامل التى ما زالت تصب فى مجرى توسيع الطبقة الوسطى وبالتحديد فيما يخص هذه الشرائح مثل الهجرة لبلدان النفط فى الثمانينات وتخريج المؤسسة التعليمية الجامعية لآلاف من الخريجين كل عام. والنتيجة الثانية المترتبة على كل ما سبق هى حدوث مزيد من الفرز والتمايز والاستقطاب داخل الطبقة الوسطى نتيجة تحسن مستويات شرائح ضيقة لحقت أو تكاد تلحق بالطبقة العليا وتدهور أوضاع شرائح واسعة لم تجد امامها إلا الالتحاق بمصاف الطبقة الدنيا مما يجعل من الصعب الحديث عن طبقة أو دور أو وعى يحتاج لقدر ما من التجانس فى الخصائص والتوجهات وغيره.

وفيما يلي عرض للدراسات التي تناولت تحولات الطبقة الوسطى :

محمود عبد الفضيل

الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الإقتصادي ، بيروت: معهد الإنماء

العربي، ١٩٨٠ .

يفرد الكاتب فصلا في كتابه يتناول فيه التحولات في التركيب الاجتماعي والطبقي لسكان المناطق الحضرية والتي حدثت خلال الفترة الناصرية. فقد أدى التوسع الهائل في الهياكل الفنية والإدارية داخل قطاع الأعمال المنظم وفي الأجهزة الحكومية إلى النمو العددي للشرائح المتوسطة التي تشغل الوظائف الفنية والعلمية والمهنية وكذلك المراتب الدنيا والمتوسطة من الوظائف الإشرافية والإدارية. ولم يقتصر الأمر فقط على مجرد زيادة حجم الفئات الوسطى ولكن أيضا طرأت تغيرات على التركيب، فلم يعد صغار ومتوسطو التجار والحرفيون والصناع وأصحاب الورش والمصانع الصغيرة وأرباب المهن الحرة يشكلون العمود الفقري للطبقة الوسطى كما كان الحال قبل الثورة ، وإنما أصبح المهنيون والتكنوقراط والفئات البيروقراطية والانتلجنسيا.

ثم يرصد الكاتب التغيرات الكمية التي طرأت على حجم وتركيب الفئات المتوسطة في المدن المصرية من عام ١٩٥٢ حتى أوائل السبعينات سواء كانوا موظفي الحكومة أو التجار أو أصحاب الحرف والورش أو الفئات البيروقراطية والتكنوقراطية.

ويشير الكاتب لملاحظة هامة وهي أنه رغم أن تحديده لهذه الفئات المتوسطة استند فقط لأساس وظيفي أو مهني ، إلا أن تحديد الانتماء الطبقي النهائي لكل من هذه الفئات يظل مسألة بالغة التعقيد، إذ يرتبط بحركة المجتمع وتطور تناقضاته الموضوعية وتبلور الصراعات داخله. ولكن يمكن القول بصفة عامة أن ازدياد دور واتساع نطاق الفئات المتوسطة الجديدة التي تعمل بأجر لم يؤد إلى مزيد من اقترابها من مواقع الطبقة العاملة ، بقدر ما أدى إلى تدعيم مراكز البرجوازية المتوسطة والبرجوازية الصغيرة في المدن المصرية خلال السبعينات، حيث أخذت المراتب العليا من هذه الفئات تنسلخ عن الفئات العاملة لتشكل جزءاً أساسياً من الطبقة البرجوازية الجديدة في المجتمع المصري التي لا تنهض على الملكية التقليدية لوسائل الإنتاج بل على التحكم في القرارات الأساسية المتعلقة بتوجيه وسائل الإنتاج والتصرف في الفائض الإقتصادي المتولد في المجتمع.

التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ٥٢-١٩٧٠ ، دراسة فى تطور
المسألة الزراعية فى مصر ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

يسعى الكاتب إلى تحليل السياسات والتطورات المختلفة المميزة لعملية التحول فى الهيكل الزراعى فى مصر خلال الفترة ١٩٧٠-٥٢ وذلك بهدف تقدير المدى الذى بلغته هذه العملية فى تطوير قوى الانتاج وتغيير علاقات الانتاج فى الريف المصرى. فقد انقسمت الدراسة إلى ستة فصول ؛ قوانين اصلاح الزراعى والتحويلات فى الهيكل الاقتصادى - القوى الاجتماعيه فى الريف وعملية التمايز الطبقي فى صفوف الفلاحين - التغييرات فى توزيع الدخل الزراعى - التغييرات فى أنماط الاستهلاك بالريف المصرى - شروط التبادل للحاصلات الزراعيه وأساليب تعبئة الفائض الزراعى وأخيرا الهجرة من الريف إلى المدينة.

وفيما يتعلق بموضوع الطبقة الوسطى فقد كانت أهم الاسهامات متوفرة فى الفصل الخاص بالقوى الاجتماعيه فى الريف المصرى وعملية التمايز الطبقي فى صفوف الفلاحين.

فقد لعب قانون اصلاح الزراعى الأول الصادر فى سبتمبر ١٩٥٢ دورا هاما فى تصفية مقومات الهيكل الزراعى القديمة إذ أدى إلى ضرب القاعدة الاقتصادية للأرستقراطية الزراعيه المكونه من كبار ملاك الأراضى وفتح الباب أمام تحرير قوى الانتاج فى الريف المصرى.

يتم التمايز الاقتصادى والطبقي فى صفوف الفلاحين كنتاج لعملية تاريخية طويلة وكمحصلة للعديد من القوى الاجتماعيه - الاقتصاديه التى تلعب دورها لإحداث تمايز هام بين شرائح مختلفة من الفلاحين ؛ أغنياء الفلاحين ومتوسطى الفلاحين وصغار وفقراء الفلاحين. وفى ظل نظام العلاقات الزراعيه الذى ساد فى مصر فى فترة ما بعد اصلاح الزراعى تحول أغنياء الفلاحين وبعض متوسطى الفلاحين إلى مزارعين رأسماليين يعتمدون إلى حد كبير على استخدام العمل المأجور ويقومون بالانتاج أساسا من أجل السوق مستخدمين أساليب وآلات زراعيه حديثة للاستفادة من وفورات النطاق. بينما على الطرف النقيض ظلت الأغلبية العظمى من فقراء وصغار الفلاحين الذين يقومون بزراعة قطع صغيرة من الأرض (أقل من خمسة أفدنة) يلجأون لتأجير جزء من قوة عملهم للغير من أجل مقابلة احتياجاتهم المعيشية.

وقد نجح أغنياء ومتوسطى الفلاحين فى امتلاك مزيد من الأراضى الزراعيه. كما بدأوا فى تكثيف وتنويع انتاجهم بزراعة المحاصيل غير التقليديه مثل الخضر والفاكهه ذات الأسعار المرتفعة وغير المحدده رسميا بينما الحائز الصغير لا يستطيع التخصص فى زراعة مثل هذه المحاصيل لما تحتاجه من تكاليف مرتفعة وحجم حيازات أكبر.

كان لعملية التحول فى الهيكل الزراعى انعكاسات سياسية عديدة. فبعد أن أدت الإصلاحات الزراعية إلى تفويض سلطة الارستقراطية القديمة، برزت شريحة أغنياء ومتوسطى الفلاحين كأكثر الفئات تمركزا على المستويين الاقتصادى والاجتماعى فى الهيكل الزراعى الجديد. إذ أن هذه الفئات استطاعت بنفوذها التقليدى فى القرية والذى تدعم بضرب الفئات العليا من ملاك الأراضى أن تصبح الوريث الوحيد لكل الامتيازات الطبقيّة التى كان يتمتع بها كبار الملاك ، فسيطروا على الجمعيات التعاونية وهاكل السلطة المختلفة. وفى مقابل ذلك فإن صغار وفقراء الفلاحين لم يحرزوا سوى تقدم محدود للغاية فى هيكل السلطة الجديد.

محمد عبد الحميد إبراهيم محمود

أثر التحولات الاجتماعية على بنية الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية خلال الفترة من ٧٠-١٩٩٠: دراسة مقارنة بين نمطين حضريين، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٩٦.

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير التحولات المجتمعية التى خبرها المجتمع المصرى خلال الفترة من ٧٠-١٩٩٠ على بنية الطبقة المتوسطة الحضرية عبر الدراسة الميدانية لمدينتين حضريتين وذلك لأن هذه الطبقة - كما يرى الباحث - من أكثر الطبقات التى تأثرت بالتحولات التى طرأت على التكوين الاجتماعى المصرى خلال تلك الفترة. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

إن التكوين غير المتجانس يعد سمة أساسية من سمات الطبقة الوسطى الحضرية سواء من حيث طبيعة الفئات الاجتماعية الداخلة فى عضوية هذه الطبقة أو من حيث طبيعة الأيديولوجيا وأنساق القيم السائدة بين فئاتها المختلفة. وترتد هذه السمة فى جانب منها - إلى إشكالية الموقع الذى تحتله هذه الطبقة فى علاقاتها بوسائل الإنتاج من ناحية وعلاقتها برأس المال وعنصر العمل من ناحية أخرى. فهى تضم فى عضويتها فئات يتحدد وضعها بناء على ملكيتها لوسائل الإنتاج مثل صغار ومتوسطى أصحاب المشروعات ، كما تضم فئات أخرى يتحدد موقعها بناء على وضعها داخل أجهزة الدولة المختلفة.

كما يخلص الباحث إلى اتساع قاعدة الطبقة الوسطى وتحسن أوضاعها الطبقيّة فى الخمسينات والستينات بدرجة لم يسبق لها أن شهدتها من قبل. فى حين أن العقود التالية لذلك شهدت موقفا مغايرا تماما حيث تعرضت الطبقة الوسطى لنوع من التفكيك وإعادة التركيب مرة أخرى. وقد ارتبط صعود الطبقة الوسطى وكذلك هبوطها بالطابع الخاص لحضور الدولة داخل الميدان

الاقتصادى والاجتماعى فى كل مرحلة، حيث أنه فى عقد الخمسينيات والستينيات كانت الدولة مسيطرة على أدوات الإنتاج من خلال نموذج رأسمالية الدولة. وكان للسياسات التى اتخذتها الدولة فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى أثر نافذ فى تقليص النفوذ السياسى والاجتماعى والاقتصادى لكبار الملاك والرأسماليين لصالح اتساع قاعدة الطبقة الوسطى الحضرية. أما فى عقدي السبعينات والثمانينيات ومع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وتراجع الدولة فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى (عدم الالتزام بسياسة التوظيف التى كانت متبعة من قبل وارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين من أبناء الطبقة الوسطى والغاء الدعم وارتفاع نسب التضخم.....) كل هذا أدى إلى غلق الكثير من فرص الحراك التى كانت مفتوحة أمام أبناء هذه الطبقة مما ترتب عليه تدهور الأوضاع الاجتماعية لفئات بعينها داخل هذه الطبقة مثل الموظفين وصغار ومتوسطى أصحاب المشروعات الخاصة العاملين فى مجال الإنتاج. وفى المقابل تحسنت أوضاع فئات أخرى خاصة التى تعمل فى مجال التجارة والاستهلاك وكذلك المهنيين من أصحاب المشروعات الخاصة والاستثمارية والموظفين العاملين فى الشركات الاستثمارية، مما أدى إلى تعميق التمايزات والتباينات داخل هذه الطبقة ورفع حدة عدم التجانس.

لا تقتصر خاصية عدم التجانس على توصيف البنية فقط، وإنما تمتد أيضا لطبيعة الأيديولوجيا وأنساق القيم السائدة فيما بين شرائح الطبقة الوسطى. حيث كشفت الدراسة الميدانية أن الدخل لم يعد مرتبطا بالعمل المنتج ولم يعد المستوى التعليمى شرطا أساسيا من شروط الحصول على العمل، كما لم يعد سببا من أسباب الثراء ولا عاملا من عوامل الحصول على مكانة اجتماعية راقية.

ويتحدث الباحث عن مستقبل هذه الطبقة ويرى أنه مرهون بطابع التطور الاقتصادى والاجتماعى داخل المجتمع المصرى، ذلك التطور الذى ينبئ عن انسحاب متسارع وغير منظم للدولة من الميدان الاجتماعى والاقتصادى. وأن هذه السياسات لن تكون فى صالح معظم الفئات الاجتماعية من أبناء الطبقة الوسطى الحضرية خاصة موظفى الحكومة والقطاع العام. كما لن تكون فى صالح الفئات المتعلمة والباحثة عن عمل. وبناء على ذلك يتوقع الباحث أن تزداد هذه التمايزات الاجتماعية فيما بين شرائح الطبقة الوسطى ازديادا كبيرا ينبئ عن إفقار متزايد لغالبية الفئات الاجتماعية داخل هذه الطبقة وثراء قلة منها تلتحق بالطبقة العليا. وسوف يتعمق هذا الظرف فى ظل طبيعة التحالفات الاجتماعية والسياسية القائمة بين الفئات العليا من الطبقة الوسطى والصفوة الحاكمة، والنتيجة انقسام المجتمع إلى طبقتين فقط، طبقة عليا قليلة العدد ذات وزن سياسى واقتصادى مؤثر وطبقة دنيا واسعة.

محددات البناء الطبقي ودينامياته فى المجتمع المصرى ، تحليل سوسولوجى فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الاسكندرية - كلية الآداب ، ١٩٩٣ .

تحاول هذه الدراسة رصد التحولات الكيفية التى طرأت على المجتمع المصرى خلال الفترة الزمنية من ٥٢ - ٨١ من خلال تحليل أسبابها ونتائجها فى إطار السياق التاريخى التى حدثت فيه. كما تسعى لاستكشاف التغيرات التى طرأت على البناء الطبقي خلال فترة الدراسة وأيضا محددات هذا البناء وديناميكياته. وعلى هذا تنقسم الدراسة إلى ستة فصول بالاضافة إلى المقدمة والخاتمة. يتناول الباحث فى الفصلين الأول والثانى الإطار النظرى لدراسته ثم خصوصية الدول النامية . أما الفصول من الثالث للسادس يخصصها للمجتمع المصرى وذلك بتركيزه على محددات البناء الطبقي قبل ١٩٥٢ وبعد ١٩٥٢ وحتى ١٩٨١ وكذلك ديناميكيات البناء الطبقي.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج سنركز على ما يتعلق بالطبقة الوسطى فقط. تضم هذه الطبقة خليطا متباينا من حيث تركيبه سواء كان بالريف أو الحضر، حيث يمثلها الفلاحون الحائزون لمساحات زراعية من ١٠ إلى ٢٠ فداناً، وكذلك الحائزين لمساحة ارض زراعية من ٣ إلى ١٠ أفدنة وكذلك أصحاب أراضى البناء بالمدينة ، كما يمثلها أيضا أصحاب الشركات التجارية والصناعية التى يعمل بها من ٥ - ١٠ موظفين ، وكذلك أصحاب الورش من الحرفيين كصناع الأثاث والاحذية والادوات المنزلية ، وكذلك أصحاب المتاجر الصغيرة التى تتراوح قوة العمل فيها ما بين ٥-١٠ موظف وعامل، وكذلك الصيادين الذين يحوزون قوارب أو لنشات صيد ومراكب متوسطة ، كذلك رجال الشرطة والجيش من رتبة ملازم حتى عميد ، وأساتذة الجامعات الذين ليس لهم مكاتب استشارية أو عيادات خاصة ورجال الإدارة الاقتصادية ومتوسطى المهنيين ..

وبعد تحديده للطبقة الوسطى ، ذكر الباحث أن معظم سياسات الدولة فى حقبة السبعينات عبرت عن تحيزها الواضح للرأسمالية حيث سعت لتكريس تفوقها السياسى والاقتصادى والثقافى وغيره، ومن ثم زادت الفرص الطبقيّة المتاحة امامها بطريق مباشر أو غير مباشر لتدعيم حيازتها للثروة وزيادة سيطرتها ونفوذها المؤثر سواء على المستوى السياسى أو الاجتماعى أو الاقتصادى، فى حين تضاءلت تلك الفرص الطبقيّة أمام غيرها من جماعات الطبقة الوسطى والطبقة العاملة ، وذلك عكس ما كان عليه الحال فى الخمسينات والستينات التى عبرت فيه القيادة السياسية عن انحيازها الواضح لمصالح الطبقة العاملة ومعظم الجماعات الطبقيّة المنتمية للطبقة الوسطى.

ومع ذلك كان هناك تباينات داخل الطبقة الوسطى فى مدى استفادتها من التحولات التى حدثت فى السبعينات والثمانينات. ففى حين استفادت فئات ، خسرت أخرى وتردت أوضاعها. ومن أبرز

الفئات المستفيدة بعض متوسطى الفلاحين الذين حازوا آلات أو مزيد من الأرض بعد أن تراكمت لديهم بعض الثروات من العمل بالخارج. وبالنسبة لأوضاع جماعة الموظفين ، فقد كانت الفئة المستفيدة هى من عملت فى المشروعات الاستثمارية أو من هاجرت إلى بلدان النفط ، أما جماعة المثقفين المنتمين للطبقة الوسطى فقد تعرضوا للممارسات الاستبدادية من قبل السلطة السياسية فى حقبة السبعينات وزادت معاناتهم واضطر الكثير منهم للهجرة.

السيد الحسينى

التدرج الاجتماعى ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨٠
القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة ، ١٩٨٥ .

يعد هذا الكتاب أحد المجلدات التفصيلية للمسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى الذى اجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة. إن الهدف الأساسى لهذا العمل هو رصد التحولات التى طرأت على المجتمع المصرى خلال العقود الثلاثة محل الدراسة من الخمسينات للثمانينات والكشف عن دلالاتها الطبقيّة.

وقد أنقسم هذا العمل إلى خمسة أبواب، يتناول الأول منها طرحا لموضوع البناء الطبقي من خلال مجموعة من الملاحظات النظرية، ثم يتعرض لإسهامات الدراسات المصرية فى موضوع البناء الطبقي للمجتمع المصرى ، أما الباب الثانى الذى عنوانه التحولات الاجتماعية والبناء الطبقي فقد سعى إلى التعرف على أهم التحولات الطبقيّة التى طرأت على الريف والحضر المصرى. وكانت المعالجة التى تتضمنها هذا الباب معالجة اخذت فى اعتبارها تحلل وتكون الجماعات الطبقيّة فى فترة الدراسة. عنى الباب الثالث بالعلاقة بين البناء الطبقي والعدالة الاجتماعية وذلك من خلال تحليل نمط توزيع الدخل والثروة والملكية وأيضا تطور توزيع فرص الحياة فى المجتمع والدعم السلعى وتحسين أحوال الفئات محدودة الدخل . أما الباب الرابع فقد اختص بدراسة البناء الطبقي المصرى وعلاقته بالثقافة والوعى. كما تم تخصيص الباب الخامس والأخير لدراسة الملامح الطبقيّة الجديدة التى افرزتها حقبة الانفتاح.

وسيمت التركيز هنا على أهم ما يتعلق بالطبقة الوسطى المصرية:

- حدد الإطار المقترح لدراسة البناء الطبقي الطبقة الوسطى فى الريف فى من يملك من ٥ إلى ١٠ أفدنه، وفى المدينة أصحاب الورش ومستأجريها التى تضم أقل من ٥ عمال

وأصحاب المتاجر ومتوسطى الموظفين والحرفيين المهرة وفئات الإدارة فى المصانع والشركات والمتقنين ورجال الدين.

- تعتبر الطبقة الوسطى من اكثر الفئات الاجتماعية حساسية فهى مصدر لا ينضب للأمال والطاقت القومية ، وعلى الرغم من تجمعها حول هذه المسألة إلا أنها تتفرق وتتوزع إلى فئات ذات مواقف متباينة تجاه المسألة الاجتماعية ، البعض منها يسعى للوصول لمواقع وامتيازات الطبقة العليا والبعض الآخر يتعاطف مع الطبقة الدنيا. ومع ذلك تظل الطبقة الوسطى وسطية فى إطارها الفكرى وتوفيقية فى ممارساتها العملية.

- تختلف نشأة الطبقة الوسطى فى مصر عن أوروبا ، فهى لم تبدأ بالتجارة ولم تحقق تراكما ماليا من الأنشطة التجارية تخوض به فى مرحلة تالية ميدان الصناعة الحديثة، وإنما بدأ تكون الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى من خلال التعليم الحديث ، وإذا كانت فترة حكم محمد على هى مهد تبلور الطبقة الوسطى ، فإن شبابها يتمثل فى الفترة الناصرية.

- أدت سياسة الانفتاح الاقتصادى إلى تشكيل البنية الطبقيّة من جديد حيث احتلت الرأسمالية الطفيلية قمة السلم الاجتماعى. أما الطبقة الوسطى فظلت تناضل من أجل البقاء ويتعلق عديد من شرائحها بأهداب كبار الرأسماليين.

- أدت مجانية التعليم والتوسع فيه إلى ازدياد معدلات الحراك الاجتماعى الرأسى إلى أعلى، وبالتالي توسعت حدود الطبقة الوسطى المصرية. إلا أن تفشى الدروس الخصوصية وانتشار المدارس الخاصة وغيرها من مظاهر أدى لانخفاض أهمية التعليم كأحد قنوات الحراك الاجتماعى.

- حلت الهجرة فى السبعينات والثمانينات محل التعليم كأحد قنوات الحراك الاجتماعى.

كما أدت الهجرة إلى تغيير قيمى فى المجتمع المصرى ، فقد تدنت قيمة الأرض الزراعية فى الريف ، بل واتجه كثير من العائدين والذين اصبحوا برجوازيين صغار إلى طرق أخرى للكسب مثل السمسرة والمضاربة. كما اهدرت الهجرة قيمة العمل المنتج وادت إلى زيادة النزعة الاستهلاكية.

جلال أمين

الطبقة الوسطى وهموم المجتمع المصرى، الهلال، أغسطس ١٩٩١.

يركز الكاتب على التغيير الذى طرأ على خصائص الطبقة الوسطى الحالية، فهى تضم مثلها مثل الطبقة الوسطى القديمة المهنيين وغالبية تجار الجملة والتجزئة والشرائح العليا والمتوسطة من

موظفى الحكومة وأصحاب المصانع المتوسطة والصغيرة وأصحاب الحيازات الزراعية المتوسطة وأصحابا العقارات السكنية، ولكنها تختلف عن الطبقة الوسطى القديمة فى أنها تضم أيضا نسبة يعتد بها من الحرفيين والشرائح الأعلى دخلا من موظفى وعمال القطاع الصناعى العام والخاص.

الملح الثانى للتغير أنه لم يعد المنتمى للطبقة الوسطى يعتبر الانتساب للطبقة العليا فى حكم المستحيل كما كان قبل الثورة عندما كان الانتساب يتطلب ليس فقط قدرا معينا من الثروة والملكية، بل أيضا مكانة عائلية، بل أصبح الآن الدخل والثروة أيا كان مصدرهما كافيين للانتساب إلى أعلى شرائح المجتمع.

ومن ناحية ثالثة، فإن الطبقة الوسطى الجديدة تتسم بسمات مثل ضعف الانتماء للوطن وغياب المشروع الحضارى وانتشار المادية والانهماك فى أمور الحياة اليومية على حساب القضايا القومية وانخفاض الذوق العام. ويرى الكاتب أن هذه كلها سمات طبقة متوسطة جديدة حديثة العهد بالثراء، ولم تحقق مستوى معقول من التعليم والثقافة مقارنة بالطبقة القديمة، فهى طبقة قريبة العهد بالحرمان، فلا عجب أن تكون كل تطلعاتها استهلاكية.

باهر شوقى وسامر سليمان

تشريح اجتماعى اقتصادى للطبقة الوسطى ، أحوال مصرية ، العدد الأول ، صيف

. ١٩٩٨

يرصد الباحثان بعض التغيرات والتحويلات التى طرأت فى السنوات الأخيرة على الطبقة الوسطى المصرية. يتمثل أول هذه التحويلات فى الانخفاض الحاد فى وزن من يعملون لدى أنفسهم مما يعد مؤشرا على أزمة المنتجين الصغار.

أما التحول الثانى فيتمثل فى ازدياد المهنيين زيادة كبيرة أو بمعنى آخر الشرائح العليا التى يستند تحديدها إلى معيار التعليم. ورغم أن الكثير من المنتمين لهذه الشريحة يعانون من تدهور شديد فى أجورهم الحقيقية، بيد أن هذا التدهور لا يلحقهم بصفوف الطبقات العاملة والدنيا، وذلك لأن التعليم والمكانة الذى يتمتعون بها تمنعهم من التماهى مع تلك الطبقات الدنيا. ويرى الباحثان أن هذه القضية بالغة الأهمية من حيث الدلالة السياسية لأنه إذا كانت فئات عديدة من الطبقة الوسطى تدهورت أوضاعها وانحدرت لصفوف الطبقات الدنيا، فإن زيادة وزن المهنيين سيظل كابح لعملية تحويل الطبقة الوسطى لطبقة عاملة، والكابح لا يقضى على الاتجاه الأساسى وإنما يقلل فقط من سرعته.

ومن ناحية ثالثة فإن الطبقة الوسطى الجديدة تعاني من درجة من الفرز والتمايز نتيجة تحسن المستويات المعيشية لشرائح ضيقة منها واقترابها من الطبقة العليا، وتدهور المستويات المعيشية لشرائح واسعة أخرى واقترابها من الطبقات الدنيا، والنتيجة استقطاب حاد داخل صفوف الطبقة الوسطى. ويثير الباحثان إشكالية هامة فى هذا الشأن وهى الفائدة التحليلية لمفهوم الطبقة الوسطى فى ضوء هذا الاستقطاب والتنافر. فما معنى تصنيف المهندس صاحب المكتب الاستشارى مع أحد الكتبه فى إحدى المصالح الحكومية، وما معنى تصنيف الطبيب الذى يصل دخله إلى ٣٠ ألف جنيه شهريا مع الطبيب الذى يحصل على دخل ٣٠٠ جنيه شهريا فقط. فى ضوء ذلك فإن الحديث عن وعى الطبقة الوسطى أو دورها السياسى لا يزيد عن كونه ضربا من الوهم.

عبد الباسط عبد المعطى

التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة المجتمعية فى مصر، ندوة الإطار الفكرى للعمل الاجتماعى العربى، المعهد العربى للتخطيط، الكويت، ٢٦-٢٩، سبتمبر ١٩٨١.

يحاول هذا البحث تحديد الملامح الأساسية للتكوين الاجتماعى المصرى فى السبعينات من خلال تحليل أنماط الإنتاج القائمة للتعرف على الغالب منها كمدخل لفهم البناء الطبقي ومكوناته وديناميكياته. ولكن ما يهمنى فى هذه الورقة تحليل الكاتب للطبقة الوسطى المصرية والذى أطلق عليها الشرائح البيروقراطية المبرجزة. يرى الكاتب أنها لا تشكل طبقة متجانسة بالمعنى التقليدى للاصطلاح، فهى بحكم موقعها فى نظام الملكية لا تملك، وإنما تحوز سلطة بسبب موقعها فى التقسيم الاجتماعى للعمل. وقد أدى موقعها هذا إلى حيازتها لبعض الأصول الرأسمالية. وبخصوص جذورها الاجتماعية فقد وفدت هذه الشرائح من عدة طبقات من أبناء الطبقة البرجوازية ومن أبناء طبقات دنيا أيضا نتيجة السياسات التى اتبعتها النظام الناصرى.

ومن حيث أصولها المهنية فهى تضم العاملين فى الحكومة والقطاع العام وضباط الجيش والبوليس وبعض أساتذة الجامعات إلى جانب من ارتقوا فى السلم الوظيفى حتى وصلوا لموقع الإدارة العليا.

ويرى الباحث أنه من الضرورى التمييز فى هذه الفئة بين الشرائح العليا والوسطى والدنيا. فبينما حققت بعض جماعات الشرائح العليا حراكا صاعدا نحو الثروة والسلطة سواء كان بوسائل مشروعة أو غير مشروعة، اتجهت الشرائح الوسيطة إلى الهبوط نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار والفجوة الواسعة فى سلم الأجور والمرتبات. أما صغار الموظفين البعيدين بحكم موقعهم فى جهاز الدولة عن مراكز اتخاذ القرار، فمن لا يقبل رشوة منهم، يلجأ إلى أعمال إضافية فى القطاع الخاص. فى حين يلجأ كبار ومتوسطو البيروقراطيين إلى أساليب أخرى كثيرة أهمها الهجرة

لبلدان النفط وممارسة الأعمال التجارية وتأجير الشقق المفروشة، فضلا عن ممارسة الأنشطة غير المشروعة.

وتعاطف الشرائح العليا من البيروقراطية المصرية مع الأوضاع الراهنة وتستثمرها، أما الشرائح الوسطى فهي مذذبة تتطلع للصعود الاجتماعى وتجمع بين المحافظة والتحرر، تؤمن بالعلم والتعليم، ولكنها تجد فى نفس الوقت فى الوساطة والرشوة وبعض الأنشطة التجارية وشهادات الاستثمار سبيلا لزيادة دخلها، أما الشرائح الدنيا فهي أقرب للطبقة العاملة، لكن قيمها هي الأخرى هجين مع ملاحظة أن التعليم والعمل والهجرة للبلاد العربية يمثل بالنسبة لها سبيل للخلاص وتأمين للغد.

شحاتة صيام

التصنيع والبناء الطبقي فى مصر ١٩٣٠ - ١٩٨٠ ، تحليل بنائى تاريخى ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩١ .

بعد أن يطرح الكاتب فى عدة فصول الرؤى النظرية المختلفة حول العلاقة بين الصناعة والبناء الطبقي ينتقل إلى الحالة المصرية ليحلل العلاقة الجدلية بين البناء الطبقي والتصنيع فى الفترة ١٩٣٠ - ١٩٨٠ . ويقسم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل من ١٩٣٠ - ١٩٥٢ ومن ١٩٥٣ - ١٩٧٠ ومن ١٩٧١ - ١٩٨٠ . ثم يتعرض فى كل فترة لتحليل أنماط الإنتاج السائدة وأيضا نمط التنمية والتصنيع ثم أثر ذلك على الطبقات المختلفة. وفيما يتعلق بالطبقة الوسطى تحديدا فقد كانت بدايات نمو هذه الطبقة فى الفترة من ٣٠ - ١٩٥٢ حيث تركزت تبعية الاقتصاد المصرى فى ذلك الوقت للاقتصاد العالمى ، وقد أدى ذلك إلى نمو كبير فى عدد سكان المدن وأيضا زيادة أعداد المشروعات التجارية والصناعية وتطور جهاز الدولة وتضخم عدد أفراد الجيش والبوليس. كما تطورت نظم التعليم المتوسط والعالى ، كل هذا أدى لنمو الطبقة الوسطى . ورغم هذا النمو كانت هذه الطبقة تعاني من تردى أوضاعها على كافة الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ولهذا السبب كانت من اكبر القوى المناهضة للإمبريالية فى المجتمع المصرى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

أما فى الفترة من ٥٣ - ١٩٧٠ فقد أدى تدخل الدولة فى مناحى الحياة المختلفة وتبنى رأسمالية الدولة ، وأيضا سياسة التصنيع بإحلال الواردات إلى إعادة تركيب البنية الطبقيّة. وكانت الفئات الوسطى من اكثر الطبقات التى اتسع حجمها نتيجة سياسات الدولة فى التعليم والتوظيف والدعم ،

ولذلك كانت من اكثر الفئات ارتباطا بالدولة لأنها بالفعل حققت بفضل سياسات الدولة حراكا اجتماعيا صاعدا.

أما فى الفترة من ٧١ - ١٩٨٠ والتى شهدت نمط إنتاج يسعى للاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى من خلال تبنى التصنيع بهدف التصدير. فقد اختلفت أوضاع عديد من شرائح الطبقة الوسطى. ففى حين التحقت أجزاء من البيروقراطية المبرجزة - التى كانت قد حققت ثروات من ادارتها للقطاع العام- بالرأسمالية الجديدة ، فإن الشرائح الوسطى من الطبقة الوسطى عانت من تدهور أوضاعها رغم زيادة عددها نتيجة تضخم الجهاز البيروقراطى ، وقد كان سبب تردى الأوضاع هو التضخم وارتفاع الاسعار. كما لم يخلق التصنيع فرص عمل جديدة ، والنتيجة تعرض هذه الشرائح لحراك اجتماعى هابط.

احمد زايد

فرضيات حول دراسة التفكك البنائى فى مصر المعاصرة فى علا أبو زيد (محرر)، القمة الاجتماعية، الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة ١٩٩٦ .

يطرح الكاتب فى دراسته مجموعة من الافتراضات حول التفكك الاجتماعى فى مصر انطلاقا من مقولة أن ظروف التحول وعوامله فى المجتمع المصرى قد خلقت بناءً اجتماعيا على درجة من عدم التجانس واللامتساخ تجعله عرضة لمزيد من التفكك. ثم يرصد بعد ذلك أحوال البناء الطبقي فى المجتمع المصرى ويدفع بعدم قدرة أى من الطبقات على قيادة مشروع للحدثة والتطور يكتمل حتى يصل إلى غايته. إن عدم اتساق عملية التطور والتنمية يرتبط بعدم اتساق تطور التركيب الطبقي. ويسعى الباحث إلى دراسة أثر علاقة عدم اتساق التطور واستمراره على خلق مصدر التفكك البنائى. وفى هذا الإطار يتحدث عن عملية أطلق عليها الانقطاع - عكس الاستمرار - فى تركيب كل طبقة على حدة ، وهى عملية تؤدي بدورها إلى خلق بناء طبقي يقوم على عدم التجانس ليس فقط بين الطبقات الثلاث ولكن داخل نفس الطبقة، وتكون النتيجة وجود طبقات مفككة من الداخل غير قادرة على قيادة عملية التطور والتنمية، بل أن الصراع بين شرائح الطبقة الواحدة قد يكون مصدر تفكك حقيقى داخل البناء الاجتماعى، ويمكن بناء على ذلك أن نفترض أن البناء الاجتماعى يميل فى تطوره نحو التفكيت ، ومن ثم عدم القدرة على بلورة المصالح وتجميعها بدرجة عالية من الفاعلية والكفاءة.

وبعد ذلك يختبر الكاتب فروضه على الطبقات الثلاث البرجوازية والوسطى والدنيا. وسوف نتعرض فقط للطبقة الوسطى، فوفقا للكاتب تكونت بواكير هذه الطبقة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وتبلور تكوينها فى النصف الثانى من القرن العشرين. ولقد تبلور مع نمو هذه الطبقة الوسطى طموح سياسى تم تتويجه بحصولها على السلطة فيما بعد عام ١٩٥٢. وقد أدت سياسات الدولة الناصرية إلى تضخم هذه الطبقة من حيث العدد وإلى إعادة تشكيل طموحاتها. لقد أصبحت الطبقة الوسطى فى الخمسينات والستينات هى الطبقة التى تستند إليها الدولة أولاً فى تكوين قاعدة جماهيرية، وثانياً فى إدارة مشروعاتها التنموية وثالثاً فى إدارة أجهزتها السياسية والاعلامية.

لقد كانت هذه الطبقة هى أداة الدولة فى تحقيق التوازن والاستقرار، لكن هذه الطبقة لم تكن قادرة ولا مؤهلة لبلورة إطار تكاملى تتبلور فيه مصالحها وتتجمع فى قناة شرعية للعمل. وربما يرجع ذلك جزئياً إلى تفكك الطبقة الوسطى من الداخل وعدم تجانس تركيبها حيث تضم شرائح من الفلاحين والتجار والمتعلمين الذين قد لا تربط بينهم روابط مصلحة حقيقية. ولذلك لم تستطع هذه الطبقة أن تنجز مشروعها التاريخى فى النهضة الوطنية والتنمية والذى تبلور فى عقد الستينيات. ويبدو أن موقف هذه الطبقة قد تعقد خلال التطورات التى ظهرت فى الحقبة الماضية. فقد واجهت هذه الطبقة موقف تحول جديد يختلف عن الموقف المنتصر فى الستينيات. لقد أدت ظروف الرأسمالية الليبرالية الجديدة إلى بداية تفكيك هذه الطبقة من الداخل بحيث انضمت شريحة منها بسرعة إلى الطبقة المتميزة القابضة على الثروة، وهى الشريحة التى استطاعت أن تستغل نفوذها الإدارى فى تكوين ثروات أو التى كونت ثروات من العمل فى بلدان النفط. وبدأت شرائح من قاع الطبقة تتساقط إلى مصاف الطبقة العاملة. وظل معظم أبناء الطبقة فى المنتصف يعايشون أزمة التحول أو يتعايشون معها.

لقد تحولت الطبقة الوسطى من دور القائد إلى دور التابع. فهى الطبقة التى تدير المشروع الرأسمالى الجديد دون أن تملكه. ولذلك فإن الباحث يفترض أن هذا الوضع المتناقض قد يفرض على الطبقة الوسطى، بل وقد فرض عليها بالفعل أن تطور أساليب للسيطرة على هذا المشروع من الداخل والتحايل على جنى ثماره من خلال تطوير أدوات الفساد السياسى والإدارى وتطوير أدوات للجريمة المنظمة والإرهاب السياسى والفكرى. ويمكن أن يؤدي مثل هذا الوضع إلى مزيد من تشرزم هذه الطبقة ومزيد من عدم قدرتها على بلورة مصالحها أو تجميعها. بل أنه قد يؤدي إلى تحويل مسارات النضال داخل هذه الطبقة بحيث تصبح مسارات منحرفة أقرب للمافيا منه إلى نظام آخر. فسوف تخرج من عباءة الطبقة الوسطى مافيا السياسة والإدارة، وعندئذ قد تتحول الطبقة الوسطى إلى أداة تفكيك.

عبد الباسط عبد المعطى وحسنين كشك

أهم التغيرات الاجتماعية فى القرية المصرية ذات الصلة بمسائل السكان ، مركز البحوث العربية (محرر) ، المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر ، القاهرة : ١٩٩٢ .

يتعرض الباحثان للتغيرات فى البنية الطبقة للقرية المصرية عقب ١٩٥٢ ، ويرصدان ثلاثة تغيرات أساسية حدثت نتيجة سياسات الدولة وهى تحرير الريف من العلاقات الإنتاجية المعادية والمعوقة للتطور الرأسمالى فى الزراعة بضرب الملكية الكبيرة للأراضى الزراعية ، واتساع نطاق نمط الإنتاج الرأسمالى فى الزراعة وتوسيع نمط الإنتاج الفلاحى الصغير. ولقد ترتب على هذه السياسات تغيرات فى البنية الطبقة. سنتعرض فقط لما يتعلق بالطبقة الوسطى. يحدد الكاتبان الطبقة الوسطى فى الريف فى فئة الحائزين لأكثر من ٥ أفدنه حتى عشرين فدانا. وتنقسم هذه الفئة إلى مجموعتين، مجموعة ما يمكن أن يطلق عليهم الملاك الغائبين الذين يؤجرون ملكيتهم فى مساحات صغيرة بأشكال الأيجار المختلفة ويقوم غالبيتهم فى المدن ويمتهنون مهنا أخرى (موظفون - مهنيون) وتتحصل هذه المجموعة على الريع الرأسمالى.

أما المجموعة الثانية فيباشرون زراعة المساحات التى يمتلكونها ، وهذه الفئة المتوسطة استفادت من كافة إجراءات سلطة يوليو المتعلقة بالريف. وكانت محصلة ذلك أن زادت مساحة أرضها من ١٩,٥% قبل ١٩٥٢ إلى ٢١,٤% ١٩٧٧ ، وتستخدم ٢٢% من إجمالى قوة العمل الدائمة فى الزراعة. كما استفادت من القروض العينية والنقدية من خلال التعاونيات.

وتتباين أوضاع شرائح هذه المجموعة وفقا لاستخدام قوة العمل المأجور وطبيعة التركيب المحصولى وحجم استخدام أدوات الإنتاج. وتدعم هذه المجموعة مركز الرأسمالية الزراعية الكبيرة فى الريف وتقف إلى جوارها فى الصراع على نسب توزيع الفائض الاقتصادى وفى تقليص دور سلطة الدولة فيما يتعلق بالانتماء وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر والسياسة الضريبية.

التكوين الاجتماعى فى مصر ، قراءة فى الظواهر الطبقيّة والثقافية للانفتاح والهجرة
والاصلاح الاقتصادى ، كتاب الأهالى ، مصر وقضايا المستقبل ، رقم ٦٠ ، القاهرة:
١٩٩٧ .

يحلل الكاتب أوضاع الفئات الاجتماعية المختلفة فى ظل سياسات السوق ، ويفرد جزءاً خاصاً
للطبقة الوسطى. يقصد الكاتب بالطبقة الوسطى جميع الفئات المهنية من أطباء ومحامين
ومهندسين وموظفين بالحكومة والقطاع العام وعاملين بالإنتاج الفكرى والذهنى كأساتذة الجامعات
والكتاب والمؤلفين والمثقفين ومن فى حكمهم. ويرى أن هذه الطبقة تعرضت لعمليات تقليب
وتغيير ضخمة أدت لاختلاف الأوزان النسبية لفئات هذه الطبقة وذلك بتأثير سياسات واجراءات
الانفتاح الاقتصادى. وفى ضوء ذلك يرصد أوضاع فئات الطبقة الوسطى . فبالنسبة للفئات العليا
من الطبقة الوسطى والذى يقصد بهم كبار أصحاب المهن الحرة ، فقد صعّدوا كفاءة متميزة بفضل
الارتفاعات الصاروخية فى الأسعار والاستفادة من سياسة الانفتاح.

أما الفئات الوسطى من الطبقة الوسطى وهى الفئات التى كانت قبل الانفتاح وفى ظل نظام
رأسمالية الدولة الوطنية تحظى باستقرار وظائفها مع امتلاكها لمكانة فكرية، فإنها تتعرض الآن
لهجمة من الشرائح الرأسمالية التجارية وأيضاً يتأثر موقعها سلباً بسبب غلبة معايير الثروة
والملكية ، وتتصف هذه الفئات بالاتساع الكمي الكبير نتيجة تدفق الخريجين من الجامعات
والمعاهد سنوياً.

أما الفئة الثالثة فقد اطلق عليها فقراء الطبقة الوسطى وهم أساسا الموظفون فى الحكومة والقطاع
العام ، وينتمى هؤلاء الموظفون لتلك الفئات التى دفع بها الانفتاح الاقتصادى لقاع المجتمع.

ثم ينتقل الكاتب لقضية أخرى وهى اتساع الفئات الوسطى واحتدام أزمتها ، تستقبل الفئات الوسطى
تدفقات سنوية من خريجي الجامعات تبلغ عدة آلاف ، لم تفلح كل المحاولات التى تهدف إلى تقليب
اعدادها لصالح التعليم المتوسط والصناعى والزراعى والتجارى، ويبدو أنها لم تفلح فى ذلك فى
ظل تناقضات ما هو معلن من أهداف الخصخصة التى وصلت إلى التعليم بافتتاح عدة كليات
ومعاهد أهلية. الأمر الذى يفاقم من أزمة الطبقة الوسطى ويلحق فئاتها الجديدة بجيش البطالة فى
ظل ضغط التوسع الصناعى والزراعى وعجز دولاب العمل الحالى عن استيعاب هذه الأعداد
الكبيرة.

ويضيف هذا الوضع وجهاً جديداً للطبقة الوسطى التى تعاني منذ الانفتاح من أزمة مكانة وأزمة
تمزق حيث ترتفع فئات وتهبط أخرى حتى تدخل ضمن أحزمة الفقراء أو من يمارسون الفساد لسد
احتياجات المعيشة الضرورية.

كما يتراجع وضع الوظيفة داخل صفوف الطبقة الوسطى ويتراجع وضع الفئات العاملة بالفكر والثقافة مقابل صعود الفئات التجارية والسماوية الجديدة.

رمزى زكى

وداعا للطبقة الوسطى ، القاهرة: دار المستقبل العربى ، ١٩٩٧ .

الليبرالية المستبدة ، القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩٣ .

يحل رمزى زكى فى هذين الكتابين آثار سياسات السوق والاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى على الطبقة الوسطى فى مصر والبلدان النامية. وفى سبيل ذلك يقسم الطبقة الوسطى إلى ثلاث شرائح ، وذلك لأن عدم التجانس بين هذه الشرائح وتباينها فى مستويات الدخل والوعى يؤدى بالضرورة إلى تأثيرات متفاوتة لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى على هذه الشرائح، كما أن ردود أفعالها تجاه هذه البرامج تختلف أيضا.

فبالنسبة للشريحة العليا للطبقة الوسطى وهى أكثر الشرائح الاجتماعية قريبا للسلطة ولصانع القرار الاقتصادى والسياسى، فأغلب الظن أن وضعها تحسن ولم يتدهور نتيجة زيادات نقدية فى دخولها والعمل مع الشركات الدولية واللجوء لاستثمار بعض المدخرات ، وأبرز فئات هذه الشريحة المهنيين.

أما الشريحة المتوسطة والتي يعيش أفرادها على المرتبات والدخول الثابتة فقد ساء وضعها الاقتصادى والاجتماعى نتيجة إلغاء الدعم السلعى والخدمى وارتفاع الأسعار وتجميد التوظيف الحكومى، كما شاعت البطالة بين خريجي الجامعات وتم تسريح العمالة فى القطاع العام. وبالتالي لم يكن أمام هذه الشريحة إلا مزاولة عمل اضافى بجانب العمل الحكومى أو ممارسة الفساد أو فك المدخرات أو الهجرة.

أما الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى وهى الشريحة ذات العدد الأكبر، فإن الأمور كانت أكثر صعوبة بالنسبة لها وذلك بسبب انخفاض كفاءتها المهنية فضلا عن مؤهلاتها العلمية البسيطة ، ولذلك فقد زادت البطالة فى صفوفها والتحق الكثير من أفرادها إما بالطبقة العاملة أو بالعمالة الهامشية.

محمود عبد الفضيل

برامج الإصلاح الاقتصادي فى مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤

أفرد محمود عبد الفضيل جزءاً صغيراً من فصل خاص بمصر عن آثار سياسات التصحيح الهيكلى على الفئات الوسطى المدينية. ويرى المؤلف أن هذه السياسات لها تأثير سلبى على هذه الفئات بسبب خفض الدعم على السلع التموينية ورفع أسعار الخدمات وتصفية مجانية التعليم. ويضيف أن لهذه البرامج آثار توزيعية، إذ تودى إلى تقليص نصيب عائد العمل من الناتج المحلى الإجمالى لصالح الأرباح وعائدات التملك. ومن ناحية أخرى فإن هذه السياسات تودى إلى إضعاف عملية الحراك الاجتماعى والطبقى فى المجتمع وذلك عن طريق إضعاف دور التعليم كقناة للحراك، وأن هذا كله يؤثر بالسلب على أوضاع الطبقة الوسطى.

سميح فرسون

البناء الطبقي والتغيير الاجتماعى فى الوطن العربى فى العقد القادم، فى هشام شرابى (محرر)، العقد العربى القادم: المستقبلات البديلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

يسعى الباحث فى دراسته إلى رسم مخطط أولى لرؤية كلية للتطورات الهيكلية الاجتماعية وتطورات الدولة ثم محاولة التعرف على التكوينات الطبقيه وحركية الطبقات فى إطار هذه التطورات.

يرى الباحث أن الاندماج المتسارع للوطن العربى فى النظام الرأسمالى العالمى وتحصيل عائدات نفطية ضخمة وغير مسبوقه أدت جميعها لتحويلات طبقية واجتماعية أثرت على بلدان النفط وأيضاً على البلدان غير المنتجة للنفط والتي كانت مصدر الهجرة لبلدان النفط. أدت موجات الهجرة للعمل فى بلدان النفط إلى آثار على التركيب الطبقي للبلدان المصدرة للعمالة، إذ هاجرت أعداد كبيرة تنتمى للبروليتاريا سواء عمال أو فلاحين وعادوا لأوطانهم باعتبارهم برجوازيين صغار. وقد أدى هذا إلى احتلال أعداد متزايدة من الشرائح الوسطى مواقع طبقية متعددة مما أسفر عن تشويه الحدود الطبقيه وزيادة عدم التجانس.

ثناء فؤاد عبد الله

أزمة الطبقة الوسطى فى مصر ، المستقبل العربى ، العدد ٢٦٠ ، اكتوبر ٢٠٠٠ .

تسعى الدراسة إلى التركيز على أوضاع الطبقة الوسطى والتطورات التى مرت بها فى السنوات الأخيرة من جراء السياسات الاقتصادية المتغيرة ، وذلك فى محاولة لتحديد السمات الأساسية التى أصبحت تميز هذه الطبقة فى العالم بوجه عام وفى مصر بصورة خاصة فى ظل ما أصبح يُطلق عليه سياسات الإصلاح الاقتصادى.

وفى سبيل ذلك تستطرد الباحثة فى فحص علاقة الطبقة الوسطى بالليبرالية الجديدة وكيف أدت السياسات الليبرالية الجديدة إلى تداعى أوضاع الطبقة الوسطى فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك نتيجة الانخفاض فى الأجور الحقيقية وزيادة معدلات البطالة. ثم بعد ذلك تنتقل للدور التاريخى للطبقة الوسطى فى الدول النامية وتعرض إلى القفزة التى حققتها هذه الطبقة فى سنوات ما بعد الاستقلال نتيجة السياسات الشعبوية لهذه الفترة.

وفى القسم الثالث من دراستها تركز الباحثة على أثر العولمة على الطبقة الوسطى، فتتبع الظواهر الجديدة التى تصاحب العولمة وبالتحديد على سوق العمل مثل انتهاء فكرة العمل الدائم ليحل محلها فكرة العمل جزء من الوقت.

أما القسم الرابع فمعنى بمقدمات الرسملة فى مصر منذ مطلع السبعينات وأثار ذلك على الطبقة الوسطى.

ثم يتناول القسم الخامس التيارات الأساسية فى بنية الطبقة الوسطى المصرية من وجهة نظرها وهى التيار الليبرالى واليسارى والإسلامى والرأسمالية والعمال ومواقفهم من قضية التخصيصية.

أما فى القسم السادس للمقال فتعرض لمظاهر أزمة الطبقة الوسطى خاصة الاقتصادية والتى تتمثل فى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية ومشكلة الإسكان والحراك الاجتماعى.

محمد عبد المنعم شلبي

تحولات الطبقة الوسطى فى ظل العولمة، أحوال مصرية، العدد الأول، صيف ١٩٩٨ .

ينطلق الباحث من أن المعيار التقليدى لتحديد الطبقي والمتمثل فى الموقف من وسائل الإنتاج والذى ساد فى ظل اقتصاد صناعى حديث ذى طبيعة مادية ملموسة يتحول فى الوقت الراهن خاصة فى القطاعات الأكثر تقدماً إلى تحديد غير مادي أو رمزى نتيجة لتحول الاقتصاد ذاته إلى

اقتصاد معلوماتى لا تصح معه المقولات والمحددات التقليدية السابقة. وبالتالي من الممكن تصور وجود شرائح وفئات طبقية رمزية أيضا. ويرى الباحث أنه بالفعل توجد عملية عولمة طبقية فى الوقت الراهن بمعنى أن هناك شرائح وفئات طبقية يتم عولمتها. فكما تفضى هذه العملية إلى صعود شرائح وفئات طبقية بعينها، فإنها تؤدي إلى تهاوى وضعف شرائح أخرى، والسبب أن الشرائح الأولى متوافقة مع شروط التواجد العالمى، فى حين أن الثانية يغلب عليها الطابع المحلى التقليدى.

ثم يرصد الكاتب ثلاث فئات حديثة من الطبقة الوسطى المصرية تعد نموذجا للفئات المتعولمة وهم العاملون فى مجال المعلوماتية بحكم أنهم الأكثر قدرة على الاتصال بالعالم، والعاملون فى المنظمات غير الحكومية خاصة الدفاعية والتي تعنى بالدفاع عن مجموعة من القيم الإنسانية العالمية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة والطفولة والتي تعتمد على التمويل الخارجى. أما الفئة الثالثة فهم العاملون غير المنتظمين فى المجال الثقافى، حيث يترافق التغلغل الرأسمالى مع ضعف المؤسسات الثقافية العامة والحكومية، وبالتالي تظهر فئة من المثقفين غير المنتمين لهذه المؤسسات. هذه فئات طبقية ثلاث ضمن الطبقة الوسطى فى مصر يتصل وجودها وظروف تشكلها بعملية العولمة بدرجة واضحة. ومن ثم فقد تتميز بجذتها وابتعادها عن التقليدية التى تتسم بها فئات طبقية أخرى.

رابعا : السمات الاجتماعية والنفسية والثقافية للطبقة الوسطى المصرية.

لم يحظ موضوع السمات الاجتماعية والنفسية والثقافية للطبقة الوسطى بالاهتمام الكافى رغم أهميته وذلك على اعتبار أن تصور اضطلاع الطبقة الوسطى بدور مجتمعى يرتبط اشد الارتباط بطبيعة سماتها الاجتماعية والثقافية والنفسية.

وفى إطار المسح الذى تم القيام به وضحت سيادة روح التشاؤم عند تحليل سمات الطبقة الوسطى، إذ غلبت الاتجاهات السلبية على الاتجاهات الايجابية. وقد خلص العديد من الباحثين إلى أن الطبقة الوسطى بحكم موقعها وبحكم تبايناتها الداخلية تعاني من عديد من السمات؛ أولها سيادة روح القلق بين شرائحها وإن اختلف سبب القلق من شريحة إلى أخرى، ثانيها إنها مستودع أنساق قيمية مختلفة وأحيانا متناقضة ورغم ذلك متعايشة معا، وأن سر هذا التعايش هو تغليب الاعتبارات البرجماتية فى الاختيار، ثالثها التناقض بين الأقوال والأفعال.

وعلى صعيد آخر ربط البعض بين بنية الطبقة الوسطى من حيث غلبة الموظفين فى شرائحها وبين سيادة العقلية البيروقراطية الفردية والسلبية. وبالنسبة لوعى الطبقة الوسطى فقد أشار البعض إلى هجينية الوعى بين شرائحها وجماعاتها وإلى الأثر السلبى لعدم تجانسها على تطور مستويات

وعنها النوعى والعام. مما يستدعى ضرورة الاهتمام بدراسة قضية الوعى الطبقي لهذه الطبقة. أما فيما يتعلق بنوعية حياة هذه الطبقة فقد توصل بعض الباحثين من خلال دراسة ميدانية (لم تتبع الضوابط المنهجية فى تصميم أدواتها) إلى فقر نوعية حياة الطبقة الوسطى وانشغالها الشديد بتلبية احتياجاتها الضرورية مما أفقدها أى قدرات على التواصل والتفاعل مع الآخرين.

وأخيرا ربط البعض بين سمات الطبقة الوسطى الجديدة خاصة شرائحها الدنيا من حيث تزايد الشعور بالسخط والاحباط لديها وعدم الرضا والشك فى الذات نتيجة تدهور أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية من ناحية وبين زيادة التدين والميل لكراهية أصحاب العقائد الأخرى ، وبالتالي التعصب الدينى من ناحية أخرى.

وتعتقد كاتبة هذه السطور أن التشاؤم المفرط فى تحديد السمات الثقافية والاجتماعية والنفسية لهذه الطبقة لا يستند لأساس علمى متين وذلك لسببين : السبب الأول أن معظم هذه الدراسات تعاملت مع الطبقة الوسطى ككل، وبالتالي نسبت لها كل السمات برغم اختلاف شرائحها وأيضاً اختلاف فئاتها ، والسبب الثانى والأهم أن هذه الدراسات كلها مجرد رؤى انطباقية لا تستند إلى دراسات إمبريقية على شرائح معينة أو فئات معينة مما يمكن من القول أننا أمام نتائج موثوق فيها بدرجة أو بأخرى.

وفيما يلى عرض للدراسات المعنية بهذا المحور :

عبد الباسط محمد عبد المعطى

دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقيّة لمصر ، الدراسات المحليّة ، القاهرة :
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايية ، ١٩٨٨ .

عنى الكتاب فى مجمله بمسح الدراسات المعنية بالتكوين الاجتماعى والبنية الطبقيّة المصرية قبل ١٩٥٢ وبعد ١٩٥٢ مقدما رؤية نقدية لهذه الدراسات فى ضوء التوجهات المنهجية التى سادتها والموضوعات التى تناولتها وكيفية تناولها وأيضاً أهم عوامل تطور التكوين الاجتماعى المصرى ومحددات البنية الطبقيّة. وأهم خصائص الطبقات الاجتماعية الأساسية وأخيرا الموضوعات والقضايا التى رأى الباحث إنها بحاجة لجهد بحثى جديد.

وفيما يتعلق بالطبقة الوسطى فقد توصل الباحث إلى تعدد مسميات هذه الشرائح والجماعات فى التراث المصرى مما يعكس التوجهات النظرية لمن قدموها ، فقد يستخدم البعض مصطلح

البرجوازية المتوسطة والصغيرة، والبعض الآخر الطبقة الوسطى، وتميل مجموعة ثالثة لاستخدام فئات متوسطة أو وسيطة.

ويرى الكاتب أن من أهم خصائص هذه الشرائح الوسيطة:

- ١- التباين الواضح ، سواء من خلال الموقع من الملكية أو التقسيم الاجتماعي للعمل، ومن ثم عدم تجانس ووعيها النوعي والعام.
- ٢- ضعف التنظيمات المعبرة عن مصالحها وقصور فاعلية ادوارها المجتمعية، فمعظم نشاطاتها ردود أفعال لما يحدث.
- ٣- غلبة الموظفين على شرائحها، ومن ثم سيادة العقلية البيروقراطية الفردية والسلبية، خاصة السلبية السياسية.
- ٤- غلبة ازدواج القيم وهجينية الوعي على شرائحها وجماعاتها.
- ٥- قيام بعض شرائحها خاصة الموظفين بتبرير اساليب الرأسمالية المصرية الكبيرة لتحقيق مصالحها.

ومن ضمن الموضوعات ذات الصلة بالطبقة الوسطى أنها لم تدرس بالقدر المرغوب قضية الوضع المزدوج لبعض الشرائح والجماعات فى التنظيم والتقسيم الاجتماعى للعمل ، كالجمع بين الوظيفة الرسمية والملكية وكالجمع بين العمل المأجور والملكية. وأيضا قضية الوعي الطبقي ، فهذه القضية تتم دراسة الطبقات وتساعد على فهم خصائص وجودها وتنظيماتها وممارساتها ، فهذه القضية لم تنل حظها الكافى من الدراسة وذلك لأمرين أساسيين ، أولهما انشغال أنصار المادية التاريخية بالأبعاد المادية الاقتصادية للطبقات ، وثانيهما أن معظم الدراسات التى عنيت بالوعي هى الدراسات ذات التوجه المثالى التى لم تدرس الوعي فى عمقه ومستوياته وأبعاده وعملياته بسبب انشغالها بدراسة القيم والاتجاهات النفسية والاجتماعية لأعضاء الطبقات أو أعضاء الجماعات الاجتماعية.

محمود عودة

الطبقة الوسطى المصرية فى السلم الاجتماعى ، الهلال ، سبتمبر ١٩٩١

يرى الكاتب أن وضع الطبقة الوسطى بصفة عامة وتبايناتها الداخلية بصفة خاصة ينعكس على مجمل طابعها الاجتماعى والسيكولوجى، حيث تشترك الشرائح الثلاث المكونة لهذه الطبقة فى بعض الأبعاد بحكم موقعها على السلم الاجتماعى بصفة عامة ولكنها تختلف أيضا فى أبعاد أخرى بحكم تبايناتها الداخلية .

هناك سمات تشترك فيها الشرائح الثلاث وسمات تنفرد بها كل شريحة ، ربما يكون القاسم المشترك بين تلك الشرائح الثلاث هو القلق كخاصية سيكولوجية اجتماعية ، لكن هذا القلق ذاته يحمل معانى مختلفة لدى كل شريحة، فهو بالنسبة للشريحة العليا قلق من اجل المزيد من الصعود الاجتماعى والاقتصادى والسياسى. والبعد السياسى هنا يكتسب أهمية خاصة إذ من الطبيعى بالنسبة لهذه الشريحة وبعد أن أمنت موقعها الاقتصادى أن تتطلع إلى الحصول على النفوذ السياسى. وربما ترتب على هذه التطلعات ظواهر مثل النفاق الاجتماعى والسياسى للطبقة الأعلى والتقرب والتودد لذوى السلطان والاستماتة من أجل ارضائهم وميوعة المبادئ والمرونة الواضحة وارتداء اللباس الملائم لكل ظرف ومناسبة.

أما القلق الذى يعترى الشريحة الدنيا من هذه الطبقة فيحمل معنى الخوف من عبور الخط الوهمى إلى الفقر وإلى قاع السلم الاجتماعى ، وذلك لأن الفروق بين هذه الشريحة وبين الطبقة الدنيا هى فروق طفيفة ، وبالتالي هى وسط ملائم لتفريخ عديد من المشكلات الاجتماعىة والسيكولوجية واشكال التطرف السياسى والدينى. وبالفعل هناك مؤشرات عديدة على كبر حجم هذه الشريحة إذا ما قورنت بالشريحتين العليا والوسطى مما يجعل لتوتراتها ومشكلاتها أبعادا اجتماعية أوسع بالنسبة للمجتمع المصرى ككل .

أما قلق الشريحة الوسطى فهو ليس قلقا من أجل الحاضر ، ولكنه قلق على المستقبل والمستقبل البعيد غالبا، مستقبل الأبناء وتأمينه سواء فى شكل مدخرات أو ملكيات محدودة.

وهذه الشريحة أيضا ليست بعيدة عن الخطر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى. ومن أبرز التناقضات التى تعانى منها هذه الشريحة التناقض بين الوضع الاقتصادى وبين المكانة الاجتماعىة والهيبة والاحترام ، وأيضا الصراع بين قيم الشرف والأمانة من جهة وقيم الشطارة وتفتيح المخ من جهة أخرى. إن هذه التناقضات تخلق أشكالا مختلفة من الصراعات والتمزقات على الصعيد السيكولوجى.

أما السمة الثانية الرئيسية التى تشترك فيها الشرائح الثلاث للطبقة الوسطى فهى أنها مستودع أنساق قيمية مختلفة، فرغم طابعها العام المحافظ، لكن هناك تباينات وتناقضات بين قيم محافظة وليبرالية وتقدمية ولا تتعايش هذه القيم فى شرائح مختلفة فقط داخل الطبقة بل ربما فى العقلية الفردية الواحدة.

وأخيرا لا يقتصر التناقض على التناقض القيمى والتعددية المعيارية فحسب ، بل أيضا التناقض بين الأقوال والأفعال . ويتجسد هذا التناقض بكل أشكاله فى الموقف الاجتماعى المانع لهذه الطبقة.

السيد عبد الحليم الزيات

فى سوسىولوجيا بناء السلطة ، الطبقة .. القوة .. الصفوة ، الاسكندرية : دار المعرفة
الجامعية ، ١٩٩٠ .

يفرد الباحث جزءاً من كتابه لتناول البنية الطبقيّة فى مصر من منظور التدرج الطبقي . ويقسم بنية المجتمع المصرى الطبقيّة فى الفترة ١٨٠٥ – ١٩٥٢ إلى خمس طبقات منهم الطبقة الوسطى . يرى الكاتب أن الطبقة الوسطى من اكثر طبقات المجتمع المصرى تركيباً واشدها تعقيداً . فهى من ناحية طبقة مرنة مفتوحة يمكن الصعود منها أو الهبوط إليها بسهولة ، كما أنها تضم خليطاً غير متجانس من الفئات والشرائح الاجتماعية المتباينة .

وتعد هذه الطبقة طبقة حديثة النشأة فى المجتمع المصرى ، كما أنها تختلف عن مثيلاتها فى المجتمعات الأوروبية من حيث ظروف نشأتها وعوامل تشكيلها ، فضلاً عن مقوماتها ومكوناتها وأدوارها الوظيفية ، فهى لم تنشأ من بين صفوف التجار والحرفيين مثلما حدث فى أوروبا وأخر العصور الوسطى . ولم تنشأ كذلك من خلال نظم التعليم الحديث التى ادخلتها السلطات الاستعمارية فى المجتمعات النامية، ولكن ارتبطت نشأتها بتطور الملكية الزراعية فى مصر وإقرار حق ملكية الأراضى الزراعية من ناحية ، وما اقترن بذلك من تحولات رأسمالية فى الاقتصاد المصرى من ناحية أخرى . فضلاً عن اتساع التعليم المدنى وتعاضم عمليات وامكانات الاحتكاك الثقافى بدول العالم الغربى .

ويرى الكاتب أن هذه الطبقة تضم أربع فئات اجتماعية أساسية:

١- المزارعون الأغنياء

٢- صغار التجار ورجال الصناعة

٣- المثقفون

٤- العسكريون

ويختتم الكاتب تحليله للطبقة الوسطى المصرية بوصول العسكريون للسلطة فى ١٩٥٢ والذى أدى إلى مولد ونمو طبقة متوسطة جديدة ذات مهن ووظائف وأدوار متعددة .

رؤوف عباس

الطبقة الوسطى المصرية بين الوعي الطبقي والوعي الاجتماعي ، الهلال ، سبتمبر

١٩٩٢

ينطلق الكاتب من فرضية مفادها أن الطبقة الوسطى عبر تاريخها الذى قارب قرنين من الزمان كانت من الطبقات الاجتماعية التى انفردت بوعى طبقي غريزي ، ولكنها افتقرت للوعى الاجتماعي. ويقصد الكاتب بالوعى الطبقي ادراك جميع أفراد الطبقة لمصالحهم مما يدفعهم للتضامن والدفاع عن تلك المصالح فى مواجهة الطبقات الأخرى ، أما الوعى الاجتماعي فيقصد به ادراك الطبقة لأهمية الاستقرار الاجتماعي للحفاظ على بنية المجتمع الذى حققت من خلاله وجودها ومصالحها. فعلى مر تاريخ الطبقة الوسطى المصرية، كانت نخبة هذه الطبقة تعبر عن وعيها الطبقي بالدفاع عن مصالحها عن طريق التشريع بحكم وجودها وسيطرتها على المجالس النيابية وتربع ممثليها على كراسى الحكم . كما اقامت الهيئات التى ترعى مصالحها مثل الجمعية الزراعية الخديوية واتحاد الصناعات ، ورغم وعى الطبقة الوسطى بمصالحها وتصديها للدفاع عنها، إلا أنها كانت تفتقر للوعى الاجتماعي من حيث إيجاد الضوابط التى تكفل تحقيق الاستقرار الاجتماعي الذى يعنى بالضرورة استمرار وجودها وتنمية مصالحها، ويتجلى ذلك فى عزوفها عن تبني السياسات الاجتماعية التى تخفف من وطأة المسألة الاجتماعية التى تمثلت فى ثلوث الفقر والجهل والمرض. ويستطرد الكاتب أن هذا الموضوع لم يمنع الفصائل السياسية المعبرة عن الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى من أن تستجيب للرفض الاجتماعي من جانب الطبقات المسحوقة وتطرح تصورات حول عديد من أبعاد المسألة الاجتماعية قبل ثورة يوليو. وقد ساهمت فى صياغة هذه التصورات الاصلاحية الجماعات الشيوعية وحزب العمال المصرى وجماعة النهضة القومية.

ندى الهجرسى وآخرون

الوعى الاجتماعي السياسى للطبقة الوسطى ، أحوال مصرية ، العدد الأول ، صيف

. ١٩٩٨

اقترح الباحثون ستة أبعاد أساسية لقياس الوعى السياسى والاجتماعى للطبقة الوسطى وهى نمط العلاقات الأسرية والموقف من المرأة وقيمة التعليم والموقف من القطاع العام والقطاع الخاص وقيمة العمل وقيمة المشاركة السياسية والمدنية. وقد استخدموا أسلوب المقابلة المتعمقة للتعرف

على مدى وعى العينة بهذه القضايا. وقد شملت عينتهم ١٨ فردا ينتمون جميعا للشريحتين العليا والمتوسطة من الطبقة الوسطى ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- كان الاتجاه السائد لدى المبحوثين أن عمل المرأة ايجابي بشرط ألا يؤثر ذلك على واجباتها المنزلية والأسرية .
- أما التعليم فما زال قيمة عليا فى وعى الطبقة المتوسطة ، كما تتمتع قيمة العمل والتحقق الوظيفى بمكانتها ، أما بالنسبة للموقف من القطاع العام والخاص وأفضلية أيهما ، كان هناك ميل لتأكيد أفضلية القطاع الخاص وسياسات السوق لأن الأجور أفضل ولأنه يطبق سياسة الثواب والعقاب ، أما بالنسبة للموقف من المشاركة المدنية والسياسية كان الاتجاه السائد هو عدم جدوى المشاركة أو عدم وجود وقت فراغ للمشاركة.

وعلى الرغم من وضوح النتائج إلى حد ما ، فإن تحليل الباحثين لهذه النتائج اخذ منحى مغايرا ، فقد خلصوا إلى أن نمط الوعى الذى برز من استجابات المبحوثين اتسم بقدر كبير من التشويش وعدم الاتساق ، فهناك القيم الحداثية مقابل القيم التقليدية ، وهناك تعارض يدعو للاستغراب بين نوعى القيم ، وأن الذى يحل هذا التناقض هو سيادة الاعتبارات العملية البحتة.

أما الخلاصة الثانية فتتعلق بانقسام العينة إلى نمطين ، نمط راغب فى التغيير وآخر قانع بالأمر الواقع، والطريف أن نفس الشخص قد يكون ديناميكيا تجاه مجموعة من القضايا وسكونيا تجاه مجموعة أخرى.

وأخيرا الانفصام بين القيم المادية والمعنوية، فهناك موافقة نظرية على القيم الاخلاقية والمعنوية والدينية ولكن السائد عملا وسلوكا هو التفكير العملى الإجرائى والذى يكون أحيانا مدفوع باعتبارات مادية وسوقية.

مروى البدرى

المنزل هو العالم - فقر حياة الطبقة الوسطى وانهايار مفهوم الحى المدينى ، أحوال

مصرية العدد الأول ، صيف ١٩٩٨ .

تهتم هذه الدراسة بالتعرف على نوعية حياة الطبقة الوسطى ، كيف تعيش وتمارس حياتها الاجتماعية ، كيف تقضى أوقاتها . وقد اتخذت الباحثة ١٦ أسرة كعينة للدراسة يقطنون فى حيين مختلفين ، الأول حى الهرم واعتبرته الحى المعبر عن الطبقة المتوسطة المستقرة والثانى حى الوراق واعتبرته حى الفئة الجديدة من الطبقة الوسطى ، وذلك دون أن تحدد ماذا تقصد بذلك

ودون أن تقدم مبررات مقنعة لاختيار هذين الحيين على وجه التحديد. وعلى أية حال فإن ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يستحق التأمل وكذلك المتابعة. خلصت الدراسة إلى أن القنوات الأساسية للتفاعل الاجتماعي لدى الطبقة الوسطى المستقرة تتركز في الأقارب ثم الجيران ثم الأصدقاء. وأن مفهوم الصداقة مفهوم قاصر على صداقات العمل فحسب، أما في الحى الثانى وهو الوراق والذى اعتبرته ممثل أو حى الفئة الجديدة من الطبقة الوسطى فقد خلصت إلى غياب مفهوم الصداقة وذلك لصالح مفاهيم أخرى مثل الجيرة والقرابة.

وفى نهاية دراستها توصلت الكاتبة إلى أن شكل الحياة الاجتماعية الخاص بالفئة المستقرة لا يختلف عن شكلها بالنسبة للفئة الجديدة، فكلاهما لا تمارس التواصل خارج الإطار التقليدى، والحاكم لذلك لدى الفئة الجديدة هو العادات والتقاليد، بينما فى حالة الفئة المستقرة ضيق امتلاك الوقت. والنتيجة واحدة فى الحالتين وهى تراجع مهارات الاتصال، ودلالة ذلك بالغة الأهمية، فإهدار حياة الطبقة الوسطى على هذا النحو من شأنه أن يضعف الدور المنوط بها فى قيادة المجتمع، إذ هى تفتقد فى ذاتها المتطلبات الأساسية للترابط الداخلى والحيوية الاجتماعية والثقافية وبالتالي هل يمكن توقع مستوى عالى من التواصل الاجتماعى والتفاعل القومى ممن يفتقدون هذه الصفات فيما بينهم.

جلال أمين

الطبقة الوسطى الجديدة والتعصب الدينى، الهلال، نوفمبر ١٩٩١

يربط الكاتب بين ظروف الطبقة الوسطى الحالية خاصة شرائحها الدنيا وبين انتشار التعصب الدينى بين صفوفها. فقد حدث نمو مذهل فى حجم الطبقة الوسطى وتغير كبير فى خصائصها. ويرى الكاتب أن هذا النمو كان نتيجة صعود من أسفل إلى أعلى أكثر بكثير من هبوط من أعلى إلى أسفل. وأن نسبة كبيرة من هذه الطبقة (ما يقرب من ثلاثة أرباعها) ينتمى للشريحة الدنيا. وأن هذه الشريحة لديها شعور متزايد بالسخط على المجتمع والاحباط وعدم الرضا والشك فى الذات بعد تدهور أوضاعها نتيجة لارتفاع الأسعار وزيادة البطالة خاصة بين خريجي الجامعات والمتعلمين تعليماً متوسطاً ولذا لا تجد هذه الشريحة ملجأ إلا الإفراط فى التدين، ويرى الكاتب أن هذا هو أهم أسباب الفتنة الطائفية.

ويضيف الكاتب أن التعصب ضد أصحاب عقائد دينية مغايرة لا يمكن تفسيره بأسباب فلسفية وعقائدية، فهو ليس منتشر بين أفراد الطبقات الدنيا، كما أنه ليس منتشر بين أفراد الطبقات العليا ولا بين الشرائح العليا من الطبقة الوسطى، بل يسود على الأخص فى الشرائح الدنيا من الطبقة

الوسطى الفاقدة للثقة فى نفسها. ويدلل على ذلك بأن القوام الأساسى لحركات الإسلام السياسى الراديكالى جاء من صفوف هذه الشريحة.

خامسا : دور الطبقة الوسطى.

أن الحديث عن دور لطبقة ما أو لقوى اجتماعية ما لا ينطوى بالضرورة على مضامين ايجابية فقط ، بل قد يحوى مضامين سلبية، وقد يكون تعبيراً عن أزمة ما. إذن الحديث عن دور الطبقة الوسطى المصرية هو حديث عن الدور والادور معا . حديث عن الدور السياسى والثقافى والاجتماعى والدور المجتمعى الشامل وأيضا عن الأزمة. ففى بعض الأحيان قد يكون القيام بدور ما هو إلا تعبير عن أزمة ما.

اتفقت معظم الدراسات التى تم مسحها على أن ثورة ١٩١٩ تعد نقطة تحول فى تاريخ مصر الحديث إذ ادخلت للساحة السياسية قوى اجتماعية جديدة وهى الطبقة الوسطى الحضرية ، وأن هذه الطبقة لعبت دوراً أساسياً بالغ الأهمية منذ ثورة ١٩١٩ حتى ١٩٥٢. فقد كانت قوام الحركة الحزبية فى الفترة الليبرالية من ٢٣ - ١٩٥٢. كما أنها خاصة شرائحها الوسطى والدنيا قادت المجتمع فى صراعه مع القصر والاحتلال البريطانى فى الأربعينات. وقد عبرت عن نفسها بتشكيلات سياسية عديدة امتدت من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

ومع ١٩٥٢ سعدت فئات من الطبقة الوسطى لقلب السلطة السياسية. وقد حققت سياسات الحقبة الناصرية كثير من آمال وطموحات هذه الطبقة ، إلا أنه مع بدايات سياسات الاندماج فى الاقتصاد العالمى والتى بدأت منذ منتصف السبعينات بدأت تتردى وتراجع أوضاع هذه الطبقة. وقد أدى ذلك إلى فقدان هذه الطبقة لجزء من هويتها وتراجع دورها السياسى. وبالفعل بدأت تواجه الطبقة الوسطى أزمة.

وفى مناقشة أبعاد الأزمة هناك من ركز على جذور أزمة الطبقة الوسطى وهى فى قمة السلطة وهناك من اهتم بأبعاد أزمتها الراهنة عندما خرجت على هامش المجتمع.

ينصب الحديث عن أزمتها وهى داخل السلطة على تناقضات وتخطات هذه الطبقة وصراعاتها الداخلية وفقدانها للديموقراطية كهدف أعلى وقيمة مستقرة ، فهذه الطبقة وهى فى موقع السلطة احتكرت بعض شرائحها العمل السياسى ولم تسمح للآخرين بالاقتراب منه ، ومن ناحية ثانية فإن فشل هذه الطبقة فى تحقيق التنمية والتغيير المجتمعى المنشود بعد أن وصلت للسلطة لم يكن مرده المؤامرات الخارجية كما كان يشاع، ولكن مرده ممارسة هذه النخبة الجديدة للقمع والتسلط. وهكذا اعادت الطبقة الوسطى عندما وصلت للسلطة إنتاج ما كانت تعاني منه وهى خارج السلطة، والمقصود هنا القمع والاستبعاد وغيره من الممارسات اللا ديموقراطية.

أما عن أزمة الطبقة الوسطى فى الوقت الراهن نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية فإنها تتبلور فى تراجع الدور السياسى والاجتماعى، والنتيجة مزيد من تعميق الأزمة. وحينئذ لا تجد الطبقة الوسطى أمامها إلا مواجهة الأزمة وجها لوجه بدور جديد أو الهروب من الواقع أو تحطيم هذا الواقع. وخير دليل على ذلك البديل الأخير انتماء معظم الحركات الإسلامية الراديكالية للشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى.

وفى هذا السياق اهتم أيضا البعض بالعلاقة بين أزمة الطبقة الوسطى والفتنة الطائفية فى السبعينات، فالخطاب السياسى الطائفى للأقباط كان يعبر عن أزمة الطبقة الوسطى القبطية، كما أن الخطاب الإسلامى الراديكالى تعبير عن أزمة الطبقة الوسطى المسلمة. وقد توصل أحد الباحثين إلى نتيجة مفادها أن دور الدين يتأرجح لدى الطبقة الوسطى بين موقفين، موقف يوظف لقبول الواقع وذلك عندما تحتل هذه الطبقة موقعها فى قلب المجتمع، والموقف الثانى يوظف الدين توظيفا ثوريا عندما تواجه هذه الطبقة باحتمالات الخروج من المجتمع والتهميش. وأخيرا فقد توصل أحد الباحثين أن أحد أسباب المشكلة الطائفية فى مصر هو الصراع بين أبناء الطبقة الوسطى من المسلمين والأقباط على مراكز النفوذ والثروة وذلك منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الآن.

وفيما يلى عرض للدراسات التى ركزت على هذا المحور :

أحمد عباس صالح

مستقبل وأزمة الطبقة الوسطى المصرية، الهلال، ابريل ١٩٩٢.

فى بداية مقاله يرفض الكاتب استعارة مسمى الطبقة الوسطى من التجربة الغربية ويجتهد للبحث عن مسمى آخر يتلاءم مع التجربة التاريخية المصرية، ولذلك لجأ لمسميات مثل المتعلمين والمستنيرين للتعبير عن الطبقة الوسطى.

يرى الكاتب أن المستنيرين المصريين لعبوا دورا هاما فى تولية محمد على، وأن تجربة التحديث التى قام بها محمد على وسعت من قاعدة هؤلاء المتعلمين، ومع ذلك ظلت حقوقهم مهددة بسبب تركيز السلطة فى يد الحاكم الفرد، ولذلك تدربوا على كافة الطرق التى تنجيهم من الاذلال بما فى ذلك الخضوع واطهار النفاق.

ومع ذلك كان للطبقة الوسطى دورا سياسيا وعلميا هاما، كما كان لها رؤية خاصة فى تحديث مصر، وعندما سعى الاحتلال البريطانى لضرب الطبقة الوسطى، لم يكن أمامها إلا ثلاثة

اختيارات ، أما أن تتوجه لتركيا لتتحالف معها ضد بريطانيا وإما أن تتجاوب مع الاحتلال البريطاني وإما أن تعتمد على نفسها. وقد توزعت الأحزاب السياسية المصرية على الخيارات الثلاثة . وبعد الحرب العالمية الثانية ازدادت طموحات هذه الطبقة فى وقت كان النظام مغلقا على الأعيان والأجانب مما أدى لأزمة اجتماعية حادة عصفت بالمجتمع فى ذلك الوقت ، ويشير الكاتب فى نهاية مقاله إلى أن اتساع الطبقة الوسطى مرده الأساسى هو ثورة يوليو وما انتهجته من سياسات.

محمود عبد الفضيل

الطبقة الوسطى وأزمة المجتمع المصرى ، الهلال ، يناير ١٩٩٢ .

ينطلق الكاتب من مقولة أن الطبقة الوسطى هى العمود الفقرى لحركة المجتمع المصرى السياسية والفكرية منذ ثورة ١٩١٩ حتى الآن مروراً بسنة ١٩٥٢ ، فهى العمود الفقرى للحركة السياسية والتنظيمات الحزبية والنقابات المهنية ، كما أنه من صفوفها يخرج المفكرون والمثقفون والكاتب. ويشير الكاتب إلى أن أبناء هذه الطبقة استفادوا من سياسات عقد الستينات وأيضاً من الهجرة للعمل فى بلدان النفط فى السبعينات ، إلا أنه مع الثمانينات وبالتحديد منتصفها بدأت أوضاعهم تتدهور خاصة بعد توقف تيار الهجرة المتدفق وبسبب ارتفاع معدلات التضخم وأيضاً ارتفاع نفقات التعليم وكافة الخدمات الأخرى . والنتيجة أن أبناء هذه الطبقة اصبحوا يجدون صعوبة فى الحفاظ على مستوى معيشتهم. ولذا فإن الكاتب يعتقد أن هذه الطبقة تواجه أكبر أزمة فى تاريخها منذ بداية القرن وتجئ هذه الأزمة فى لحظة بدأت تفقد فيها جزء من هويتها الوطنية ودورها فى عملية البناء الوطنى إذ تريع منها أقسام واسعة نتيجة الهجرة للخليج وابتعدوا عن وسطهم الإنتاجى والكفاحى الطبيعى، وبالتالي ضعف انتمائهم الوطنى وأيضاً تراجع دورهم السياسى. ويرى عبد الفضيل إنه رغم الإقرار بأن الطبقة الوسطى قد لا تستطيع أن تلعب الدور القىادى الكفاحى الوطنى على النحو الذى حدث فى العشرينات وحتى الأربعينات وأيضاً فى الخمسينات والستينات ، ولكنها فى ظل الأزمة الخائفة الراهنة لم تعد قادرة على الهروب للأمام من خلال الهجرة ، بل ستجد نفسها وجهاً لوجه مع الأزمة.

يونان لبيب رزق

الطبقة الوسطى الصغيرة وتطور دورها السياسى ، الهلال ، مارس ١٩٩٢ .

ينتبع الكاتب الدور السياسى للطبقة الوسطى فى مصر فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى نهاية القرن العشرين. فقد كان الأفندية هم قوام الطبقة الوسطى فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ولكنهم كانوا يتركون الزعامة السياسية لطبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية، إلا أنه مع الثلاثينات تغير هذا الوضع نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التى أثرت أكثر ما أثرت على أبناء هذه الطبقة وعرضتهم للبطالة. فضلا عن فشل كبار الملاك الزراعيين فى حل المسألة الوطنية . وقد تبلور الدور السياسى للطبقة الوسطى فى ذلك الوقت فى حركات مثل مصر الفتاة التى رفضت آليات العمل التقليدى المتمثلة فى الاجتماعات والمفاوضات والتى كان يلجأ إليها كبار ملاك الأراضى الزراعية. ومع الحرب العالمية الثانية احتدمت الأزمة مما نتج عنه اتساع تشكيلات الطبقة الوسطى السياسية لتمتد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، من الإخوان المسلمين إلى الجماعات الشيوعية. ويرى الكاتب أن الطبقة الوسطى الصغيرة بالفعل والمتمثلة فى الأفندية قد نجحت فى اخذ زمام المبادرة فى الشارع المصرى من الأحزاب السياسية الكبيرة قبل ١٩٥٢ وقامت بتنظيم أعمال احتجاج شعبية واسعة النطاق وأسست تنظيمات سرية وغيرها .

ومع ١٩٥٢ تغير وضع الطبقة الوسطى ، فقد حققت سياسات الحقبة الناصرية كثير من مصالح هذه الطبقة مما أدى لهدوء الشارع المصرى ، بيد أنه مع ارهاصات التحول التى حدثت فى بدايات عهد السادات بدأت بوادر تملل فى صفوف هذه الطبقة وكانت أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ خير تعبير عن ذلك. وبحلول الثمانينات ازدادت الأزمة الاقتصادية حدة، وفى نفس الوقت ظلت الجامعات تغذى الطبقة الوسطى بخريجين جدد كل عام، وكانت النتيجة تكاثر الشرائح المأزومة وبحثها عن أطر أخرى للانضمام إليها تمثلت فى الإخوان المسلمين والجماعات الاسلامية الراديكالية.

سعد الدين ابراهيم

أزمة مجتمع أم أزمة طبقة ، دراسة فى أزمة الطبقة المتوسطة الجديدة ، المنار ، العدد

السادس ، يونيو ١٩٨٥ .

يسعى الباحث لإثبات مقولة أساسية فى دراسته وهى أنه إذا كانت ثمة أزمة فهى أزمة طبقة أكثر منها أزمة مجتمع، وإذا كان المجتمع يعانى فهو يعانى بسبب تناقضات وتخطات هذه الطبقة ، وإذا

كان للمجتمع أن يتجاوز مشكلاته الراهنة فلا بد لهذه الطبقة من أن تصفى تناقضاتها الداخلية ،
ولذلك يقسم الكاتب دراسته إلى ثلاثة أجزاء يتناول فيها بداية ومسار الطبقة الوسطى الجديدة
والدروس والعبر المستفادة وعناصر المشروع الحضارى الجديد.

يعرف الطبقة الوسطى الجديدة بأنها تلك التكوينات الاجتماعية ذات التعليم العلمانى الحديث والتي
بسبب تعليمها اخذت تحتل مواقع مؤثرة فى أجهزة الدولة المدنية والعسكرية وفى مؤسسات
المجتمع الإنتاجية والخدمية ، فهى تشمل البيروقراط والتكنوقراط وأصحاب المهن الحرة. ثم يحدد
جوانب الخلاف بين الطبقة الوسطى الجديدة والطبقة الوسطى الأوربية، وأيضاً بين هذه الطبقة
الجديدة والطبقة الوسطى التقليدية.

يرى الكاتب أن البذور الحقيقية للطبقة الوسطى الجديدة تكونت فى عهد محمد على ثم استمرت فى
التطور . فقد استغرقت ارهاصات نمو الطبقة الوسطى حوالى ثلاثة عقود بين نهاية تجربة محمد
على ونهاية تجربة اسماعيل. ومع ثورة ١٩١٩ بدأت الطبقة الوسطى تلعب دوراً أساسياً فى
الثورة. وكانت النتيجة دخول الشريحة العليا من هذه الطبقة إلى فناء السلطة ، فى حين بقيت
الشريحتين الوسطى والدنيا خارج الفناء مما اضطرها للانتماء لمنظمات راديكالية فى
الأربعينيات. ثم يتتبع الكاتب أوضاع الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة فى الحقبة الناصرية. ثم
يستعرض أبعاد الأزمة التى يعيشها المجتمع المصرى والذى يلخصها فى غياب ادراك الترابط
العضوى ، ومن ثم العجز عن صياغة البدائل وحسم الاختيارات، وبالتالي تعبئة الموارد المتاحة.
ومن ضمن مظاهر هذه الأزمة تدهور الأداء الاقتصادى والفساد وأزمة القيم .

ويرى الكاتب أن المتسبب فى هذه الأزمة هو الطبقة الوسطى الجديدة التى شغلت بعض شرائحها
العليا بعض مواقع السلطة بعد ثورة ١٩١٩ وتمكنت شرائحها الوسطى والدنيا من شغل كل مواقع
السلطة منذ ثورة ١٩٥٢، ثم فرطت فى بعض هذه المواقع وغيرت اتجاهاتها وتوجهاتها وتحالفاتها
الداخلية والخارجية أثناء الحقبة الساداتية فى السبعينات.

فالتبقة الوسطى الجديدة هى المسئولة عن الأزمة ، والخروج من الأزمة يبدأ بهذه الطبقة بمعنى
أنها فى حاجة ماسة إلى استعادة التعايش بين شرائحها والتوحد فى المطالبة بالديموقراطية كصيغة
لهذا التعايش المطلوب بين تلك الشرائح. إن احتكار أى شريحة من هذه الشرائح للسلطة والعمل
السياسى العام وإنكار ذلك الحق على بقية الشرائح الأخرى فى نفس الطبقة بل ومحاولة المصادرة
أو الإبادة الفكرية لها أدى فى الماضى إلى طريق مسدود وادخل الشريحة المتسلطة ومعها المجتمع
فى أزمة خانقة. فهذا الإنكار أو المصادرة هو أولاً أمر غير ممكن إلى الأبد وثانياً أنه يحرم
المجتمع من طاقات تلك الشرائح المضطهدة.

يتركز جهد الباحث التحليلى بصفة أساسية على تجربة التنمية السياسية فى المجتمع المصرى إبان الحقبة التاريخية الممتدة ما بين ١٨٠٥ - ١٩٥٢ على اعتبار أن هذه الحقبة - رغم اتساعها - تشكل فى مجملها وحدة تاريخية متميزة ذات ملامح وخصائص ومعالم اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية واضحة ومحددة.

وتتبع إشكالية الدراسة من افتراض أن ثمة علاقة وثيقة بين نوعية الطبقة أو الطبقات الاجتماعية المسيطرة على مصادر ومواقع القوة السياسية فى المجتمع وبين امكانات تحقيق التنمية السياسية بأفائها وأبعادها المختلفة ، وأن لكل هذا انعكاسات وتداعيات سلبية وإيجابية على طبيعة وبنية وديناميكيات العملية السياسية ومخرجاتها.

قدمت الدراسة فى الجزء الأول منها تحليل للبناء الطبقي للمجتمع المصرى على اعتبار أن التحليل الطبقي هو افضل المداخل النظرية لدراسة البناء الاجتماعى والنظام السياسى وتحديد مكونات كل منهما واكثرها قدرة على تحديد أبعاد وتجليات التخلف السياسى ومتطلبات التنمية السياسية . وفى الجزء الثانى تتبع الكاتب دور الطبقة فى التنمية السياسية فى المجتمع المصرى محاولا تحديد الطبقة أو الطبقات التى تمكنت من حسم الصراع الاجتماعى والسياسى فى المجتمع المصرى لصالحها ونجحت فى السيطرة على مواقع القوة السياسية وكيف واجهت تحديات عملية التنمية السياسية.

وأشارت الدراسة فى جزء منها إلى الطبقة الوسطى وتوصلت فيه إلى إنها تعد قطاعا داخل نسق التدرج الاقتصادى والاجتماعى بالمجتمع ، ولا تمثل مكانة دنيا غير مألوفة ولا تحظى بمكانة عليا نادرة، ولكنها تشغل مركزا متوسطا بين الطبقات العليا والدنيا . نظرا إلى أن هذه الطبقة لم تنشأ من صفوف التجار والحرفيين كما حدث فى أوروبا، ولكنها نشأت نتيجة نظم التعليم الحديثة ولأنها لم تكن القوة الفعالة التى دفعت عملية الإنتاج ولكنها كانت ثمرة التصنيع وأيضا ضحية من ضحاياه، فإنها اتسمت بوعى طبقي عالى وحس اجتماعى كبير مما أدى لقدرتها على النضال السياسى وتعبئة الجماهير الكادحة ورائها.

وخلصت الدراسة إلى أن الطبقة الوسطى هى العمود الفقرى للمجتمع المصرى وتمثل همزة الوصل بين الطبقات الدنيا والعليا ، وأنها لعبت أدوارا ملموسة فى تطوير وتحديث وتغيير البناء الاجتماعى وذلك لأنها تضم خليطا متنوعا من الفئات والشرائح الاجتماعية ذات الوظائف والمهن المتباينة.

جلال معوض

السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات
السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ .

يناقش الكاتب إشكالية دور الطبقات الوسطى الجديدة فى التنمية والتغيير المجتمعى بعد أن وصلت للسلطة فى اكثر من بلد عربى ، فقد كان هناك توقع أن هذه الطبقات الجديدة التى وصلت للسلطة سوف تنجح فى تحقيق تنمية وتغيير مجتمعى شامل وذلك فى ضوء ما أعلنته من اهداف طموحة تمس كافة مناحى الحياة فى مجتمعاتها والتى تمثلت فى العدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية والتنمية الاقتصادية. ولكنها اخفقت فى تحقيق معظم هذه الأهداف. ويرى الكاتب أن هذا لا يعود فقط إلى ضغوط ومؤامرات خارجية بلغت ذروتها فى يونيو ١٩٦٧، ولكن يرجع أيضا إلى ممارسة التسلط والقمع من قبل هذه الطبقات التى تحولت لنخب سياسية. فهذه النخب الجديدة لم تسمح بالمشاركة الشعبية والتى بدونها يصعب إنجاز تنمية حقيقية.

أحمد زايد

البناء السياسى فى الريف المصرى ، تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ،
القاهرة: دار المعارف ، ١٩٨١ .

يسعى الباحث إلى تبني مدخل جماعات الصفوة لفهم البناء السياسى فى الريف المصرى من خلال تحليل بناء جماعات الصفوة والعلاقات بين هذه الجماعات من ناحية وبينها وبين السلطة المركزية من ناحية أخرى، فدراسة الثبات أو التحول فى تركيب جماعات الصفوة وفى مواقف هذه الجماعات يتيح فرصة لفهم البناء السياسى فى المجتمع الريفى بما فيه من تنظيمات سياسية وعلاقات سياسية وما يحتوى عليه من اشكال للممارسة السياسية.

وفى سبيل ذلك تناول الكاتب عدة موضوعات؛ أولها الصفوة كمفهوم محورى فى التحليل السوسىولوجى، ثانيها الاتجاهات النظرية التى اهتمت بمفهوم الصفوة وهى الاتجاه التعددى الوظيفى ونظرية مجتمع الموزايكا ونظرية التبعية ، وثالثها جماعات الصفوة فى ضوء الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى.

وقد افرد الكاتب جزءاً من تحليله للبناء الاجتماعى والسياسى للمجتمع المصرى طرح فيه نموذجا افتراضيا استند لمفهوم الخصوصية التاريخية. أما فيما يتعلق بالطبقات والشرائح الاجتماعية ، فقد رأى الكاتب أن تداخل وتجاور أنماط الإنتاج المختلفة أدى إلى تداخل طبقي أيضا فضلا عن

اضافة عنصر طبقي جديد. فقبل دخول الرأسمالية إلى مصر كان السكان ينقسمون إلى طبقتين ؛ الطبقة الارستقراطية من ناحية والفلاحين وأصحاب الحرف من ناحية أخرى. وأدى التطور الرأسمالي إلى ظهور طبقة برجوازية تضم شرائح من الرأسماليين الزراعيين، ومع ظهور تدخل الدولة وتنفيذها لسياسة تعليمية واسعة النطاق ظهرت طبقة وسطى من البيروقراطيين والتكنوقراطيين والمهنيين.

وبعد ذلك يدرس الكاتب جماعات الصفوة فى مطلع تاريخ مصر الحديثة ثم التحول الرأسمالي وتغير تركيب الصفوة ثم السيطرة الرأسمالية واستقرار صفوة الاعيان وأخيرا ثورة ٢٣ يوليو وتغير بناء الصفوة من جديد. ففى الفترة قبل ١٩٥٢ ظهرت صفوة المثقفين التى تنتمى بأصولها للطبقة الوسطى، وبعد ١٩٥٢ مثلت الصفوات المتجددة من الطبقات الوسطى العمود الفقرى للبناء السياسى.

Paul Sedra, Class Cleavages and Ethnic Conflict:Coptic Christian Communities in Modern Egypt Politics, Islam and Christian-Muslim Relation,Vol.10-No.2,1999.

يحلل المقال تطور وعى الأقباط خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين تجاه المجتمع وتجاه الجماعة القبطية والكنيسة، وكذلك الجذور الاقتصادية والاجتماعية للممارسة السياسية القبطية، وأيضا أسباب ظهور الخطاب السياسى الطائفى خاصة بين مجموعات قبطية تنتمى للطبقة الوسطى فى السبعينات.

بعد أن يحلل الكاتب أوضاع الجماعة القبطية سواء فى القرن التاسع عشر منذ عهد محمد على ومرورا بالقرن العشرين مركزا على علاقة السادات بالأقباط. وأيضا بعد أن يتعرض للعلاقة المعقدة بين الأقباط والمسلمين والدولة يفرد جزءا خاصا عن أزمة الطبقة الوسطى المصرية وأثر ذلك على الجماعة القبطية خاصة المنتمين للطبقة الوسطى ، ويصل إلى أن أحد أسباب الخطاب السياسى الطائفى للجماعة القبطية هو أزمة الطبقة الوسطى المصرية وتردى أوضاعها. فقد أدى هذا التدهور إلى لجوء فئات الطبقة الوسطى إلى الشبكات القرابية لتحقيق اشباعاتهم التى عجزت الدولة المصرية عن تلبيتها فى عهد السادات. ومن ضمن هذه الشبكات الأولية والقرابية المؤسسات الاجتماعية والخيرية المسيحية التى اقامها البابا شنودة والتى ساندت الطبقة الوسطى القبطية فى صراعها من أجل البقاء والحفاظ على أوضاعها فى ظل التقليص السريع للفرص

الاقتصادية وأيضا الحراك الاجتماعى، وبذلك تمكن البابا شنودة من حشد الطبقة الوسطى القبطية المصرية خلفه فى مواجهته مع السادات.

رفيق حبيب

الاحتجاج الدينى والصراع الطبقي فى مصر ، القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٨٩ .

ينطلق الكاتب من أن هناك علاقة بين ظاهرة الاحتجاج الدينى والصراع الطبقي ، وأن معظم الحركات الدينية تنتمى إلى الطبقة الوسطى. والسبب أن دور الدين يتأرجح لدى هذه الطبقات بين موقفين ، فقد يوظف لقبول الواقع وقد يوظف للثورة على الواقع ، فعندما تحتل الطبقة الوسطى مكانها بالمجتمع توظف الدين لتحقيق الاستقرار ، وعندما تواجه الطبقة الوسطى احتمالات الخروج من قلب المجتمع والتهميش توظف الدين للثورة وتعبئة الجماهير.

يشير الواقع الراهن إلى انتشار التطرف الدينى من ناحية ، وكذلك تزايد دور الطبقات العليا والحاكمة من ناحية أخرى مما يدل على انفصال الطبقة البرجوازية عن الطبقة الوسطى وتزايد التعارض بين مصالحهما.

فى الحالة المصرية قامت الثورة على يد الشرائح العسكرية من الطبقة الوسطى وتحالفت هذه الشرائح مع الطبقة الوسطى ، فشهدت المرحلة الأولى للثورة تحقيق مكاسب كبيرة لأبناء الطبقة الوسطى. وبعد ذلك تكونت البرجوازية العسكرية المصرية وتحالفت مع البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الرأسمالية ليتشكل من هذا التحالف طبقة عليا تجد مصالحها داخل العناصر المكونة للتحالف ، وفى نفس الوقت عجزت الطبقة البرجوازية الحاكمة عن الاستمرار فى مساندة وتعزيد الطبقة الوسطى. ومن هنا قام الخلاف بين حلفاء الأمس وتزايد التباعد بين الطبقة الحاكمة والطبقة الوسطى، وتزايد بالتالى استعداد الطبقة الوسطى للتمرد والثورة خاصة مع تزايد الشرائح الهامشية لتلك الطبقة، وهى الشرائح المؤهلة تماما للثورة.

وفى ضوء هذه المقولات والاطروحات يتناول الكاتب عدد من القضايا المتعلقة بالمؤسسات الدينية الاسلامية والمسيحية على مستوى ديناميكيات التفاعل الداخلى، وأيضا علاقة هذه المؤسسات بالدولة المصرية وذلك فى ضوء المقارنة مع المجتمعات الغربية فى هذا الصدد. كما يتناول أبعاد أزمة الطبقة الوسطى سواء على الصعيد الإسلامى أو المسيحى، وأيضا تجليات هذه الأزمة المختلفة سواء كانت هروبية أو ثورية.

المشكلة الطائفية والأوضاع الطبقيّة في مصر ، لجنة الدفاع عن الثقافة القوميّة ،
المشكلة الطائفية في مصر ، مركز البحوث العربيّة ، القاهرة : ١٩٨٨ .

يحلل الكاتب في دراسته المشكلة الطائفية في مصر من منظور طبقي ، ويتبنى مقولة أساسية وهي أن السبب الرئيسي للمشكلة الطائفية هو الصراع فيما بين الفئات الوسطى. ويدلل على ذلك بأحداث تاريخية ، ففي العصر المملوكي خاصة في دولة المماليك الثانية عمل العديد من الأقباط في جباية الضرائب ومسح الأراضي الزراعية ، وكانت الدولة تحكمها طبقة عسكرية تمارس شتى أنواع القهر على الشعب لجمع الضرائب ، وهنا كان منشأ التناقض بين القبط والشعب. وكان التناقض يستفحل عندما يستغل بعض الجباه نفوذهم في تكوين ثروات خاصة ، عندئذ كان يسهل على الحكام أن يوجهوا سخط العامة نحو الموظفين الأقباط ، وفي الوقت نفسه كانت تتسع قاعدة المتعلمين المسلمين ، وكان من الطبيعي أن يتطلع هؤلاء إلى الالتحاق بأجهزة الإدارة. ومن هنا ظهرت في بعض فترات العصر المملوكي حركات احتجاج ومنشورات تحرم استخدام أهل الكتاب في دولة إسلامية.

والسبب الحقيقي وراء ذلك هو وجود فئات وسطى تتنافس على مراكز النفوذ والثروة ، فالصراع لم يكن في جوهره دينيا وإن استخدمت فيه حجج ذات طابع ديني ، وتاريخ مصر الحديث منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى سبعينات القرن العشرين شاهد على تكرار ظاهرة التنافس بين صفوف الطبقة الوسطى على الإلتحاق بأجهزة الدولة.

ومع ثورة يوليو ومشروعها الذي توافق مع مصالح أبناء الفئات الوسطى في الحضر والريف مسلمين واقباط انحصرت الصراعات داخل الفئات الوسطى . ويؤكد الكاتب أن توظيف الاختلاف في المعتقد الديني من قبل الحاكم لم يكن واحدا من مكونات الايديولوجية الناصرية. كما أن التوجهات الرئيسية للنظام استجابت لطموحات قطاعات واسعة من المجتمع بقدر لم يكن يسمح لعوامل التوتر الاجتماعي بتفجير نزاعات طائفية، وهذا ما يثبت وجود علاقة عضوية بين تركيبة طبقية معينة في المجتمع وبين الحجم الذي يبدو فيه ما يسمى بالمشكلة الطائفية. وهو الأمر الذي أبرزه بجلاء عقد السبعينات أو فترة حكم الرئيس السادات حيث تراجعت أوضاع الفئات الوسطى والصغيرة وتصاعدت معدلات السخط الاجتماعي والقلق واستخدمت السلطة الصراعات الطائفية لتحويل مجرى الصراع من مجرى طبقي إلى طائفي ، وهكذا برزت مظاهر خطيرة، ففي الجامعات كانت الجماعات الإسلامية وفي مقابلها الأسر المسيحية ، كما بدأ الابتعاد عن فكرة المدرسة القومية الواحدة ، فمدارس خاصة للأطفال المسلمين وأخرى للمسيحيين، وتكاثرت المؤسسات المالية والهيئات الاجتماعية والخيرية ذات التوجهات الطائفية.

Israel Gershoni, Between Othomanism and Egyptianism: The Evolution of National Sentiment in the Cairene Middle Class as Reflected in Najib Mahfus's Bayn Al Qasrayn in Gabriel Warburg & Gad Gilfar (ed.), Studies in Islamic Society, Contributions in Memory of Gabriel Baer, Haifa, Haifa Univ. Press, 1984.

يناقش الكاتب كيف نشأت الطبقة الوسطى الحضرية فى مصر ويتعرض أيضا للسّمات التى تميزها عن الطبقة الوسطى الأوروبية ثم لدورها منذ ثورة ١٩١٩. وفى الجزء الثانى من مقاله يتعرض الكاتب لصورة الطبقة الوسطى الحضرية لدى نجيب محفوظ فى روايته بين القصرين التى غطت الفترة الزمنية ١٩١٧ - ١٩٤٤ والتى تتمثل تنوعاتها وتبايناتها المختلفة فى أسرة السيد أحمد عبد الجواد.

يرى الكاتب أن ثورة ١٩١٩ تعد نقطة تحول فى تاريخ مصر الحديث ، إذ كان لها الفضل فى إدخال قوى اجتماعية جديدة للساحة السياسية تنتمى لما يطلق عليه الطبقة الوسطى الحضرية. والتى كانت تعود بدايات اضطلاعها بدور سياسى إلى العقدين الأول والثانى من القرن الماضى عندما أسست وانضمت فئات منها للحزب الوطنى. لكن مع ثورة ١٩١٩ بدأ التبلور الحقيقى لدورها السياسى.

وفى محاولته لتحديد سمات الطبقة الوسطى الحضرية المصرية، يرى الكاتب أنها كانت تفتقر للتماسك الداخلى والهوية الاجتماعية الواضحة، ولذلك كان من الصعب فى معظم الأحوال إيجاد سمات خاصة بها تميزها بوضوح عن الطبقات العليا والطبقات الدنيا ، كما أنها اختلفت عن الطبقة الوسطى الأوروبية فى انتقادها للتماسك الداخلى والاستقلال الذاتى والوعى الطبقي والوعى بالمصالح المشتركة ، وأيضا افتقرت لنظام سلوكى وقيمى موحد ، ولذلك من الصعب الحديث عن طبقة وسطى واحدة، ولكن يمكن الحديث عن طبقات أو جماعات طبقية تنتمى للطبقة الوسطى (تجار - علماء - موظفين - مهنيين ... إلخ). ولذلك يحلو للكاتب أن يطلق عليهم الأندنية. ورغم ذلك فإن هذه الطبقة لعبت دورا هاما فى تشكيل الحياة السياسية فى مصر الحضرية فى العهد الملكى منذ ثورة ١٩١٩. وقد توفرت عوامل عديدة دفعتها للقيام بهذا الدور من أبرزها سخطها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة وسخطها على الاحتلال البريطانى. وقد كانت رواية بين القصرين تعبير عن أحلام وطموحات الطبقة الوسطى المصرية وأيضا معاناتها، ناهيك عن دورها.

سادسا: الطبقة الوسطى والحراك الاجتماعى.

اتفقت معظم الدراسات على أن آليات الحراك الاجتماعى اختلفت فى مصر من حقبة إلى أخرى. فى حين كانت مجانية التعليم والتوظيف الحكومى والتوسع فى المشروعات التنموية هى الآليات الأساسية للحراك إلى أعلى فى الحقبة الناصرية ، فإنه فى الحقب التى تلت ذلك تبدلت هذه الآليات وحل محلها آليات مثل الهجرة للعمل ببلدان النفط والعمل فى المشروعات الأجنبية العاملة فى مصر والمضاربة على الأراضى الزراعية وتجريفها والبناء عليها وبروز أنشطة السمسرة . وقد أدت هذه الآليات إلى ظهور شرائح تنتمى للطبقة الوسطى أو الدنيا حققت صعودا إلى أعلى ، وقد اطلق عليها البعض الفئات المرسمة واصبحت تحتل أكثر من موقع إنتاجى.

وفى ضوء بروز هذه الآليات الجديدة تراجعت الآليات القديمة مثل التعليم وذلك بعد التراجع الفعلى عن المجانية نتيجة انتشار المدارس الخاصة والجامعات الخاصة والدروس الخصوصية، وهكذا لم يعد التعليم أداة للحراك الاجتماعى إلى أعلى. ولم يؤكد هذا التحول الدراسات العلمية فحسب ، بل إدراكات الناس أيضا، ففى أحد الدراسات الإمبريقية المعنية بالحراك الاجتماعى سأل الباحث عينته عن آليات الحراك وفقا لترتيبها، وقد جاء التعليم فى المرتبة الرابعة بعد ازدياد عدد العاملين بالأسرة وبالتالي ازدياد الدخل والملكية الزراعية والعقارية وارتفاع معدلات السن وما يرتبط بذلك من زيادة فرص الترقى وكذلك الدخل.

وفىما يتعلق بتقييم آليات الحراك الاجتماعى الأساسية وبالتحديد التعليم والتوظيف الحكومى أشار بعض الباحثين لملاحظة ثابتة مفادها أن هذه الآليات كانت آليات للصعود الاقتصادى فحسب وليس السياسى أو القيمى، فلم يغير الحراك قيم وثقافة الطبقات الصاعدة ، وبالطبع فإن هذه الملاحظة تنسحب أيضا وربما بدرجة أكبر على الآليات الجديدة للحراك مثل الهجرة وغيرها من الآليات التى ادت لبروز القيم المادية والسلبية مثل الفساد وغيره، ناهيك عن انتشار التفكك الأسرى والأنماط الاستهلاكية وغيره من القيم غير المرغوبة.

ومما لا شك فيه أن علاقة الحراك الاجتماعى بالتغيير القيمى من الموضوعات التى تحتاج لمزيد من الدراسات المتعمقة. كما أن تقييم كل آلية على حدة من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أمر أيضا على قدر كبير من الأهمية.

وفيما يلي عرض للدراسات التي ركزت على هذا المحور :

جلال أمين

نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٩
ماذا حدث للمصريين ، تطور المجتمع المصري في نصف قرن ١٩٤٥ - ١٩٩٥ ،
القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ .

في عرضه لقضية الحراك الاجتماعي وعلاقته بأزمة الاقتصاد المصري ، يرفض الكاتب الربط الميكانيكي بين الانفتاح الاقتصادي ومشكلات المجتمع المصري، ويرى أن هناك حلقة مفقودة في العلاقة وهي الحراك الاجتماعي.

ويطرح الباحث مقولة مفادها أن كلا من الانفتاح والهجرة لا يمارسا أثرهما في مجتمع متجانس بل في مجتمع منقسم إلى طبقات والتغير الذي يحدث في سلوك هذه الطبقات ليس مجرد ارتفاع أو انخفاض دخلها المطلق، بل بالأساس هو تغير في وضعها النسبي في المجتمع أو ما يسميه علماء الاجتماع الحراك الاجتماعي ، إن الطرح الأساسي هو أن أهم ما طرأ على المجتمع المصري من تحولات في الاقتصاد والحياة الاجتماعية والسياسية وفي المناخ الثقافي لا يمكن رده مباشرة إلى تغير فوقى في السياسات الاقتصادية ، وإنما مارست هذه السياسات أثرها من خلال تأثيرها على التكوين الطبقي للمجتمع المصري، أي من خلال ما ادت إليه من ارتفاع مذهل في معدل الحراك الاجتماعي بين الطبقات ، لم تشهد مصر مثله في تاريخها الحديث على الأقل. ثم يتبع الكاتب عوامل هذا الحراك من ٥٢ - ١٩٨٥ . فقد كانت الآليات الأساسية في الحقبة الناصرية التعليم والتوظيف الحكومي ، وقد أدى هذا لاتساع الطبقة الوسطى في حين كانت العوامل الأخرى في السبعينات تتمثل في الهجرة لبلدان النفط والعمل في خدمة الأجنبي.

ويخلص الكاتب إلى اجتماع مجموعة من العوامل طوال الثلث الأخير من القرن الماضي للعمل على صعود طبقات وشرائح اجتماعية كانت طوال النصف الأول من نفس القرن تنتسب إلى الدرجات الدنيا في السلم الاجتماعي ، فارتفع مستوى دخلها إلى حد سمح لها بمنافسة الطبقات الوسطى والعليا في نمط معيشتها. هذه العوامل هي التوسع في التعليم ونمو المؤسسة العسكرية والبيروقراطية الحكومية ومشروعات التنمية الصناعية والزراعية والاتصال بالنشاط الاجنبي والهجرة والتضخم.

وفي نفس الوقت عملت مجموعة من المؤثرات على انحدار طبقات وشرائح اجتماعية كانت تجلس بأعلى السلم الاجتماعي تاركة مكانها لشرائح صاعدة من الطبقات الوسطى والدنيا ، من هذه

المؤثرات قيام الثورة نفسها بإحلال العسكريين محل الارستقراطية الزراعية والبرجوازية الكبيرة في الحكم وإجراءات الإصلاح الزراعى والتأميم .
ثم بعد ذلك يتعرض لأثر هذا الحراك على السلوك الاجتماعى والثقافى، ويتناول قضية أنماط الاستهلاك وأنماط الاستثمار، وأيضا قضايا الحراك الاجتماعى والتراث الشعبى والحراك الاجتماعى والتغريب والحراك الاجتماعى والمناخ الثقافى والحراك الاجتماعى والتبعية السياسية.

Saad Nagi, Poverty in Egypt, Human needs and Institutional Capacities, Boston : Lexington Books, 2001.

يتناول الكاتب فى أحد فصول كتابه موضوع التدرج والحراك. يبدأ دراسته بطرح الإطار النظرى للموضوع والمستمد من مفهومى الطبقة والمكانة، وعلى ضوء هذا الإطار يحلل التجربة المصرية فى فترات متعددة ومتعاقبة قبل ١٩٥٢ وبعد ١٩٥٢ وفى الربع قرن الأخير على ضوء مفاهيم الطبقة والمكانة.

فى الفترة قبل ١٩٥٢ ومنذ مطلع القرن العشرين اتسم المجتمع المصرى بتركز الملكية الزراعية فى ايدى فئة قليلة من الملاك أو الارستقراطية الزراعية. وكانت هذه الطبقة واعية بمصالحها المشتركة ، لذلك مارست نفوذ سياسى بجانب النفوذ الاقتصادى للحفاظ على أوضاعها ، ولا توجد دلائل على أنه كان هناك صراع بين هذه الطبقة والعمال الزراعيين ، كما أن الطبقة المتوسطة من ملاك الاراضى كانوا يمثلون أداة الاتصال بين الارستقراطية الزراعية والعمال وذلك باضطلاعهم بدور القنوات الناقلة للمعلومات عن الاحتياجات من أسفل إلى أعلى والتي تقدم المساعدات القادمة من أعلى إلى أسفل. كل هذا أسهم فى مجتمع متضامن ومتعاون ورغم عدم وجود مساواة فيه.

كما نجد جذور الطبقة الوسطى فى الرجال الذين كانوا يديرون الأراضى الزراعية من الفنين والاداريين ، كما ظهرت فى الثلاثينات والأربعينات شريحة جديدة من المديرين والتكنوقراط مرتبطة بالنمو الرأسمالى فى مصر بدأت بالأجانب فى البداية ثم امتدت لتشمل العديد من المصريين ، وقد ادى انتشار التعليم فى هذه الفترة لاتساع قاعدة هذه الشريحة.

أما بعد ١٩٥٢ فقد ادت قوانين الإصلاح الزراعى والتأميم والسياسات الاجتماعىة خاصة فى مجال التعليم والتوظيف التى اتبعتها حكومة عبد الناصر إلى نمو سريع فى البيروقراطية مما كان له آثار كبيرة على الهيكل الاجتماعى والتدرج الاجتماعى فى البلاد. فقد أنخفض وزن وتأثير النخبة الاقتصادية سواء أجنبية أو مصرية مقابل ظهور نخبة جديدة من العسكريين ورجال الأمن

والتكنوقراط الذين اشتركوا فى تنفيذ السياسات الجديدة ، كما أن التوسع فى التعليم والتوظيف أدى لزيادة حجم الطبقة الوسطى.

شهد الربع القرن الأخير تحولات عديدة فى التدرج والحراك نتيجة تبنى حزمة جديدة من السياسات الاقتصادية الليبرالية ، ثم يتعرض الكاتب إلى عديد من الأبعاد فى هذا الشأن ، التعليم والهيكل المهنى وتوزيع الدخل ثم يقدم بروفيل للمكانة ، وأخيرا يتناول العلاقة بين الفقر ومستويات المعيشة من ناحية والتدرج والحراك من ناحية أخرى.

يدرس الكاتب التعليم كأحد قنوات الحراك على عدة مستويات فى الفترات التاريخية محل الدراسة، المستوى الأولى ، معنى بكيفية النفاذ للتعليم ومدى كفاءته ، المستوى الثانى متعلق بمستويات الإنجاز ، والمستوى الثالث خاص بالحراك من خلال التعليم.

وعلى مستوى الهيكل المهنى، فإنه يقسمه إلى ثمان جماعات مهنية وهم رجال الأعمال أو أصحاب الأعمال الخاصة والمديرون وكبار ومتوسطى ملاك الأراضي الزراعية والعمال المهرة والعمال من ذوى الياقات البيضاء والبرجوازية الصغيرة سواء مدنية أو ريفية والعمال غير المهرة. وفى النهاية يتتبع أوضاع التدرج والحراك الاجتماعى عبر الفترات التاريخية المختلفة ، من سعد ومن هبط.

تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التى استطاعت أن تطرح إطارا نظريا متكاملًا يجمع فيه الكاتب بين إسهامات الماركسية والوظيفية ويوظفه توظيفًا موفقًا فى دراسة الحالة المصرية.

عبد السميع عبد الحكيم عفيفى

الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى، دراسة اجتماعية لظاهرة الحراك الطبقي بين

عينة من قطاع الموظفين بمدينة القاهرة، أطروحة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية

الآداب، ١٩٨٤ .

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مكانة الطبقة الوسطى فى مصر وسط الطبقات الاجتماعية الأخرى وأيضا دراسة ظاهرة الحراك الاجتماعى لأفراد هذه الطبقة وأهم سماتها وخصائصها وذلك بالتطبيق على عينة من موظفى جهاز الخدمة المدنية بمدينة القاهرة.

وفى سبيل تحقيق هدفه يتبع الباحث تطور الطبقة الوسطى المصرية عبر فترة تاريخية طويلة، منذ الحكم العثمانى حتى عام ١٩٨٠، ثم يتناول المفاهيم والقضايا الأساسية المتعلقة بالطبقة الوسطى فى مصر بدء من إشكاليات تحديد الطبقة الوسطى سواء النظرية أو المتعلقة بالحالة المصرية

مرورا بمفهوم وطبيعة الطبقة الوسطى والعوامل المساهمة فى تكوين الطبقة الوسطى المصرية وأخيرا ديناميكية الطبقة الوسطى وأهم سماتها وخصائصها.

ثم ينتقل فى القسم الثانى من الرسالة إلى دراسة نظام الخدمة المدنية فى مصر وتطوره التاريخى من ١٨٧٨ حتى ١٩٨٠.

أما دراسته الميدانية والتي تم تطبيقها على ١٩٧ مفردة من الموظفين العاملين بجهاز الخدمة المدنية بمدينة القاهرة فقد كانت تسعى للتعرف على الحراك الاجتماعى بين الشرائح المختلفة للطبقة الوسطى والحراك الاجتماعى وإمكانياته من طبقة إلى أخرى وأهم آليات الحراك من وجهة نظر العينة.

يخلص الباحث إلى عدة نتائج من واقع مراجعاته النظرية ودراسته الإمبريقية أولها: أن التغيرات الحادثة فى بنية المجتمع المصرى فى مراحل تاريخية متعاقبة أدت لاتساع نطاق الطبقة الوسطى. ثانيها: أن الطبقة الوسطى تضم العديد من الفئات الاجتماعية المتباينة وأن أهم معايير تحديدها ليس الموقف من ملكية وسائل الإنتاج ولكن قوة العمل ومعيار الدخل.

ثالثها: توصل الباحث من خلال دراسته الميدانية على عينة موظفى جهاز الخدمة المدنية بمدينة القاهرة إلى أن هناك عدة آليات للحراك داخل الطبقة الوسطى من شريحة إلى أخرى، أولها ازدياد عدد العاملين بالأسرة (أى الزوج والزوجة)، فكلما زادت نسبة العاملين بالأسرة كلما زادت احتمالات الحراك الاجتماعى إلى أعلى. وفى المرتبة الثانية الملكية سواء كانت عقارية أو زراعية. وفى المرتبة الثالثة عامل السن، حيث ثبت أن هناك علاقة إيجابية بين ارتفاع معدل السن وبالتالي طول الخدمة الوظيفية وحدوث الحراك الاجتماعى نتيجة ازدياد الدخل الناتج عن الترقى. أما التعليم فقد جاء فى المرتبة الرابعة يليه مزاولة عمل إضافى غير العمل الحكومى.

وفيما يتعلق برؤية العينة لإمكانية تحقيق حراك من طبقة إلى أخرى، وكان التركيز على الحراك الصاعد، أيدت العينة مقولة أن سياسات يوليو هى التى لها الفضل الأول فى حدوث الحراك إلى أعلى. وفى المرتبة الثانية الهجرة للعمل بالخارج وأخيرا مجانية التعليم، هذا فيما يتعلق بتقييم تجربة الماضى ، أما فيما يتعلق بالمستقبل فقد حددت العينة ثلاثة عوامل على التوالى يسهمون فى حدوث الحراك وهم الدخل المرتفع والتعليم والوظيفة.

قامت الباحثتان بتقييم آليات الحراك الاجتماعى فى إطار عرضهما لرؤية الطبقة الوسطى للأداء الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى للدولة المصرية. وقد أشارتا إلى أن آليات الحراك الاجتماعى الأساسية وهى التعليم والتوظيف الحكومى كانت آليات للصعود بالمعنى الاقتصادى فقط وليس القيمى والسياسى، وبالتالي لم يغير الحراك قيم وثقافة الطبقات الصاعدة. فالتعليم كان ولا يزال مستواه تقليدى ولا يقوم على الحوار والتعدد والمشاركة، كما أن القيم المطلوبة للعمل فى الجهاز الحكومى والتي من المفترض أن تكون قيم عقلانية رشيدة تعلى من المساءلة والنزاهة مفتقدة فى هذا الجهاز ليحل محلها قيمة المحسوبية والرشاوى والفساد.

يقيم الباحثان التعليم كأحد آليات الحراك الاجتماعى فى الوقت الراهن وذلك فى إطار دراستهما لعلاقة الدولة بالطبقة الوسطى. يرى الباحثان أن مجانية التعليم كانت بالفعل إحدى الآليات الأساسية للحراك الاجتماعى فى الخمسينات والستينات، إلا أنه مع ارتفاع تكلفة التعليم فى الوقت الراهن نتيجة انتشار الدروس الخصوصية وارتفاع المصروفات الدراسية وانتشار المدارس الخاصة وكذلك الجامعات الخاصة أصبحت فرص الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى للوصول للجامعة ضعيفة. وهذا يعنى أن التعليم لم يعد أحد الآليات الأساسية للحراك الاجتماعى، وأيضا يعنى انخفاض الحراك الاجتماعى والطبقى بصفة عامة.

الحراك الاجتماعى فى الريف المصرى ، توزيع الدخل والثروة فى مؤتمر القرية
المصرية : الواقع والمستقبل ١٠-١٢ ابريل ١٩٩٤ ، القاهرة : المركز القومى للبحوث
الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٦ .

تختبر الدراسة مقولة مؤداها أن الريف المصرى قد شهد معدلات ملموسة من الحراك الاجتماعى
نتيجة التحول لسياسة الانفتاح الاقتصادى والهجرة إلى بلدان النفط ، وأن هذا الحراك قد اتجه لغير
صالح الفئات الفقيرة ، وقد قسم الباحث دراسته إلى عدة محاور ، الأول يتناول مفاهيم الدراسة،
والثانى البنية الطبقيّة فى الريف فى مطلع السبعينات، والثالث مصادر وآليات الحراك الاجتماعى
فى ظل الانفتاح، والرابع مؤشرات الحراك الاجتماعى فى ظل الانفتاح الاقتصادى، والخامس
الريف المصرى فى ظل التحرير الاقتصادى.

وفيما يتعلق بالطبقة الوسطى، فإنه يعرف متوسطى الفلاحين بأنهم الفئة التى تضم حائزى اكثر من
خمسة أفدنه حتى عشرين فدانا ممن يتجهون لزراعة أراضيهم بواسطة الأجراء الدائمين وينتجون
من أجل السوق ويقومون بزراعة محاصيل غير تقليدية واكثر ربحية ، ويلاحظ أن هذه الطبقة
تنقسم إلى فئتين أساسيتين ، فهناك الملاك المتوسطون الغائبون عن القرية والذين يقيمون بالمدينة
وهناك فئة المقيمين بالقرية.

وقد افادت هذه الطبقة من كل الاجراءات المتخذة فى الخمسينات والستينات حيث اتاحت لها
الفرصة لزيادة ملكيتها. وبالتالي كان طبيعيا أن تدافع عن هذه الإجراءات، غير أنه مع مرور
الوقت واستقرار مزاياها فى القرية وبروزها كسلطة ملموسة فيها اقتصاديا واجتماعيا اخذ موقفها
يتحول تدريجيا نحو المحافظة ، فلم تعد ترى ضرورة لتحديد اكثر للملكية . وقد أدى بها هذا
الموقف إلى اقامة تحالف حقيقى خصوصا شرائحها العليا مع الرأسمالية الزراعية تجميدا
للأوضاع القائمة أو لتعظيم مكاسبها.

ثم يعرض لآليات الحراك المختلفة التى مهدت لها عدد من السياسات، ومن أبرز هذه الآليات فى
حقبة السبعينات انتشار المضاربة على الأراضى وتجريفها والبناء عليها والتى مثلت آليات فعالة
وسريعة للثراء والصعود الاجتماعى، وأيضا بروز أنشطة السمسرة والانصراف لأنشطة غير
زراعية، فضلا عن الآليات الأخرى مثل التضخم والهجرة لبلدان النفط.

ويصل الباحث إلى أن الطبقة الوسطى الريفية تدعت أوضاعها خلال حقبة السبعينات فقد زاد
نصيبها من جملة المساحة المملوكة من ١٩,٣% عام ١٩٧١ إلى ٢١,٣% عام ١٩٨٤ فى الوقت
الذى نقص فيه عدد أفرادها بنسبة ٨,٣%، ومن ثم ارتفع متوسط مساحة ملكية الفرد بحوالى ٩%.

ويخلص الباحث إلى أن مظاهر الحراك الاجتماعي في القرية المصرية تحيزت لصالح الطبقات العليا وكبار ومتوسطى الملاك و ضد صغارهم.

محمد فرج

التكوين الاجتماعي في مصر ، قراءة في الظواهر الطبقيّة والثقافية للانفتاح والهجرة
والاصلاح الاقتصادي ، مصر وقضايا المستقبل ، كتاب الأهالي ، رقم ٦٠ ، ١٩٩٧ .

يركز الكاتب على أحد قنوات الحراك الاجتماعي وهي الهجرة للعمل في بلدان النفط. تساعد عملية الهجرة على تغيير موقع المهاجر اجتماعيا من معدم إلى حائز ومن اجير إلى صاحب عمل بصرف النظر عن كم رأسماله ، ولعل أهم تأثيرات عمليات هجرة العمالة على اختلاف مستويات مهاراتها إلى بلدان النفط هي بروز وصعود ما يسمى بالفئات المرسمة في المجتمعات المرسلة للعمالة ، وهذه الفئات تمثل شرائح من الفئات الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى مكنتها مهاراتها وفرص الهجرة من تحقيق مكاسب اقتصادية ومالية ، جعلتها تنتمي إلى ما يسمى بشريحة الالفونيرات أي الذي يملك الواحد منهم بضعة آلاف من الجنيهات. وقد تكونت هذه الفئات أول ما تكونت من المهنيين والأطباء والمهندسين والمحاسبين والمعلمين وأساتذة الجامعات الذين عملوا في البلدان العربية خلال الخمسينات والستينات ، ولكن بعد أن الغيت قيود السفر والإقامة في الخارج أنضم إلى قوافل المهاجرين فئات جديدة من العمال المهرة ونصف المهرة والفلاحين المعدمين وذوى الحيازات القزمية. وقد قام العديد من هؤلاء عند عودتهم بتوظيف الفوائض الادخارية في شراء قطع صغيرة من الأراضي الزراعية أو أراضى البناء أو امتلاك سيارات النقل وغيره.

وقد نتج عن ظاهرة الهجرة وما ترتب عليها من بروز الفئات المرسمة بشكل واضح في صفوف فئات الطبقة الوسطى وعناصر الرأسمالية الصغيرة بل والفئات العمالية ، تداعيات مهمة في أوضاع البنية الاجتماعية والطبقية ، إذا ازدادت سبل الجمع بين مصادر الدخل المختلفة ، دخل الملكية ودخل العمل.

الطبقة الوسطى ومشكلة الفردية الجديدة فى الأدب ، الهلال ، ١٩٩٢ .

يتعرض الكاتب لديناميكيات حركة الطبقة الوسطى وتطلعاتها ودورها كما صورها الأدباء المصريون، وكذلك كما يراها فى الواقع ، فموجة التحديث الأولى قادتها الطبقة الوسطى. وكان هم الطبقة الوسطى هو صعود السلم الاجتماعى ، وكان هذا هو الباعث على الفعل والانفعال ، ولكن هذه الطبقة الوسطى انفصلت شريحتها العليا واقفلت صلتها بوضع التوسط . لقد شارك الصاعدون فى مغانم الاستقلال الشكلى بعد ثورة ١٩١٩ . وفى مغانم السلطة بعد حركة الجيش فى يوليو ١٩٥٢ . وهكذا اصبح الحديث عن الطبقة الوسطى يعنى فئاتها الدنيا فحسب .

ويضيف الكاتب أن التاريخ المعاصر لتلك الطبقة والواقع ورؤية الادب على السواء ترى إنها ملتقى تيارين متضادين، تيار يقوض اشكالا قديمة وتيار آخر يفرض الخضوع والتبعية . وتوضح القصص والروايات أن حلم المستقبل عند البرجوازية الصغيرة يبدأ من المدرسة ، فالجهاز التعليمى هو أداة الحراك الاجتماعى الأساسية ، ويرى الكثير من الدارسين - وفقا للكاتب - أن خرافة السلم السحرى للصعود تستند عند البرجوازية الصغيرة إلى خرافة أخرى وهى اعتبار الدولة وسلطتها واجهزتها صنما معبودا، ويُعتبر الحصول على مكان فى الجهاز الادارى والصحفى الرسمى أو التعليمى العالى شرطا للفاعلية الثقافية والشهرة أو حتى مجرد الوجود .

مشيرة ابراهيم سعد

الحراك الاجتماعى للصفوة السياسية، أطروحة دكتوراه . جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية، ١٩٨٤ .

حاولت الدراسة الوقوف على الخصائص والأصول الاجتماعية للصفوة السياسية فى مجلس الشعب وذلك بهدف تحديد الطبقة التى ينتمى إليها الأعضاء . واختارت الباحث عينة من أعضاء مجلس الشعب بلغ عددها ٩٦ مفردة من الذكور والإناث وذلك باستخدام منهج المسح الاجتماعى بطريقة العينة .

ونظرا لأن الدراسة لا تركز على الطبقة الوسطى بالأساس فقد كانت الإشارات إليها جزئية وقليلة . وعلى أية حال فإن ما يهمنا هو ما توصلت إليه الباحثة من نتائج خاصة بالطبقة الوسطى . فقد رأى ٥٥,٣% من حجم العينة أنهم ينتمون للطبقة الوسطى . كما توصلت الباحثة فى دراستها للأصول الاجتماعية للعينة محل الدراسة أن معظم العينة تنتمى لأصول اجتماعية تقع فى إطار الطبقة المتوسطة .

عثمان حسين عثمان هندی

البناء الطبقي والحراك السياسى فى المجتمع المصرى ٥٢ - ١٩٨٧ ، اطروحة
دكتوراه، جامعة المنيا ، كلية الآداب ، ١٩٩١ .

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن الهوية الطبقيّة للنظام السياسى المصرى فى العهد الناصرى والساداتى وحتى عام ١٩٨٧ وذلك من خلال تحليل المكونات الطبقيّة للصفوة الحاكمة التى سيطرت على مقاليد السلطة فى فترة الدراسة ، ورغم أن الإشارات للطبقة الوسطى كانت ضئيلة للغاية فى هذه الدراسة، فإنها وصلت لنتيجة هامة وهى أن الطبقة الوسطى لم تكن من الطبقات التى غذت النخبة السياسية بأجزاء منها . فقد اسفر التحليل الإمبريقي للمعطيات السوسيو تاريخية أن الحراك السياسى الرأسى لبعض الضباط الأحرار قد ارتبط بمواقفهم الطبقيّة المتميزة التى مكنتهم من الالتحاق بالكلية الحربية فى البداية ، كما أوضحت الدراسة أن هناك اتساق بين حيازة الثروة وبين الهيمنة على مسالك الصعود للسلطة . فالتميزات الطبقيّة لعبت دورا محوريا فى إعادة إنتاج الرموز الطبقيّة وأيضا استمرارية سيطرتها على مواقع السلطة.

عبد السلام على نوير

الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر ١٩٧٤-١٩٨٧ ، رسالة ماجستير غير
منشورة، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٣ .

يسعى الباحث إلى دراسة العلاقة بين الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر إبان الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٧ وذلك من زاويتين : - الأولى تأثيرات سياسة الانفتاح الاقتصادى والهجرة إلى البلدان النفطية على الحراك الاجتماعى فى مصر خلال الفترة موضع الدراسة. أما الزاوية الثانية فنهتم بانعكاسات الحراك الاجتماعى على النظام السياسى ، هل حدث تغير سياسى وما هى مظاهره وما علاقة ذلك بالحراك الاجتماعى؟

وفى سبيل ذلك يتعرض الباحث لعدد من الموضوعات والقضايا فى فصول دراسته. يتناول فى الباب الأول الإطار النظرى للموضوع والذى يركز فيه على اتجاهات تعريف مفهوم الحراك الاجتماعى ونظريات تفسير الحراك الاجتماعى وأنماط الحراك الاجتماعى وكذلك آلياته. كما يشرح مفهوم التغير السياسى أيضا من حيث اتجاهات التعريف ونظريات التفسير وأنماط التغير ، ثم يدرس العلاقة بين الحراك الاجتماعى والتغير السياسى مركزا على الآثار السياسية للحراك الاجتماعى سواء الصاعد أو الهابط ودور النظام السياسى فى حدوث الحراك الاجتماعى.

وفى الباب الثانى يبدأ فى التطبيق على مصر من خلال دراسة مصادر وآليات الحراك الاجتماعى فى مصر وأهمها الانفتاح الاقتصادى والهجرة الخارجية والداخلية ، ويتعرض بعد ذلك إلى الحراك الاجتماعى والسياسات العامة فى مصر فيدرس التغير فى التكوين العضوى للنخبة والتغير فى إطار عمل النخبة من الناحية المؤسسية السياسية والتغير فى التوجهات الاجتماعية للنخبة.

وقد خلص الباحث إلى أن النظام السياسى قد مارس تأثيره على عملية الحراك الاجتماعى فى مصر منذ مطلع السبعينات بتطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادى وما انتهجه بشأن سياسات الهجرة الخارجية لبلدان النفط ، فضلا عن الهجرة الداخلية الناجمة عن عدم التوازن فى سياسات التنمية بين المحافظات. وقد كان ذلك حريا أن يحدث درجة ملموسة من الحراك الاجتماعى. غير أن هذه السياسات التى اسهمت فى صعود عديد من أبناء الطبقات الدنيا والوسطى والتقليل من حدة الفقر المطلق فى مصر ، قد انعكست بشكل عام فى تدهور المركز الاقتصادى والاجتماعى النسبى لشرائح عديدة من الطبقات المذكورة لصالح شرائح أخرى تنتمى للطبقة الرأسمالية العليا فى الريف والمدينة.

كذلك اتضح من الدراسة أن ظاهرة الحراك الاجتماعى القت بظلالها على النظام السياسى فى مصر على نحو ما تجلى فى تغير توجهات سياساته العامة وخاصة الاجتماعية حيث اتجه الانفاق العام على الخدمات للتناقص المطرد ، وقد كان هذا غير صالح الفقراء ومحدودى الدخل. ولم يقتصر التحيز المذكور على نمط التخصيص السلطوى للقيم ، وإنما امتد ليضيق كثيرا من فرص الصعود الاجتماعى أمام قطاع عريض من أبناء الطبقات الدنيا والوسطى فى الريف والمدينة. وقد أدى ذلك للإحباط والتوتر والاحساس بالاغتراب والتهميش. وكان هذا ، ضمن أسباب أخرى ، دافعا للاتجاه إلى الدين ، ليس فقط طلبا لليقين المطلق ، لكن كذلك سعيا لمواجهة مشكلات الحياة دفعة واحدة وبموقف واحد جوهره أن العودة للإسلام هى خطوة للخفاء الاقتصادى والعدل الاجتماعى.

وينتهى الباحث إلى أن محاولة دراسة العلاقة بين الحراك الاجتماعى والتغير السياسى بالتطبيق على مصر فى الفترة ٧٤-٨٧ قد نجحت فى إظهار الطابع الجدلى التفاعلى بين النظام الاجتماعى والنظام السياسى. وتجلى ذلك فى إثبات افتراضات الدراسة. فقد واكب التحول نحو سياسة الانفتاح الاقتصادى تزايد فى معدلات الحراك الاجتماعى الأمر الذى احدث تغييرا فى توجهات السياسات العامة لتصير أكثر تحيزا ضد الفقراء ومحدودى الدخل. وقد أدى ذلك لإيجاد مناخ ملائم لتنامى قوى الرفض الاجتماعى والسياسى بين أبناء الطبقات التى تدهور مركزها الاجتماعى.

George Sabagh, Migration and Social Mobility in Egypt, in Malcolm Kerr & El Sayyid Yassin (ed.), Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order, Egypt: AUC Press, 1982.

يتعرض الكاتب لظاهرة هجرة العمالة من الدول العربية الفقيرة ومنها مصر إلى الدول المصدرة للنفط وأثر ذلك على عملية التنمية في مصر بصفة عامة.

يعرف الحراك الاجتماعي بأنه صعود تعليمي أو مهني لقوة العمل، وأن هذا يعد ضروريا لنجاح التصنيع والتحديث. ويرى أن الهجرة الخارجية لها أثر كبير على الهجرة الداخلية وعلى الحراك الاجتماعي، وإنها قد تعوق عملية التنمية في مصر وقد تدفعها وذلك في إطار مناقشته لحجج كل فريق.

ويفرد المؤلف جزءاً لمناقشة إشكالية الحراك الاجتماعي في مصر. فقد كانت السياسات الناصرية أحد آليات الحراك الاجتماعي وذلك بإعادة توزيعها للدخل والفرص والذي جاء لصالح الطبقات الدنيا والوسطى ويستشهد الكاتب بإسهامات الساعاتي عندما ذكر أن الحقبة الناصرية أدت لنشأة طبقتين، الطبقة الأرستقراطية الجديدة التي احتلت المواقع الهامة في النظام الجديد بعد الثورة والطبقة المبرجزة وهي الطبقة الدنيا التي حققت درجات من الحراك الاجتماعي نتيجة السياسات الناصرية.

وبالتالي كانت الفترة ٦٠ - ١٩٧٦ من أعلى فترات الحراك المهني في مصر ويدلل على ذلك بإحصاءات عن عدد موظفي الدولة والمهنيين والتكنوقراط سواء داخل جهاز الدولة أو خارجه.

وبالنسبة للهجرة الخارجية فقد خلص الباحث إلى أن هجرة العمالة المصرية للدول المصدرة للنفط كان له أثر هام ليس فقط على حجم الهجرة الداخلية لكن أيضا على اتجاهاتها، وأن التعليم والتدريب يعد متغيرا وسيطا وهاما بين الهجرة والحراك الاجتماعي، فالأكثر تعليما والذين هاجروا للدول المصدرة للنفط حققوا درجات أعلى من الحراك.

الخاتمة

يطرح استعراض الدراسات السابقة المعنية بالطبقة الوسطى عدد من الإشكاليات الكلية والفرعية التي تستحق مزيد من الجهد والدراسة.

أولاً:- إشكالية المنهج المستخدم:

أن الحديث عن وجود طبقة وسطى فى حد ذاته حديث تكتنفه بعض الإشكاليات. فهناك عدة مشروعات فى رؤية الانقسام أو الهيكل الطبقي فى المجتمع مثل مشروع الإدراك الثنائى ومشروع التدرج والتراتب الاجتماعى ومشروع الإدراك الوظيفى. يتم تصوير المجتمعات فى مشروع الإدراك الثنائى على أنها مقسمة إلى جماعتين رئيسيتين ؛ هؤلاء الذين على القمة وهؤلاء القابعين عند القاع والعلاقة بين هاتين الطبقتين علاقة تعارض وتضاد. أما فى مشروع إدراك الطبقات كنظام متدرج ومتراتب من الجماعات يتم النظر للمجتمع باعتباره قائماً على انقسامات متعددة حيث تتراتب الجماعات أو الطبقات فوق بعضها البعض. وقد يكون هذا الترتيب بسيطاً أو معقداً، فيكون بسيطاً عندما يكون قائماً على معيار واحد حاسم مثل النصيب من الثروة أو التعليم، ويكون معقداً عندما يتدخل فى تحديد فئات المرتبة أكثر من معيار واحد للامتياز أو الحرمان. وفى هذا المشروع يمكن ادخال الفئات أو الطبقات الوسيطة. وفى هذه الحالة عادة ما تكون المسافة بين كل طبقة وما فوقها غير واسعة. كما يمكن افتراض درجة من التداخل والتشابك. وتؤدى الطبقة الوسطى دوراً جوهرياً فى الترابط داخل الهيكل الاجتماعى. أما الإدراك الوظيفى للانقسامات الاجتماعية والطبقية فى المجتمع فيصور المجتمع على أنه ينقسم إلى عدد من الطبقات التى تختلف تبعاً للوظائف التى تعنى بها فى الحياة الاجتماعية، والمقصود بالوظائف معنى اشمل من المهن ولكنها تؤدى إلى الضرورة المتبادلة بين هذه الطبقات. وكثيراً ما يتوافق هذا الإدراك الوظيفى للانقسام الطبقي مع الإدراك القائم على الترتيب والتدرج الاجتماعى. الفرق أن الاهتمام الرئيسى لدى أنصار الإدراك الوظيفى كيفية المحافظة على البناء الاجتماعى.

[راجع المزيد من التفاصيل محمد السيد سعيد ، معايير وعمليات التكوين الطبقي مع إشارة إلى

حالة المجتمع المتخلف ، المجلة الاجتماعية القومية ، مايو ١٩٨٧ ، ص ٣ - ٣٨].

إن الاهتمام بدراسة الطبقة الوسطى أو حتى الإقرار بوجودها من عدمه يرتبط بأى مشروع أو توجه نظري يتبناه الباحث ، وفى حين يختفى الإقرار بوجود ما يسمى بالطبقة الوسطى لدى أنصار

الإدراك الثنائى للانقسام الاجتماعى ، فإن الاهتمام بدراسة الطبقة الوسطى يظهر بجلاء لدى أنصار مشروع التراتب الاجتماعى وكذلك الإدراك الوظيفى.

بيد أن هذا التمايز الشديد لم يظهر بجلاء فى الدراسات المصرية المعنية بالطبقة الوسطى ، إذ اهتم باحثون ينتمون للمدرسة المادية التاريخية بدراسة الطبقة الوسطى. وهناك باحثون آخرون درسوا البنية الطبقيّة وقسموها لعدة فئات ولم يستخدموا مصطلح الطبقة الوسطى، ولكنهم استخدموا مصطلحات مثل البرجوازية المتوسطة سواء ريفية أو حضرية. كما برزت فى بعض الدراسات الأخرى خاصة الرسائل الجامعية المعنية بالبنية الطبقيّة وأيضا بالطبقة الوسطى ميل للتوفيق بين مناحى مختلفة خاصة المادية التاريخية والوظيفية.

ثانياً:- إشكالية تعريف الطبقة الوسطى :

اتضح من العروض السابقة أن هناك إشكالية فى تعريف الطبقة الوسطى. فمن ناحية أولى من الصعب إسقاط مفهوم الطبقة بالمعنى الصارم للمفهوم على الطبقة الوسطى المصرية، فلا بد أن تتوافر ثلاثة شروط فى جماعة ما حتى نقول أنها تشكل طبقة ، موقف موحد من ملكية وسائل الإنتاج ، وعى طبقي متبلور ، قدرة على التنظيم السياسى. وفى الواقع أن هذه المعايير الثلاثة لا تتوافر فى الطبقة الوسطى المصرية. إذ يتباين موقفها من عملية الإنتاج من فئة إلى أخرى ومن شريحة إلى أخرى، فهناك فئات تعتمد على بيع قوة عملها وهنا تقترب فى موقفها من عملية الإنتاج من الطبقة العاملة، وهناك فئات تمارس السيطرة على رأس المال بدرجة أو بأخرى وهنا تقترب فى موقفها من عملية الإنتاج من البرجوازية. إذن هناك تباين فى الموقف من عملية الإنتاج.

وعلى مستوى الوعى، فإنه من الصعب الحديث عن وعى طبقي ذى معالم محددة للطبقة الوسطى، وذلك لعدة أسباب بجانب تباين الموقف من عملية الإنتاج، وهى الافتقار للتجانس فى المواقف الاجتماعية والسياسية ، فأحد شروط تبلور الوعى وجود هذا التجانس ، وهذا مفقود فى حالة الطبقة الوسطى التى تضم كافة ألوان الفكر الاجتماعى والسياسى وأيضا على مستوى الثقافة. ومن ناحية أخرى فهناك تباين واضح فى مستويات التعليم والتأهيل والدخل وأيضا الامتيازات الاجتماعية والارتباطات المصلحية. إذن نحن أمام طبقة لا يجمع بينها سوى الاختلاف ، فكيف نتحدث عن وعى ، ولكى نضع الأمور فى نصابها الصحيح لا بد أن نشير إلى أن مشكلة الوعى مشكلة لا ترتبط فقط بالطبقة الوسطى، ولكنها أيضا مشكلة ترتبط بالطبقة العاملة المصرية ، فالطبقة العاملة المصرية تفتقد للتجانس أيضا ، فهناك عمال صناعة وعمال زراعة وعمال خدمات ، ومستويات الوعى فيما بينهم تتباين نتيجة عدم التجانس. وربما من

الأصح أن نقول أن أزمة الوعي ترتبط بصورة أوضح بطبيعة التكوين الاجتماعي والاقتصادي السائد والذي ينعكس بدوره على البنية الطبقية ككل وتشكيل كل طبقة على حدة. وعلى مستوى التنظيم السياسي، فإنه لا يمكن تجاهل أن هناك بالفعل تنظيمات سياسية ومهنية تعبر عن هذه الطبقة سواء تمثلت في بعض الأحزاب السياسية التي تتوجه بخطابها لهذه الطبقة أو النقابات المهنية أو روابط أخرى اختيارية وطوعية. إلا أن وجود التنظيمات ليس كافيا بمفرده بل لابد أن تتوفر الفاعلية والقدرة على التأثير أيضا. ويرتبط ذلك بالقدرة على بلورة المصالح وتجميعها والتعبير عنها ، وهذه مهمة ليست بيسيرة في ضوء عدم التجانس وتضارب المصالح فيما بين شرائح وفئات الطبقة الوسطى.

وعلى صعيد معايير تحديد الطبقة الوسطى تبرز مشكلة أى معايير يتم الاستناد عليها في وضع حدود هذه الطبقة هل دخل أم تعليم أم مهنة أم مجموعة من المعايير. وهنا اختلف الباحثون، فهناك من ركز على معيار واحد، وهناك من سعى إلى استخدام عدد من المعايير. والنتيجة اختلاف الفئات الاجتماعية إلى تدخل في مصاف الطبقة والتي تخرج منها من باحث إلى آخر وفقا لما يتبناه من معايير.

وقد انعكس هذا الخلط على مسميات الطبقة الوسطى ، فهناك من اطلق عليها الفئات الوسيطة، وهناك من اطلق عليها البرجوازية المتوسطة. وقد رأى عديد من الباحثين أن حسم هذه الإشكالية ممكن إذا تم تقسيم الطبقة الوسطى لثلاث شرائح والتعامل مع كل شريحة على حدة. ورغم وجهة هذا الرأي في تيسيره للتحليل على أساس أن التجانس داخل الشريحة قد يتوفر بدرجة اكبر من التجانس داخل الطبقة. فإن كاتبة هذه السطور ترى أن هذا غير كاف ، وأنه قد يكون من الأوفق تقسيم الطبقة إلى فئات داخل الشرائح بجانب التقسيم إلى شرائح داخل الطبقة. بمعنى تقسيم الطبقة إلى فئات وفقا لمستويات التعليم، وفقا للإقامة في الريف أو الحضر، وفقا للموقف من عملية الإنتاج ... وهكذا.

ثالثا:- علاقة الدولة بالطبقة الوسطى:

لعبت كل من الدولة الاستعمارية ودولة ما بعد الاستقلال دورا رئيسيا وفاعلا في اعادة تشكيل الأوضاع الاجتماعية والعلاقات والمواقع الطبقية في كل المجتمعات العربية. بيد أنه لابد من التنبيه عند دراسة علاقة الدولة بالطبقات في هذه المجتمعات إلى أن هذه العلاقة من المفترض أن تكون علاقة جدلية ومتبادلة، بمعنى أن سياسات وممارسات الدولة تؤدي إلى تقوية طبقات وقوى اجتماعية معينة وإضعاف قوى أخرى، وأيضا أن اختراق بعض القوى والطبقات للدولة بهدف تحقيق مصالحها مسألة واردة على المستوى النظري والواقعي. وبالتالي فالعلاقة بين الدولة وطبقة ما هي علاقة جدلية، قائمة على التفاعل المتبادل والتأثير والتأثر، وأن ما يدرس

هذه العلاقة لا بد أنه بقدر ما يبحث فى آثار سياسات وممارسات الدولة على طبقة معينة ، أن يبحث أيضا الضغوط التى تمارسها هذه الطبقة على الدولة ، والدور التى تلعبه وكيف تلعبه ، وفى أى اتجاه هل فى اتجاه تعضيد سياسات الدولة أم فى اتجاه تقويضها.

حظى موضوع العلاقة بين الدولة المصرية والطبقة الوسطى باهتمام ملحوظ وذلك انطلاقا من خصوصية نشأة الطبقة الوسطى المصرية وكذلك مسار نموها. فقد اختلفت نشأة الطبقة الوسطى المصرية عن الطبقة الوسطى الأوروبية ، فالأولى هى وليدة الدولة وسياساتها منذ أن وضع محمد على أول لبناتها عندما شرع فى تجربته التحديثية وأقام نظاما تعليميا مدنيا حديثا وأيضا صناعة حديثة مرورا بالتجربة الناصرية التى كان لها الفضل الأول بسياساتها فى إنشاء قاعدة الطبقة الوسطى ودفع نموها. وحتى عندما تراجعت أوضاع الطبقة الوسطى بدءاً من منتصف السبعينات كان التراجع مرتبطا أيضا بتراجع دور الدولة فى تنظيم الاقتصاد والمجتمع. وهذا الوضع على خلاف الوضع الأوروبى تماما ، فالطبقة الوسطى الأوروبية نشأت نتيجة الصراع بين الدولة والطبقات العليا. كما بدأت بممارسة النشاط التجارى وعندما حققت تراكما ماليا من هذا النشاط اتجهت فى مرحلة لاحقة للتصنيع.

وقد أثر ذلك الوضع على علاقة الطبقة الوسطى المصرية بالدولة ، إذ نشأت هذه الطبقة وتبلورت وهى تحمل روح الولاء للدولة مما أثر على فاعليتها وأسهم فى تشكيل دورها فيما بعد.

صحيح توافرت عديد من الدراسات التى تناولت كيف استفادت الطبقة الوسطى من سياسات الحقبة الناصرية وممارساتها وكيف حققت شرائح وفئات منها - خاصة التى احتلت مواقع حساسة للنفوذ والسلطة فى جهاز الدولة- ثروات من خلال ممارسة الفساد والتربح وغيره ، لكن بالفعل هناك نقص فى الدراسات التى درست العلاقة بين الدولة والطبقة الوسطى من منظور جدلى ، من منظور التفاعل والتأثر والتأثير المتبادل .. ومن أبرز الاسئلة البحثية المثارة فى هذا الشأن:

- ماذا عن أنماط التفاعل بين الدولة والطبقة الوسطى فى الحقب التاريخية المختلفة وهل طبيعة السياسات التى تبنتها الدولة كان لها أثر على أنماط التفاعل؟
- ما أشكال هذا التفاعل من جانب الطبقة الوسطى ، هل كان تفاعل يسعى للتكيف أم للمقاومة. وبالنسبة للمقاومة ما أنماط المقاومة هل عنيفة أم سلمية؟
- ما ردود فعل الدولة تجاه أنماط المقاومة ، بمعنى هل تعاملت الدولة المصرية مع حركات الاحتجاج الدينى من منظور أنها تعبر عن أزمة الطبقة الوسطى المصرية أم من منظور أنها مجرد خروج عن النظام العام لا بد من مواجهته مواجهة أمنية؟

أعتقد أن هذه الإشكالية تستحق مزيد من الدراسة ، فدراسة العلاقة المتبادلة بين الدولة والطبقة الوسطى فى إطار الأزمة التى تعيشها هذه الطبقة الآن قد يكشف عن نتائج جديدة تماما .
ولابد فى ختام هذه النقطة أن نشير لمسألة هامة وهى أن التفسير الأغللب لغياب الاهتمام بدراسة تأثير الطبقة الوسطى على الدولة بصورة تتوازن مع دراسة تأثير الدولة على الطبقة الوسطى يعود فى جزء منه إلى أن الطبقة الوسطى طبقة غير متجانسة، وبالتالي تفتقد للقدرة على التكتل والدفاع عن مصالحها وبالتالي التأثير على السياسات والقرارات الاقتصادية والسياسية. وقد لاحظ المراقبون منذ الخمسينات خضوع واستكانة فئة كبار الموظفين فى مصر إلا فيما يتعلق بحماية مصالحهم الوظيفية الخاصة وميلهم للتنافس فيما بينهم خاصة داخل نخبة الطبقة الوسطى التى احتلت مواقع النفوذ وصنع القرار.

رابعاً:- تحولات الطبقة الوسطى:

ترتهن حركة أى مجتمع بمدى التحولات التى تطرأ على مكوناته البشرية سواء كانت قوى اجتماعية معينة أو طبقات أو غيرها. ومن ناحية أخرى فإن التحولات مرهونة بمدى التطور الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع وكذلك مضمونه.

كان مضمون تحولات الطبقة الوسطى من أكثر الموضوعات التى حظيت باهتمام الدارسين. وربما يكون مرد هذا الاهتمام الكثيف أن موضوع التحولات موضوع متسع يشمل جوانب شتى ، ويشمل الدور الذى اضطلعت به الدولة فى إحداث التحول سواء ايجاباً أو سلباً ، ويشمل أثر التغيرات فى البيئة الاقليمية والبيئة الدولية على التحول فى البنية الطبقيّة بصفة عامة وفى بنية الطبقة الوسطى المصرية بصفة خاصة. كما أنه يضم كافة أنماط التحولات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

بالطبع إن الهدف من رصد التحولات تتبع مدى التغير الذى طرأ على الطبقة الوسطى بشرائحها وفئاتها المختلفة والتعرف على آثار هذا التغير ومساره ، هل على التركيب أم على الخصائص أم على الاثنين معاً. وقد خلصت الدراسات المعروضة إلى أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى شهدتها المجتمع المصرى على مر تاريخه كان لها تأثير كبير على الطبقة الوسطى سواء على مستوى النشأة أو النمو وكذلك التشرذم والتفكك. فقد زاد وزن فئات اجتماعية وتراجع وزن فئات أخرى ، كما ظهرت فئات جديدة. والنتيجة التى اجمع عليها الباحثون هى أن مجرى التحول الأساسى الآن يسير فى اتجاه مزيد من الفرز والتمايز والاستقطاب داخل هذه الطبقة مما يعنى مزيد من التفكك داخل الطبقة وداخل البناء الاجتماعى ككل.

وجدير بالإشارة أن التحولات ليست مجرد تحولات فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ولكن تحولات ثقافية وسياسية أيضا. وترى الكاتبة أن دراسة التحولات التى طرأت على الطبقة الوسطى تحتاج لمزيد من الجهد العلمى على عدة مستويات:

- دراسة التحولات فى البنية والخصائص.
- دراسة تحولات الفئات المختلفة المنتمة للطبقة.
- تصميم مجموعة من المؤشرات لقياس مدى التغير والتحول.
- الاعتماد على بعض الدراسات الإمبريقية لرصد التحولات خاصة السياسية والثقافية.

خامسا:- سمات الطبقة الوسطى الاجتماعية والنفسية والثقافية:

هناك علاقة وثيقة بين الأوضاع الاقتصادية من ناحية والخصائص الاجتماعية والسمات النفسية والثقافية والأدوار السياسية من ناحية أخرى. فكل طرف لا يعمل بمعزل عن الآخر، بل هناك علاقة تأثير وتأثر.

ففى كثير من الأحيان تكون الأوضاع الاجتماعية والسمات الثقافية والنفسية وأيضا الأدوار السياسية انعكاسا للأوضاع الاقتصادية. كما أن هذه السمات والخصائص والأدوار قد تكون حافزا أو دافعا لتغيير الأوضاع الاقتصادية والعكس صحيح.

إن تتبع الدراسات التى تم مسحها يلحظ غلبة الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية للطبقة الوسطى، وبدرجة اقل بكثير الأوضاع الاجتماعية والثقافية، وفى المقام الأخير تأتى الأوضاع السياسية. فقد فاق الاهتمام بأثر سياسات الدولة على الطبقة الوسطى من حيث توزيع الدخل وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الاهتمام بالأوضاع الثقافية والسياسية. وربما يكون مبرر ذلك أن المهتمين بالموضوع غالبيتهم من المتخصصين فى علوم الاقتصاد والاجتماع.

تستمد دراسة قضية الأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية للطبقة الوسطى أهميتها من ارتباطها بدور الطبقة الوسطى بالمعنى الواسع، فإذا افترضنا أن الطبقة الوسطى لا بد أن تقوم بدور مجتمعى واسع هدفه التغيير، فلا بد أن نقر أن امكانات هذا الدور وحدوده ترتبط اشد الارتباط بطبيعة الخصائص الاجتماعية والثقافية والنفسية لهذه الطبقة.

وإذا انتقلنا لنقطة أكثر تحديدا وهى كيفية تناول الخصائص الاجتماعية والسمات الثقافية والنفسية والأدوار السياسية تجد أن معظم الدراسات تناولت هذه الموضوعات كموضوعات جانبية أو تحصيل حاصل، أى بعد ما عرضت للأوضاع الاقتصادية كموضوع رئيسى وأولته عناية فائقة من حيث تقديم مؤشرات كمية واحصائية عديدة تشرح هذه الأوضاع، عرجت بعد ذلك إلى دراسة الخصائص الاجتماعية والثقافية والنفسية والأدوار السياسية كنتيجة لما هو قائم على مستوى

الأوضاع الاقتصادية. خلاصة القول أن هناك ندرة فى الدراسات التى اهتمت بالخصائص النفسية والثقافية والاجتماعية كموضوع رئيسى.

وعلى صعيد آخر رغم اختلاف الأوضاع الاقتصادية للطبقة الوسطى من الحقبة الناصرية إلى مرحلة ما بعد ١٩٧٤ حتى الآن وتأكيد غالبية الدراسات محل المسح على أن بقدر ما كانت الفترة الأولى فترة ازدهار بالنسبة للطبقة الوسطى ، كانت الفترة الثانية فترة تراجع عما تحقق من مكاسب، إلا أنه على صعيد السمات الاجتماعية والثقافية والسياسية كانت روح التشاؤم هى السائدة فى الكتابات، ولم يختلف تقييم الباحثين لهذه الأوضاع فيما بين الفترتين. فالطبقة الوسطى تتسم بميوعة المبادئ والمرونة الواضحة والنفاق والسعى للتقرب لذوى السلطان، كما أنها مستودع أنساق قيمية متناقضة. خلاصة القول أن هناك سمات لصيقة بالطبقة الوسطى بحكم نشأتها وظروف تبلورها وبحكم طبيعة التكوين الاجتماعى والاقتصادى، وهناك سمات جديدة مرتبطة بتبنى سياسات الاندماج فى السوق العالمى وما ترتب على ذلك من تردى أوضاع الطبقة الوسطى الاقتصادية وانتشار روح التعصب خاصة فيما بين شرائحها الدنيا.

ترى كاتبة هذه الأوراق أن المشكلة الأساسية فى هذه الدراسات هو أنها استندت إلى انطباعات شخصية وافتقرت لدراسات إمبريقية على شرائح معينة أو فئات معينة من الطبقة الوسطى ، دراسات تتناول سماتها النفسية ، ثقافتها العامة وثقافتها السياسية ، ووعياها الطبقي والسياسى.

سادسا:- دور الطبقة الوسطى:

إن دراسة دور أى طبقة أو قوة اجتماعية هو دراسة هذه الطبقة أو القوة فى حركتها أى دراسة للحركة، ومدى قدرة هذه القوة على تحويل الحركة إلى مؤسسات أى بناء رأس مال اجتماعى. وبالتالي دراسة الدور تستلزم العمل على عدة مستويات:

- محددات الدور
- ابعاد الدور
- آليات القيام بالدور
- فاعلية الدور ومدى جدواه

لم تهتم الدراسات التى تناولت دور الطبقة الوسطى بهذه المستويات فى التحليل. فقط دار الاهتمام حول الدور السياسى للطبقة الوسطى قبل ١٩٥٢ وكيف تعرض لانتكاسات فى الحقبة الناصرية وبعدها. فى الحقبة الناصرية تم ابتكار صيغة تقوم على أساس قيام الدولة بأشباع كافة الاحتياجات المادية للمواطن مقابل تنازله عن دوره السياسى المستقل. وقد قبلت الطبقة الوسطى هذا الوضع ، أى وضع تأطير الحركة السياسية المستقلة.

وفى حقبة ما بعد ١٩٧٤ ارتبطت أزمة الدور بتردى الأوضاع الاقتصادية لعديد من شرائح الطبقة الوسطى، وبدلاً من أن تحفز هذه الأوضاع المتردية الطبقة الوسطى على تنشيط الدور وابتكار آليات للعمل الجماعى ساد التشردم والتفكك داخل صفوف هذه الطبقة والبحث عن الحلول الفردية. وبالطبع فإن فاعلية الدور من عدمه مرتبطة اشد الارتباط بسمات الطبقة الوسطى الاجتماعية والثقافية والسياسية.

وخلص القول أن الدراسات المعنية بالدور افتقدت الأساس للرؤية الكلية لهذا الدور .. محدداته ، وابعاده ، وآلياته . كما افتقدت لنقطة هامة جدا وهى مدى مأسسته أى تحويله إلى مؤسسات وتنظيمات، وبالتالي تناول مؤسسات الطبقة الوسطى وتقييم مدى قدرتها على تجميع المصالح وبلورتها والتعبير عنها ومدى القدرة على التأثير.

سابعاً:- الطبقة الوسطى والحراك الاجتماعى:

إن التلازم بين الاهتمام بالطبقة الوسطى من ناحية والحراك الاجتماعى من ناحية أخرى يرتبط بفكرة أساسية مفادها أن اتساع الطبقة الوسطى أو انحسارها مرهون بمدى الحراك الاجتماعى الذى يحدث فى البنية الطبقيّة ككل سواء كان صاعداً أو هابطاً ، فعندما يحدث حراك صاعد فى المجتمع من الطبقات الدنيا للوسطى تتسع قاعدة الطبقة الوسطى وتنمو والعكس صحيح. والحراك الاجتماعى لا يؤثر فقط على حجم الطبقة الوسطى ككل ، بل أيضاً يؤثر على بنيتها عندما يحدث بين الشرائح والفئات المختلفة داخل الطبقة نفسها.

وقد اتفقت الدراسات المعنية بالطبقة الوسطى والحراك الاجتماعى على أن آليات الحراك وقنواته تتحدد وفقاً لنمط التطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع وعلاقته بالمجتمعات الأخرى ، وأيضاً بالتغيرات العالمية المختلفة وأيضاً وفقاً لطبيعة دور الدولة. بمعنى أن هناك ثلاث بيئات تؤثر على الحراك الاجتماعى ، البيئة الوطنية والإقليمية والدولية.

وهذا يتضح عند دراسة آليات الحراك فى حقب تاريخية مختلفة ، ففى حين كانت سياسات الدولة هى الحاكم فى دفع الحراك الاجتماعى فى الستينات من خلال مجانية التعليم والتوظيف الحكومى والإصلاح الزراعى وغيره ، فإن ما حكم الحراك الاجتماعى خاصة الصاعد فى السبعينات والثمانينات هو البيئة الإقليمية المتمثلة فى صعود الدول المصدرة للنفط والهجرة إليها من قبل الدول المرسلّة للعمالة مثل مصر. كما أنه فى التسعينات ظهرت آليات مرتبطة بالبيئة الدولية والعولمة وهو ما اطلق عليه البعض الفئات المتعولمة والتي تنتمى للطبقة الوسطى.

وترى الكاتبة أن المشكلة الرئيسية فى دراسة الحراك الاجتماعى هى الإفتقار للنظرة الكلية ، بمعنى تناول كل آلية على حدة دون دراسة علاقتها بالآليات الأخرى والتركيز على هذه الآلية من جانب واحد ، بمعنى اعتبار التعليم أحد آليات الحراك الاجتماعى دون النظر للتباينات فيما بين

أنماط التعليم المختلفة، وهنا الاهتمام لابد أن ينتقل نقلة كيفية من مجرد التركيز على التعليم بصفة عامة إلى التركيز على أى نمط من أنماط التعليم يؤدي لحراك اجتماعى صاعد. ولا يقتصر الأمر على ذلك بل لابد من دراسة تفاعل الآليات كلها مع بعضها البعض بمعنى إذا كانت هناك نوعية تعليم معينة تؤدي إلى حراك اجتماعى صاعد، فهل هذا كافي أم يتطلب الأمر آليات أخرى مساعدة مثل الوساطة أو النفوذ السياسى أو المكانة الاجتماعية. وكما عانت عديد من أبعاد دراسة الطبقة الوسطى من الافتقار لدراسات إمبريقية، فإن الدراسات المعنية بالطبقة الوسطى والحراك الاجتماعى تعاني من نفس المشكلة. فالأمر يحتاج لمزيد من الدراسات الإمبريقية عن حراك فئات مختلفة من الطبقة الوسطى سواء كان هذا الحراك صاعدا أو هابطا وذلك بهدف اكتشاف أى الآليات أكثر أهمية فى الحراك ولماذا، وأيضا هل هناك علاقة بين فئات معينة وآليات معينة. وكذلك تصور الفئات المختلفة لإمكانات الحراك وأيضا آلياته وأثر هذا الحراك على الثقافة والدور السياسى.

نحو إطار مقترح لأجندته بحثية جديدة:

يكشف العرض السابق عن الاحتياج لمزيد من الدراسات المتعمقة فى موضوع الطبقة الوسطى خاصة وأن الدراسات التى تناولت الطبقة الوسطى كموضوع رئيسى قليلة، فمعظم الدراسات تعرضت للطبقة الوسطى كأحد الموضوعات والجزئيات.

بلا شك أن الجهد الرئيسى فى المستقبل لا بد أن يضع فى اعتباره الافتقار الشديد للدراسات الإمبريقية التى تتناول كافة أبعاد موضوع الطبقة الوسطى وكذلك اشكالياته التى تطبق تشكيلة متنوعة من أدوات جمع البيانات سواء كانت أدوات تعتمد على التحليل الكمي أو أدوات تولى اهتماما أكثر للتحليل الكيفى.

يمكن رصد بعض الموضوعات الرئيسية التى تحتاج لمزيد من الدراسات:

- ١ . تحديد تعريف واضح ومحدد للطبقة الوسطى.
- ٢ . تقديم تشريح وافى للطبقة الوسطى على مستوى الشرائح والفئات يراعى تحقيق سمة التجانس داخل الفئة أو الشريحة.
- ٣ . التركيز على فئات بعينها تتشابه سماتها ومواقفها ومواقعها ، على سبيل المثال .. المتعلمين فى مقابل أنصاف المتعلمين أو غير المتعلمين ، الريفيون مقابل أهل الحضر، الموظفون مقابل التجار. أو الفئات التى يتوحد موقفها من ملكية وسائل الإنتاج.
- ٤ . إيلاء أهمية اكبر لموضوعات الوعى الطبقي والسياسى والثقافة السياسية والمشاركة السياسية.
- ٥ . الاهتمام بدراسة دور الطبقة الوسطى (الحركة ، التنظيم والمؤسسات).
- ٦ . الاهتمام بدراسة نخبة الطبقة الوسطى أو ما يطلق عليه النخبة الاستراتيجية للطبقة الوسطى وعلاقتها بقاعدة الطبقة الوسطى.
- ٧ . الاهتمام بدراسة العلاقة بين الدولة والطبقة الوسطى من منظور التفاعل المتبادل بين الطرفين.
- ٨ . الاهتمام بدراسة الحراك الاجتماعى للطبقة الوسطى بصورة أكثر تفصيلا وعمقا ، صورة تقدم تقييما أوفى لكل آلية من آليات الحراك، وتكشف عن العلاقات بين الآليات وبعضها البعض وعلاقة الفئات الاجتماعية المختلفة بالآليات المتعددة للحراك سواء كان صاعدا أو هابطا.

1. Saad Nagi, Poverty in Egypt, **Human Needs and Institutional Capacities**, Boston: Lexington Books, 2001.
٢. أحمد ثابت، **الدولة والنظام العالمى، مؤثرات التبعية ومصر**، القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.
٣. أحمد زايد، **البناء السياسى فى الريف المصرى**، تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١.
٤. السيد الحسينى، **التدرج الاجتماعى**، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥.
٥. السيد عبد الحليم الزيات، **البناء الطبقي والتنمية السياسية فى المجتمع المصرى**، دراسة سوسيو تاريخية ١٨٠٥-١٩٥٢، الإسكندرية: دار المعارف، ١٩٨١.
٦. السيد عبد الحليم الزيات، **فى سوسيولوجيا بناء السلطة، الطبقة-القوة-الصفوة**، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، ١٩٩٠.
٧. جلال أمين، **ماذا حدث للمصريين**، تطورات المجتمع المصرى فى نصف قرن ١٩٤٥-١٩٩٥، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٩.
٨. جلال أمين، **نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر**، القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٩.
٩. جلال معوض، **السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى**، القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.
١٠. جمال مجدى حسنين، **البناء الطبقي فى مصر ٥٢-١٩٧٠**، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨١.
١١. جمال مجدى حسنين، **ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي**، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٨.
١٢. رفيق حبيب، **الاحتجاج الدينى والصراع الطبقي فى مصر**، القاهرة: سينا للنشر، ١٩٨٩.
١٣. رمزى ذكى، **الليبرالية المستبدة**، القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٣.
١٤. رمزى ذكى، **وداعا للطبقة الوسطى**، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٩٧.

- ١٥ . شحاتة صيام، التصنيع والبناء الطبقي في مصر ١٩٣٠-١٩٨٠، تحليل بنائي تاريخي، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩١ .
- ١٦ . عبد الباسط عبد المعطى، دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقيّة لمصر، الدراسات المحلية، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٨ .
- ١٧ . محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى ، بيروت: معهد الانماء العربى، ١٩٨٠ .
- ١٨ . محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٧٠-٥٢، دراسة فى تطور المسألة الزراعية فى مصر ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨ .
- ١٩ . محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقيّة فى الوطن العربى، دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ٤٥-١٩٨٥، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨ .
- ٢٠ . محمود عبد الفضيل، برامج الإصلاح الاقتصادى الهيكلى فى مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤ .
- ٢١ . نزيه نصيف الايوبى، الدول المركزية فى مصر، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩ .
- ٢٢ . هشام شرابى، (محرر)، العقد العربى القادم: المستقبلات البديلة، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦ .

ثانياً: المقالات

1. Paul Sedra, Class Cleavages and Ethnic Conflict. Coptic Christian Communities in Modern Egypt Politics, **Islam and Christian Muslim Relation**, Vol. 10, No 2, 1999

٢. إبراهيم فتحى، الطبقة الوسطى وشكل الفردية الجديدة ---، **الهلال**، يوليو ١٩٩٢
٣. أحمد عباس صالح، مستقبل وأزمة الطبقة الوسطى المصرية، **الهلال**، أبريل ١٩٩٢
٤. باهر شوقى وسامر سليمان، تشريح اقتصادى اجتماعى للطبقة الوسطى، **أحوال مصرية**، العدد الأول، صيف ١٩٩٨
٥. ثناء فؤاد عبد الله، أزمة الطبقة الوسطى فى مصر، **المستقبل العربى**، العدد ٢٦٠، أكتوبر ٢٠٠٠
٦. جلال أمين، الطبقة الوسطى الجديدة والتعصب الدينى، **الهلال**، نوفمبر ١٩٩١
٧. جلال أمين، الطبقة الوسطى وهموم المجتمع المصرى، **الهلال**، أغسطس ١٩٩١
٨. رؤوف عباس، الطبقة الوسطى المصرية بين الوعى الطبقي والوعى الاجتماعى، **الهلال**، سبتمبر ١٩٩٢
٩. سعد الدين إبراهيم، أزمة مجتمع أم أزمة طبقة، دراسة فى أزمة الطبقة المتوسطة الجديدة، **المنار**، العدد السادس، يونيو ١٩٨٥
١٠. عاصم الدسوقي، مآزق الطبقة الوسطى، **الهلال**، ديسمبر ١٩٩١
١١. محمد عبد المنعم، تحولات الطبقة الوسطى فى ظل العولمة، **أحوال مصرية**، العدد الأول، صيف ١٩٩٨
١٢. محمود عبد الفضيل، الطبقة الوسطى وأزمة المجتمع المصرى، **الهلال**، يناير ١٩٩٢
١٣. محمود عودة، الطبقة الوسطى المصرية فى السلم الاجتماعى، **الهلال**، سبتمبر ١٩٩١
١٤. مروة البدرى، المنزل هو العالم، **أحوال مصرية**، العدد الأول، صيف ١٩٩٨
١٥. منال لطفى ودينا شحاته، الطبقة الوسطى والدولة، **أحوال مصرية**، العدد الأول، صيف ١٩٩٨
١٦. ندى الهجرسى وآخرون، الوعى الاجتماعى والسياسى للطبقة الوسطى، **أحوال مصرية**، العدد الأول، صيف ١٩٩٨
١٧. يونان لبيب رزق، الطبقة الوسطى الصغيرة وتطور دورها السياسى، **الهلال**، مارس ١٩٩٢

ثالثاً: أوراق في مؤتمرات ودراسات منشورة في كتب

١. أبو سيف يوسف، المشكلة الطائفية والأوضاع الطبقيّة في مصر، في لجنة الدفاع عن الثقافة القوميّة، **المشكلة الطائفية في مصر**، القاهرة: مركز البحوث العربيّة، ١٩٨٨
٢. أحمد زايد، فرضيات حول دراسة التفكك البنائي في مصر المعاصرة، في علا أبو زيد، (محرر)، **القمة الاجتماعيّة، الأبعاد الدوليّة والإقليميّة والمحليّة**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦
٣. عبد الباسط عبد المعطى وحسنين كشك، أهمّ التغييرات الاجتماعيّة في القرية المصريّة ذات الصلة بمسائل السكان في مركز البحوث العربيّة، **المسألة الفلاحية والزراعية في مصر**، القاهرة: ١٩٩٢
٤. عبد الباسط عبد المعطى، التكوين الاجتماعيّ ومستقبل المسألة المجتمعيّة في مصر، **ندوة الإطار الفكريّ للعمل الاجتماعيّ العربيّ**، الكويت ٢٦-٢٩ سبتمبر ١٩٨١، المعهد العربيّ للتخطيط
٥. عبد السلام نوير، الحراك الاجتماعيّ في الريف المصريّ، توزيع الدخل والثروة في أنعام عبد الجواد (محرر)، **مؤتمر القرية المصريّة: الواقع والمستقبل**، القاهرة: المركز القوميّ للبحوث الاجتماعيّة والجنائيّة، ١٩٩٦
٦. محمد عبد الحميد إبراهيم، التكوين الاجتماعيّ المصريّ منذ منتصف السبعينات، **التحوّلات الأساسيّة، مصطفى كامل السيد (محرر) حقيقة التعدديّة السياسيّة في مصر**، دراسات في التحوّل الرأسماليّ والمشاركة السياسيّة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦
٧. محمد عبد الحميد إبراهيم، الطبقة الوسطى في مصر، أحمد عبد الله (محرر)، **هموم مصر وأزمة العقول الشابّة**، القاهرة، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، ١٩٩٤
٨. محمد فرج، التكوين الاجتماعيّ في مصر، قراءة في الظواهر الطبقيّة والثقافية للانفتاح والمجرة والإصلاح الاقتصاديّ، في كتاب الأهالي، **مصر وقضايا المستقبل**، رقم ٦٠، سبتمبر ١٩٩٧

9. George Sabagh, Migration and Social Mobility in Egypt, in Malcolm Kerr & El Sayyid Yassin (ed.), **Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order**, Egypt: AUC Press, 1982.

10. Israel Gershoni, Between Othomanism and Egyptianism: The Evolution of National Sentiment in the Cairene Middle Class as Reflected in Najib Mahfus's Bayn Al Qasrayn in Gabriel Warburg & Gad Gilfar (ed.), **Studies in Islamic Society**, Contributions in Memory of Gabriel Baer, Haifa, Haifa Univ. Press, 1984.

رابعاً: رسائل الدكتوراه والماجستير

١. السيد محمد السيد الرامخ، محددات البناء الطبقي ودينامياته فى المجتمع المصرى، تحليل سوسيولوجى فى الفترة من ١٩٥٢-١٩٨١، اطروحة دكتوراه، جامعة الاسكندرية، كلية الآداب، ١٩٩٣
٢. عبد السلام على نوير ، الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر ١٩٧٤-١٩٨٧، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٣ .
٣. عبد السميع عبد الحكيم عفيفى، الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى، دراسة اجتماعية لظاهرة الحراك الطبقي بين عينة من قطاع الموظفين لمدينة القاهرة، اطروحة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٨٤
٤. عثمان حسين عثمان هندی، البناء الطبقي والحراك السياسى فى المجتمع المصرى ٥٢-١٩٨٧، اطروحة دكتوراه، جامعة المنيا، كلية الآداب، ١٩٩١
٥. مؤمن كمال الشافعى، الدولة والطبقة الوسطى فى مصر، تحليل بنائى تاريخى لدور الدولة فى دعم الطبقة الوسطى و تنميتها فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، اطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٩٦
٦. محمد عبد الحميد إبراهيم، أثر التحولات الاجتماعية على بنية الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية خلال الفترة من ٧٠-١٩٩٠ دراسة مقارنة بين نمطين حضريين، اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٩٦
٧. مشيرة إبراهيم سعد، الحراك الاجتماعى للصفوة السياسية، اطروحة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية، ١٩٨٤